كلية الآداب بقنـــــا

قســـم الاجتماع

====

التغير الاجتماعى ودراسات المستقبل

دكتور

السـيد عـوض

أستاذ علم الاجتماع

كلية الآداب – جامعة جنوب الوادى

الفصل الأول

التغير الاجتماعى

مقدمـــــــــة

يعد التغير الاجتماعى أحد المبادئ الأساسية التى ينهض عليهـا الوجود الاجتماعى بجوانبه الطبيعية وغير الطبيعية ، فالتغير سـمة لصيقة بحياة الإنسان وأفكاره والتجمعات البشـرية التـى أقامهـا ٠ وعلى الرغم من أن دراسة التغيـر الاجتمـاعى مـن الاهتمامـات المعاصرة لعلم الاجتماع ، إلا أن الفلاسفة والمفكـرون علـى مـر العصور قد لاحظوا التغير الاجتماعى والسياسي وتـأملوه وطـورا نشأته وأضافوا أفكارا ربما تكون قد شكلت الرصيد المعرفي التـى تطور من خلاله مفهوم التغير الاجتماعى الحديث ٠

ولعل من أول من لفت الانتباه إلى قوانين التغير العامة التـى تحكم كل الأشياء هو فيلسوف الونان القـديم هـراقليطس (٥٤٠ – ٤٧٥ ق ٠ م) الذى أطلق عبارته الشهيرة والتـى قـال فيهـا أن الإنسان لا يستطيع أن يضع قدمه فى نهر واحد مرتين " ثـم جـاء أفلاطون (٤٢٧ – ٣٤٧ ق ٠ م) ليحلق بنا فى الخيـال محـاولا تفادى التغيرات الحادثة فى المجتمعات والمؤدية إلى زيادة الحاجات والمطالب التى تؤدى بدورها أيضا إلى إحداث تغيرات سريعه وهكذا تعرضت المجتمعات للفساد الأمر الذي دعى أفلاطون إلـى تكـوين مدينته الفاضـلة " التى لا يدركها التغير ، ثم جاء أرسطو (٣٨٤ – ٣٢٢ ق ٠ م) الذي يرى أن المجتمعات تتغير وفق قانون ثابت هو

قانون الانتقال من البسيط على المركب ومن التجانس إلى اللاتجانس ٠٠٠ الخ من الأفكار ٠ كما عرض ابن خلدون للتغير فى عبارات عديدة نذكر منها المباينه بالجملة والتبدل بالجملة ٠

كما أن تاريخ النظرية السوسيولوجية يوضح انه منذ بدء مرحلة التنوير ظهرت الدعوة إلى التطور والنمو والتقدم ، وذلك فى ضوء التيارات الفكرية المتعددة فى هذه المرحلة ٠

ولقد تأكد نفس الاهتمام خلال المرحلة الكلاسيكية من تاريخ النظرية السوسيولوجية ٠ والتى تتسم معظم النظريات التى ظهرت فى ذلك الوقت بالطابع الثوري ، وتعد نظريات كارل ماركس فى هذا الصدد أكثرها انتشارا ٠ والتى تؤكد أن وسائل الإنتاج هي العنصر الأساسي فى البناء الاقتصادي وهى التى تشكل دائما قوى التغير الدافعة ، وأن تاريخ المجتمعات ليس إلا تاريخ الصراع الطبقي ٠ كما كانت من أهم النظريات فى هذه المرحلة نظريات دور كايم وسبنسر وماكس فيبر ٠ وتوصف كل هذه النظريات بأنها نظريات عاملية أى تنظر للحقيقة من زاوية واحدة ٠ وبعضها يغفل الزوايا الأخرى تماما ، إلا أن البعد الآخر يعطيها قدرا من الاهتمام ٠ ولقد أفادت هذه المرحلة النظرية السوسيولوجية فى مراحلها التالية ، حيث أن كل منها جمع قدراً كبيراً من المعطيات التى تؤكد على فاعلية العامل الذى تراه متغيرا مستقلا ٠

أما المرحلة الحديثة والمعاصرة فى تاريخ النظرية السوسيولوجية فقد تميزت هذه المرحلة بإختلاف رؤيتها للتغير الاجتماعى من خلال تأكيدها على جماعية العوامل والتفاعل ، ولقد طرحت هذه النظريات بعض الأفكار الدقيقة التى تدور حول الإجابة على التساؤلات الآتية : ما هو الشيء الذى يتغير ؟ وكيف يتغير ؟ وما هو اتجاه التغير ؟ وما هو معدل التغير ؟ ولماذا حدث التغير ولماذا كان ممكنا ؟ وما هى العوامل الرئيسية فى التغير الاجتماعى ؟

فالتغير هو سمة الحياة الاجتماعية ، فكل شئ فى الوجود الاجتماعى يتعرض على التغير ، والمجتمعات الإنسانية أيا كانت أشكالها تتصف بأنها فى تغير دائم ، إلا أن معدل التغير قد يتخلف من مجتمع إلى آخر فى اتجاهه أو معدله ، فإذا كان التغير يحدث بمعدلات سريعة ، فيوصف المجتمع بأنه " دينامى " أما إذا كان التغير يحدث بمعدلات بطيئة نسبيا فيوصف المجتمع بأنه " استاتيكى " وكلما كانت درجة التغير أكبر تكيفا ، كلما كانت درجة المستوى الثقافة للمجتمع أكثر تقدما ، كما أن للتغير آثاره الاجتماعية الواضحة ، وغير المحدودة أيا كانت معدلات هذا التغير ، فآثاره تمتد لتشمل كل نشاك الحياة الاجتماعية ، وما تنطوى عليه من علاقات ومؤسسات وروابط من الناحيتين البنائية والوظيفية الذى يحدث فى أية ظاهرة أو نظام لأي مجتمع لابد وأن ينعكس ذلك على باقي الظواهر والنظم الأخرى بدرجات متفاوتة ، ذلك لأن ظواهر

المجتمع ونظمة متماسكة ومترابطة ومتداخلة ومتكاملة فـــى بنائهـــا التركيبى والوظيفى [1] ويرى " روبرت بارك " أن التغير الاجتماعى يؤدى على التفكك الاجتماعى ، حيث يقول " نحن نعيش فتـــرة مـــن التفكك الاجتماعى ، فكل شىء فى حالة تهيج ، وكل شىء يبدو أنـــه عرضة للتغير ، وان أى شكل من أشكال التغير ينتج عنـــه تحـــول وتبدل يمكن قياسه فى روتين الحياة الاجتماعية يميل إلـــى تحطـــيم العادات التى تقوم عليها التنظيم القائم ٠ وكل وسيلة جديدة تؤثر فى الحياة الاجتماعية والنظام الاجتماعى لها تأثيرها الواضح فى التفكك ، وكل اكتشاف جديد ، وكل اختراع جديد وكل فكرة جديـــدة تعتبـــر شيئا مزعجا ومقلقا ٠ ومن الواضح اذن أن أي شئ يجعـــل الحيـــاة أكثر جاذبية وتشويقا يعتبر خطراً على النظام القائم [2] ٠ ويـــود أن يشير الباحث إلى أنه لا يتفق مع رأى " روبرت بارك " الذى يقصر التغير الاجتماعى على الجانب الســـلبي منـــه متجـــاهلا التغيـــرات الاجتماعية الارتقائية التى يكون لها أثارها الإيجابيـــة علـــى كافـــة مظاهر الحياة الاجتماعية ٠ فالتغير الاجتماعى السلبي يؤدى علـــى التفكك الاجتماعى أما التغير الاجتماعى الإيجابي فله أثاره الحميـــدة التى يمكن أن تقضى على مظاهر التفكك الاجتماعى ٠ ولماذا نذهب

---

(1)احمد رأفت عبد الجواد : مبادئ علم الاجتماع ، القاهرة ، نهضة الشـــرق ، ١٩٨٣ ، ص ص ١٢٠ – ١٢١ ٠

(2) سناء الخولى : التغير الاجتماعى والتحديث ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥ م ، ص ص ١٧٠ – ١٧١

بعيدا فإن قيام الثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م فى مصر أحـــدثت آثـــاراً إيجابية على كافة مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياســـية ٠٠٠ الخ ٠

وفى سبيل محاولتي لعرض مـــنهج مبســـط لطـــلاب قســـم الاجتماع فاننى سأتناول هذا الموضوع فى ضوء النقاط التالية :

١ – مفهوم التغير الاجتماعى ٠

٢ – أنواع التغير الاجتماعى ٠

٣ – عوائق التغير الاجتماعى ٠

٤ – عوامل التغير الاجتماعى ٠

أولا : مفهوم التغير الاجتماعى :

لقد شغلت قضية " التغير الاجتماعى " رواد علـــم الاجتمـــاع الأوائل أمثال " أوجست كونت وكارل ماركس وهربـــرت سبنســـر ودور كايم وهوبهوس " إلا أنه يلاحظ أن مفاهيم التغير ، والتطور ، والنمو ، والتنمية والتقدم ، كانت تختلط فى بعض الأحيان ، أو يربط المفكر بينهم جميعاً فى مفهوم واحد ، وكان يحدث فى حالات أخرى أن يفرق العلماء بين هذه المفاهيم [٣] ٠

---

(٣) للمزيد من المعرفة حول هذا الموضع يمكن الرجوع على المؤلفات الآتية :

- احمد رأفت عبد الجواد : (١٩٨٣) ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٥ – ١٢٦
- بونوبور : تمهيد فى علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري وآخـــرين ، ط ٥ ، القـــاهرة ، دار المعارف ١٩٨١ ، ص ص ٣٩٥ – ٤٠٦

وعن مفهوم التطور الاجتماعى يمكن القول بان هذا المفهـــوم استعير من نظريات التطور البيولوجي ، حيث نجد على سبيل المثال ، هربت سبنسر " يعقد – فى مؤلفاته – مقارنة بين المجتمع والكائن الحى ، وكان متأثراً فى ذلك بالنظرية الدارونية فى النشوء والارتقاء والآلية التى يحدث بها التطور فالمجتمعات فى راية تتطور من حالة يعمل فيها الناس نفس النوع من العمل إلى حالـــة مـــن التخصـــص والتعاون ٠ ولقد أشار بعض علماء الاجتماع المحدثين إلـــى عـــدم جدوى التناظر بين التطور البيولوجى والتطور الاجتمـــاعى نظـــراً للاختلاف الشاسع بين النظرية البيولوجيـــة والنظريـــات المختلفـــة للتطور الاجتماعى ٠ والتطور بمفهومه الحالى " هو الحالة الطبيعية للمجتمع الإنساني ، فهو يشبة التغير فى أنه سمة الحياة الاجتماعية ، فكل مجتمع لا يخلوا من التطور كما أن التطور قـــد يختلـــف مـــن مجتمع لآخر ، كما أن التطور قد يكون تقدما ارتقائيا ، وقـــد يكـــون تقهقرا وضعفاً ٠ والتطور يختلف عن التغير من حيث أن التطور يتم تدريجيا وفق مراحل معينة دون تدخل أو تخطيط مقصـــود ، بينمـــا

- احمد الخشاب : التغير الاجتماعى ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧١ ، ص ص ٢٠ – ٢٢
- سناء الخولى : مدخل إلى علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعيـــة ١٩٨٧ ، ص ص ٢٤٢ – ٢٥٢
- صلاح العبد : علم الاجتماع التطبيقي وتنمية المجتمع ، القاهرة ، مؤسسة دار التعـــاون للطبـــع والنشر ١٩٧٢ ، ص ٢٣٤

التغير قد يكون مثل التطور تلقائيا ، وقد يتم عن طريق التخطيط مما يخرج عن تلقائيته ويصبح مرسوما ومقصوداً ٠

ونظرا لصعوبة مفهوم التطور بمعناه عند رواد علم الاجتماع الأوائل فقد فضل العلماء استخدام مفهوم النمو الاجتماعى ، حيث نلاحظ أن هوبهوس " استخدم مصطلح التطور الاجتماعى ٠ والنمو الاجتماعى كمصطلحين مترادفين فى معظم كتاباته ، كما نجد أن معظم مؤلفاته علم الاجتماع لم توضح الفرق بين النمو ، والتنمية ٠ فالنمو كمصطلح يستخدم للإشارة إلى التغير بمعنى الظهور بالتدريج " أو التحول إلى زيادة عن طريق الإضافة ، وهذا ما نعنيه عندما نتكلم عن نمو الطفل أو نمو المدينة أو نمو المرض ، فالنمو هو تغير ارتقائى تقدمى عن طريق التطور التدريجى التلقائى ، أما إذا حدث تدخل للإسراع بعمليات النمو أصبح النمو تنمية ٠

وفى الحقيقة فان المفاهيم الخاصة بالتطور الاجتماعى والنمو الاجتماعى التى عرضها ترتبط ارتباطا وثيقا بفكرة التقدم ، وفى حالة " كونت " و " سبنسر " فالأمر واضح تماما ، أما فى حالة " هوبهوس " فقد افترض اختلافا بين التطور الاجتماعى والتقدم الاجتماعى ، وبالرغم من هذا فقد كان مفهوم التقدم مسيطرا على أعماله والتقدم بمفهومه الحالى هو تحول تدريجي نحو الأحسن ، أي أنه تغير يتجه إلى الأمام دوما ٠ والتقدم مسالة نسبية ترتبط بالزمان والمكان ، ولهذا يصعب إخضاعها لمقياس موحد ، فقد تضع بعض

المجتمعات فى ظروف مقياسا معنويا روحيا للتقدم ، وقد تضع فى ظروف أخرى مقياسا ماديا ، وما يعتبر تقدما فى مجتمع ما ، قد يكون تخلفا فى مجتمع آخر ، فالتقدم بهذا المعنى لا وجود له إلا كحلم تقييمى أو ذاتى ، طبيعته كقيمة مميزة تعتمد على وجهة نظر الملاحظ له ٠ وعموما فقد اهملت فكرة التقدم منذ نهاية القرن التاسع عشر ليس فقط فى علم الاجتماع بل أيضا فى النظرة العالمية للتفكير فى المجتمعات الغربية ٠ وهذه ظاهرة تستحق فى ذاتها دراسة سوسيولوجية خاصة ٠ وقد ظهرت بالفعل مجهودات مستمرة هدفها أن تخلق من علم الاجتماع علما متحررا من الأحكام القيمية ، كما حدث فى خلال نفس الفترة نمو الفكر الفلسفي الخاص بالنسبية الأخلاقية مما أسفر عنه الاعتقاد بان عالم الاجتماع يستطيع بل يجب أن يتجنب الأحكام القيمية ٠

كل هذه الصعوبات التى لا حصر لها فى نظريات التطور والنمو والتقدم أدت إلى ظهور مصطلح التغير الاجتماعى للإشارة إلى كل صور التباين التاريخي فى المجتمعات الإنسانية ٠ ولقد ساعد على انتشار هذا المصطلح نشر كتاب التغير الاجتماعى " لاوجبرن " حيث ميز " أوجبرن " بين نوعين من الثقافة (ثقافة مادية وثقافة لا مادية) ، كما أدخل مصطلح التخلف الثقافى أو الهوة الثقافية يشير به إلى أن الأجزاء المختلفة للثقافة لا تتغير بنفس الدرجة ، حيث أن بعض الأجزاء تتغير بسرعة اكثر من الأجزاء

الأخرى ، ونظرا للترابط بين الأجزاء المكونة للثقافة ، فان التغير فى الناحية منها لابد وان يحدث نوعا من التكيفات والملاءمات فى النواحى الأخرى • ويضرب " أوجبرن " مثلا لتوضيح فكرته حيث يقول " الصناعة والتعليم مرتبطان ببعضهما ، والتغير فى الصناعة يؤدى بالضرورة إلى تكيفات من خلال التغيرات فى نظام التعليم والصناعة هنا متغير مستقل ، والتعليم متغير تابع ، ويتخلف فى أغلب الأحيان التغير الحادث فى المتغير التابع عن التغير فى المتغير المستقل ، ومن هنا تظهر المشاكل وسوء التوافق وذلك لعدم التساوي بين أجزاء الثقافة فى معدلات التغير ، وغالبا ما يكون الجزاء المادي من الثقافة هو أسرع أجزاء الثقافة تغييرا ، ولابد أن يترتب عليه تغيرات فى الجزء اللامادى ، وإلا فان المجتمع سيحل به مظاهر التفكك الاجتماعى المختلفة •

وعلى أية حال فهناك طرق عديدة لوصف التغير الاجتماعى ، فعلماء الاقتصاد والتاريخ والسياسة والاجتماع كل منهم يعرف التغير الاجتماعى فى إطار دائرة اهتمامه ومنظوره ، بل يلاحظ أن تعريف التغير بين علماء الاجتماع يختلف من عالم لآخر ومن باحث لآخر وذلك طبقا لموضوع الدراسة المعنية • ومن الضروري أن نضع فى إعتبارنا عندما نستخدم مصطلح التغير الاجتماعى التجربة الماضية للإنسان فى أبعادها الثقافية والاجتماعية من خلال مجتمع معين لأنها هى التى تجعله قادرا على خلق الثقافة ونقلها فى شكل

اجتماعى من جيل إلى جيل ، ويعنى التغير بالنسبة لعلم الاجتمـــاع ، ظهور اختلاف يمكن ملاحظته فى البناء الاجتماعى أو فى العـــادات المعروفة أو فى معدات وآلات لم تكن موجـــودة مـــن قبـــل وذلـــك بالمقارنة بحالات أو أوضاع سابقة .

ولقد تعددت تعريفات التغير الاجتمـــاعى ، حيـــث يمكـــن أن نلاحظ مدى التنوع فى صياغة هذا المفهوم كما يلي :

" يعرف الدكتور احمد رأفت التغير الاجتماعى بأنه " اصطلاح يدل على نوع من التغير أو التحول المستمر فى الحركة ، وقد يكون حركة التغير إلى الأمام أو إلى الخلف ، إلى أعلى أو إلى أســـفل . ارتقاء وتقدما ، أو نكوصا وتخلفا ، ذلك أن المجتمعات قـــد تشـــهد ارتقاء فى جانب ، وتأخرا فى جانب آخر ، وليس هنـــاك تقـــدم أو تحسن مضطردا أو مطلق ، بل هناك تحول وتغير ، وقد يكون هـــذا التغير تلقائياً وقد يكون مخططا ، بطيئا فى سرعته أو ثوريا جـــذرياً وسريعاً [٤].

" ويرى الدكتور عبد الهادى الجوهرى أن التغير الاجتمـــاعى هو تلك التحولات والتبدلات التى تحدث فى التنظيم الاجتماعى ، أي التى تحدث فى بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة [٥] .

([٤]) احمد رأفت عبد الجواد : (١٩٨٣) ، مرجع سابق ص ١٢٦

([٥]) عبد الهادى الجوهرى : مدخل لدراسة المجتمع ، القاهرة : نهضة الشرق ، ١٩٨٤ ، ص ١٠٩

" ويرى الدكتور أحمد أبو زيد أن التغير " هو تلك الاختلافات التى تحدث فى أي شئ والتي يمكن ملاحظتها خلال فترة من الزمن ، وأن التغير الاجتماعى يقصد به الاختلافات التى تطرأ على ظاهرة من الظواهر الاجتماعية والتي يمكن ملاحظتها وتقديرها [٦] .

" ويرى الدكتور كمال دسوقى " أن التغير الاجتماعى عموماً هو تغير فى العلاقات وأنماط السلوك والعادات والتقاليد والطرق المتبعة [٧].

ويرى " ستيفن فيجو " أن التغير الاجتماعى هو " عملية التحولات أو التبدلات الكمية أو الكيفية ، المخططة أو غير المخططة ، فى الظاهرة الاجتماعية ، والتي يمكن أن توصف فى مركب من ستة أجزاء متصلة من العناصر التحليلية ذات الاعتماد المتبادل فيما بينها ، وهذه العناصر هى وحدة التغير ، مستوى التغير ، دوام أو استمرارية التغير إتجاه التغير ، مقدار التغير ، معدل التغير " .

فالتغير الاجتماعى هو تغير فى بناء ووظائف العلاقات الاجتماعية فى المجتمع ، فكل شئ فى أي مجتمع يتغير فهناك تغيرات تكنولوجية وتغيرات ديموجرافية وتغيرات ليكولوجية وتغيرات فى النظم السياسية والاقتصادية ... الخ . والتغير

---

(٦) احمد أبو زيد : البناء الاجتماعى ، المفهومان ، ط ٤ ، القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٥ ، ص ٢٥٥

(٧) كمال دسوقى : الاجتماع ودراسة المجتمع ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧١ ، ص ٦٢٥

الاجتماعى هو عملية الصيرورة على وضع مختلف عن الموضـــوع السابق الذي كانت عليه الظاهرة خلال فترة معينة من الزمن والتـــي يمكن ملاحظتها وتقديرها ، وإن كانت بعض التغيرات غير ملاحظة وتتقبلها الناس على أنها أمور عادية ٠ ويؤخذ التغير الاجتماعى فى العادة على انه التعديلات التى تحدث فى أنماط الحياة فـــى مجتمـــع معين وفى شعب من الشعوب [٨]٠ ويمكن أن تتمثل هذا التعـــديلات على سبيل المثال فى ان اكتشاف البتـــرول فـــى المملكـــة العربيـــة السعودية أحدث آثاراً على جميع جنبات الحيـــاة فيهـــا وأصـــبحت المملكة تمثل ثقلاً اقتصادياً وسياسياً بالغ الأهمية لا بالنسبة للمنطقـــة وحدها وإنما فى العالم أجمع [٩] ٠ ويمكن أن تتمثل تلك التعـــديلات فى التغير فى أعداد الشباب الذين يدخلون الجامعات ، والتغير فـــى دور الزوجة ، والتغير فى معدل السكان ، فالتغير الاجتماعى يشـــير إلى التغيرات فى التنظيم الاجتماعى أو فى بناء المجتمع ووظـــائف هذا البناء المتعددة والمختلفة ، ولهذا يكون التغير الاجتماعى جـــزءا من تغير أوسع واشمل هو التغير الثقافى ، لان الأول يتضمن تغيـــرا فى بناء المجتمع ووظائفه ، أما الثاني فيشمل كل أنواع التغير نظـــم المجتمع (بناء ووظيفة) كذلك التغيرات التى تحدث فـــى العلـــم ، الفلسفة ، الفنون ، التكنولوجيا ٠٠٠ الخ ٠ فموضوع التغير الثقـــافى أوسع من موضوع التغير الاجتماعى ، ولكن اهتمامنـــا فـــى علـــم

---

(٨) صلاح عبد المتعال : (١٩٨٠) ، مرجع سابق ، ص ٥٤

(٩) أحمد رأفت عبد الجواد : (١٩٨٣) ، مرجع سابق ، ص ١٢٩

الاجتماع يتركز حول الموضوع الضيق ، فلن يتطرق اهتمامنا إلـــى موضوعات معينة كتطور الأصوات فى اللغة ، أو تـــاريخ الصـــور الفنية ، أو تطور الأساليب الموسيقية ونمو النظريـــة الرياضـــية ٠ وطبيعي أننا يجب أن نفهم دائما فى نفس الوقت أن بعض التغيـــرات التى تحدث فى بعض فروع الثقافة لا تستطيع أن تلاحظ تأثيرها فى النسق الاجتماعى ، ولهذا نهتم من الناحية السوســـيولوجية بـــالتغير الثقافى على المدى الذي ندرك فيه تأثيره على التنظيم الاجتماعى أي أننا لا نهتم به منفصلا عن التغير الاجتماعى [١٠] ٠

---

(١٠) للمزيد من المعرفة حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى المؤلفات الآتية :

- أحمد رأفت عبد الجواد : (١٩٨٣) ، مرجع سابق ، ص ٢١
- محمد عاطف غيث : علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٨ ، ص ٣٢٥
- محمد عاطف غيث : التغير الاجتماعى والتخطيط ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٧ م ، ص ص ٢٥ – ٢٦ ٠

أنواع التغير الاجتماعى

١- تغير طبيعي تلقائي :

وهو ذلك التغير الذى يسير سيراً طبيعياً تلقائياً دون تـــدخل لأى قوى خارجية تؤثر فى سرعته ، ومن أمثلته ذلك التغير الذى يطـــرأ على الوحدة الاجتماعية من الأسرة إلى القسيرة إلى القبيلة إلى القرية إلى المدينة فالدولة.

٢- التغير التقدمى الارتقائى المقصود :

وهو ذلك التغير الذى يحدث فـــى ميـــدان العلـــوم والمعـــارف والتكنولوجيا حيث التقدم إلى الإمام فكل اختراع يبـــدأ بســـيطاً ثـــم يتحسن بالتدريج .

٣- التغير الرجعى الإنتكاسى :

وهو ذلك التغير الذى يحدث فى اتجاه نكوصى حيث تسؤ الحالة وتتدهور ومن أمثلته التغيرات التى تحدث على اثر الحروب أو الأزمات السياسية أو الهزات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية حيث ينتج عن مثل هذه التغيرات انخفاض الدخل القومى وزيادة معدلات الوفيات وكثرة الهجرة من المجتمع وتأخر الإبداع الفنى والتكنولوجى.

٤- التغير الجذرى الشامل :

وهو ذلك التغير الذى يتم على أثر ثورة شاملة تطيح بمعظم النظم القائمة وترسى بدلاً من نظماً مستحدثة تمثل أما تقدماً وتحسنا فى الأوضاع الاجتماعية (كثورة ١٩٥٢ فى مصر) وأما تدهوراً وانتكاساً كأعتداء دولة العراق على الكويت وما ترتب عليه من احتلال أمريكا للعراق ٠

٥- التغير الجزئى المحدود :

وهو ذلك التغير الذى يتناول مجالات معينة تتصل ببعض النواحى السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ٠ فقد يحدث تغير فى ظاهرة التكافل الاجتماعى فقد تسود وتزداد وتقل تبعاً لذلك أسباب الحد الاجتماعى فيسود المجتمع عواطف الخير والحب والمشاركة الوحدانية ، وقد تقل ولا يعبأ الأغنياء بالفقراء فيزاد الحسد وقد يحول إلى توتر وينذر بإندلاع ثورة داخلية طبقية وهكذا ٠

٦- التغير الخطى :

أى تغير الذى تسير فيه المجتمعات فى إتجاه واحد دون عودة للمراحل التى اجتازتها حيث يرى كونت أن المجتمع يمر فى ضوء ثلاثة مراحل لاهوتى – ميتافيزيقى – وصغيه ويرى سبنسر أن المجتمع يتطور من الشكل البسيط إلى الشكل المتباين ٠

٧- التغير الدائرى :

أى أن المجتمعات تسير فى تغيرها فى إتجاه دائـــرى ٠ وقـــد تدور العجلة مرة واحدة وقد تتعدد الدورات ، فالحيـــاة تســـير دورة وراء أخرى بلا بداية أو نهاية مثل الدورات المتكررة ٠

حيث يرى كل من أبن خلدون وشبنجلر على حده أن المجتمـــع يمر بنفس مراحل نمو الكائن الحى الطفولة – النضج – الشـــباب – الشيوخه والهرم والفناء ثم يعود إلى نفس المراحـــل الســـابقة مـــن الطفولة إلـــى الفناء ٠

ويرى سوركون أن تغير المجتمعات وتحولها ونموها يتم فـــى ضوء الأنماط أو العقليات الثقافية : المرحلة الأولـــى هـــى العقليـــة الحسية ، المرحلة الثانية هى العقلية الروحية ، المرحلة الثالثة هـــى العقليـــة المثالية ٠

٨- التغير التذبذبى :

هو ذلك التغير الذى يحل بالمجتمعات والذى يتسم بالتذبذب غير المنتظم حيث يتقدم المجتمع ثم ينتكس ثم يتقدم ثم ينتكس وهكذا ولكن بدون انتظام ويبدو هذا التغير واضحاً فـــى الظـــواهر الاقتصـــادية والهيكل السكانى فالرخاء الاقتصادى قد يعقبه كســـاد اقتصـــادى ٠ والسكان قد يزدادون بسرعة شديدة ثم يتناقضون بشرعة أشد تحـــت تأثير المجاعات أو الأوبئة أو الهجرة أو الحروب ٠٠٠ الخ ٠

عوائق التغير الاجتماعى

ومن أهم العوائق التى تعارض التغير الاجتماعى ما يلى :-

١- العزلة التى يعيشها المجتمع :

ويقصد بالعزلة البعد عن مصادر الثقافة وتتخذ العزلة عدداً من المظاهر منها :

أ- العزلة الطبيعية أى تلك العزلة الناتجة عن الظروف البيئية أو التضاريس أو الموقع الجغرافى ٠

ب- العزلة الذاتية أى تلك العزلة التى يفرضها المجتمع على نفسه كما هو الحال فى بعض القبائل والعائلات بمحافظات جنوب الصعيد.

جـ- العزلة المفروضة أى تلك العزلة التى تفرض على دولة ما من قبل دولة استعمارية أخرى أو من قبل المجتمع الدولى ٠

٢- عدم التجانس فى تركيب المجتمع :

قد يجرى المجتمع فى بعض الأحيان جماعات متباينة عنصرياً ودينياً ومهنياً ٠٠٠ الخ ٠ وينكس هذا التباين على مدى فى التغير فهناك من يؤيد التغير وهناك من يعارضه وقد تكون الجماعات المعارضة ذات نفوذ أكبر ، الأمر الذى يؤدى إلى حرمان المجتمع من التغيرات الاجتماعية الإيجابية ٠

٣- ركود حركة الاختراع :

أن ظاهرة ركود حركة الاختراع توجد فى المجتمعات تحت تأثير ما يلى :

* شعور أفراد المجتمع بعدم حاجتهم على التغير نتيجة لتخلف المجتمع فى مستواه الثقافى والاجتماعى ٠
* عدم توفر المواد الخام اللازمة للاختراع ٠
* عدم توفر الإمكانيات المادية والنفقات اللازمة للبحث العلمى ٠
* عدم تشجيع المخترعين على نشر اختراعاتهم وعدم مكافآتهم على مثل هذه الاختراعات ٠

٤- الخوف من التغير الجديد والرغبة فى التمسك بالقديم :

كثيراً ما يتعرض أى محاولة لتحسين وإصلاح المجتمع سواء باختراع جديد أو بناء مدرسة أو وحدة صحية أو محاولة تعديل الأفكار الخاطئة عن بعض الظواهر الاجتماعية السلبية كالأخذ بالثأر أو زيادة الاضرحة أو حتى زيادة القديس أو حتى السعى نحو تعليم الفتاة – تتعرض مثل هذه المحاولات للمقاومة خاصة من كبار السن والمنتفعين فى بقاء الحال كما هو علية ٠

ثالثاً : عوامل التغير الاجتماعى :

أكدت الدراسات العلمية أن الكشف عن عامل محدد أو سبب معين للتغير الاجتماعى ضرب من المجال والتعنت ذلك لأن التغير الاجتماعى عملية معقدة تتضمن تداخلاً متبادلاً بين عوامل مختلفة

ذات صلة به ٠ فالتغير الذى يحدث فى ظاهرة معينة لأبد وأن يؤثر فيما عداها من الظواهر نظراً لترابط نظم المجتمع وتداخلها فهى متكاملة بنائياً ووظيفياً ويؤثر كل منها فى الأخرى ، فالعوامل التى تؤدى أو قد تؤدى إلى حدوث التغير فى الحياة الاجتماعية كثيرة ومتعددة كأثر البيئة الجغرافية والأفكار والأيديولوجيات السياسية أو الاقتصادية أو الدينية على الجوانب العديدة للحياة الاجتماعية ومنها العادات والقيم والتقاليد والمعايير ٠ وعلى الرغم من تعقد عملية التعرف على عوامل التغير الاجتماعى التى تؤثر على مجرى الحياة الريفية إلا أن المر يتطلب الإشارة إلى أهم هذه العوامل ومنها ما يلى :

أولاُ : البيئة الجغرافية :

يهتم علماء الجغرافيا بدراسة العلاقات المتبادلة بين الإنسان وبيئته الجغرافية وما تنطوى عليه هذه البيئة من تأثير تمارسه على المجتمع الإنسانى ، وما يقوم به الإنسان من توافق معها وضبط لها ٠ ويطلق علماء الجغرافيا على الجغرافيا البشرية الأيكولوجيا البشرية ٠

وكلمة أيكولوجى مشتقة من الأصل الأغريقى Ekos ومعناها بيت أو مسكن أما كلمة Logy فتعنى علم ، والمعنى العام لكلمة العلم الذى يدرسى النشاط البشرى للأفراد فى مكان معين لمعرفة

مدى التفاعل بين الإنسان والمكان ٠ ولقد ظهر المصطلح لأول مرة على يد أرنست هايكل عالم الأحياء الألمانى فى عام ١٨٦٩ ٠

ومن أهم مظاهر البيئة الجغرافية التى يمكن أن يكون لها اثـر على مجرى التغير الاجتماعى الموقـع ، المنـاخ ، التضـاريس ، الأمطار ، الفيضانات ، الأعاصير ، الزلازل ، البراكين ، المناجم ، حقول البترول ٠

فالموقع الجغرافى قد يكون عاملاً من عوامل تغيـر الأوضـاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى مجتمـع مـن المجتمعـات ، فمصر بسبب موقعها الجغرافى تعرضت على مدار التاريخ لغزوات عسكرية ٠

وهناك تغيرات طبيعية تتم بفعل الإنسان وإرادتـه منهـا مـثلاً محاولة الإنسان المصرى فى اختراق الصحراء لإقامـة مجتمعـات جديدة بعد أن ضاق الوادى بسكانه كما فى مشروع توشكى وقيامـه بشق قناة تصل بين بحرين لتسهيل عملية المواصلات بـين غـرب العالم وشرقه ٠ وقيامه أيضاً بناء السد العالى للتحكم فى مياه الأنهار والفيضانات واستغلالها فى أغراض الرى وتوليد الكهرباء ، كل ذلك يؤدى إلى تغير فى طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية السـائدة ٠ كما أن اكتشاف أى مورد من موارد الثروة الطبيعية المدفونـة فـى باطن الأرض كالبترول أو الـذهب أو النحـاس أو الفحـم يـؤدى بالضرورة إلى تغير فى أنواع النشاط الاقتصادى وهناك عدد كبيـر

من العلماء والباحثين الذين تناولوا أثر البيئة الجغرافية على الحياة الاجتماعية والثقافية نذكر منهم ما يلى :

إبن خلدون وضح مدى أثر البيئة الجغرافية فى اختلاف المقومات الأساسية للمجتمع الإنسانى ، الحيوان ، الأرض ، وأن تغير البيئة الجغرافية يؤدى إلى تغير فى العادات والتقاليد ٠

ويرى عالم الجغرافيا الأمريكى هنتنجتون أن الظروف الجغرافية هى التى تحدد صفات الناس وسلوكهم ، وأن هذه الصفات وذلك السلوك لن يتغير إلا إذا تغيرت الظروف الجغرافية ، وفى ضوء هذه الرؤية أو الفرضية فسر هنتنجتون ظهور الحضارات وسقوطها ، فقد إزدهرت حضارة وأدى النيل نظراً لتوافر ظروف جغرافية خاصة بملائمة الطقس والتربة ونوعية المحاصيل ، وانقرضت هذه الحضارات بفعل تغيرات جغرافية تمثلت فى ارتفاع درجة الحرارة وادى النيل وما ترتب عليها من جفاف للتربة ، الأمر الذى أدى إلى خلق ظروف أدت إلى تدهور الحضارة ٠ وفى الوقت الذى كانت فيه الظروف الجغرافية تؤدى إلى تدهور حضارة وادى النيل كانت هناك ظروف جغرافية تهيئ لنشأة حضارة فى مكان آخر

ويرى مونتسكيو فى كتابة " روح القوانين " أن للبيئة الجغرافية أثراً واضحا على اختلاف الأمم فى قوانينها وأخلاقها وسياستها واقتصادها وعلومها ، كما يرى أن السلوك الإجرامى يميل إلى

الانتشار بالقرب من خط الاستواء ن وأن حالات السكر تنتشر بالقرب من المناطق القطبية ٠

ويرى العالم البلجيكى " أدولف كتيليه " أن للعوامل المناخية أثراً على توزيعات السلوك الإجرامى فجرائم الملكية أكثر انتشاراً فى المناطق الباردة والجرائم ضد الأشخاص أكثر انتشاراً فى المناطق الحارة وأعتبر كتيليه أن ذلك قانونا عاماً وشاملاً حيث وصفه بالقانون الحرارى للجريمة ٠

ويرى البعض أن البيئة الجغرافية لها دور فى تحديد شكل ونوع نشاط الإنسان كالصيد والرعى والزراعة والصناعة ، بل إن البعض يرى أن حالة المناخ السائدة تؤثر فى سلوك الإنسان حيث يتصف سكان المناطق الاستوائية بالكسال والخمول والتفكير البطئ وانتشار الأمراض الوبائية كالطاعون والحمى الصفراء وهذا يؤدى إلى ضعف الأفراد وبصورة عامة فإن ذلك يؤدى بالتالى إلى انخفاض إنتاجيه الفرد ، وهنا تظهر حلقة الفقر الخبيثة ، وبالتالى تخلف الدول الواقعة فى المنطقة الاستوائية ٠

وهناك بعض النظريات التى ترجع التغير الاجتماعى إلى الاختلالات الكونية المختلفة ٠ مثال ذلك " النظرية التى تقول بأن إزدياد نشاط البقع الشمسية – وهى بقع داكنة تبدو بين فترة وأخرى على سطح الشمس – فى بعض الفترات يؤدى إلى إزدياد نشاط البشر ، ويدفعهم إلى الاكتشاف والابتكار ٠ وهناك الفكرة القديمة

القائلة بأن حركات النجوم والشمس تؤثر فى مصير البشر ٠ ومع ذلك فأننا كباحثين فى علم الاجتماع نرفض فكرة أن البقع الشمسية تؤثر على بعض الظواهر الاجتماعية كالحرب فإذا كان هناك تأثير لتلك البقع فإن ذلك قد يكون قاصراً على الإرسال اللاسلكى مثلاً ٠

وإذا ما تأملنا قضية صراعنا مع العدو الاسرائيلى فإنه يمكن ملاحظة شعار إسرائيل وهو الحدود الآمنة مع الجيران العرب " يمكن هنا أن نلاحظ مدى تأثير البيئة الجغرافية على النواحى السياسية ٠

وإذا كنا لا ننكر أثر البيئة الجغرافية فى نشأة الحياة الاجتماعية وتغيرها ، إلا أننا لا يمكن فى نفس الوقت أن ترجع كل عمليات التغير الاجتماعى إليها ٠ حقاً أن الموقع الجغرافى واكتشاف آثار جديدة قد يجعل من المجتمع مجالاً للسياحة ، وأن اكتشاف ثروة طبيعية فى باطن الأرض قد يزيد من متوسط دخل الفرد ويدفع المجتمع إلى التنمية ، إلا أننا من غير المعقول أن نؤمن بأن المناخ والبق الشمسية يحددان سلوك الفرد ويؤثران على تشكيل المجتمع – فالبيئة الجغرافية لا يمكن أن تؤدى وحدها إلى التغير الاجتماعى وذلك للأسباب الآتية :

(١) أن العوامل الجغرافية تتجاهل إمكانية الفرد فى تسخير البيئة والسيطرة عليها ٠ فالعوامل الجغرافية وحدها لا يمكن أن تؤدى إلى التغير الاجتماعى ما لم يحاول أفراد المجتمع أنفسهم كيفية استغلال

هذه العوامل وإخضاعها لمصلحتهم ، وهذا لن يحدث إلا إذا كان لدى الأفراد القدرة على المعرفة والعلم ، فاكتشاف حقل من البترول لا يعد مؤشراً على تغير المجتمع إلا من الناحية البنائية ، ففى حالة عدم وجود فنيين مدربين وعمال متعلمين لا قيمة لهذا التغير ، أما فى حالة تواجد ذلك فهنا يتكامل عنصرى التغير البنائى والتغير الوظيفى ، أى ما يخلقه وجود بترول من ظهور وظائف جديدة لم يألفها المجتمع من قبل مثل انتشار المصانع وزيادة العمالة وارتفاع مستوى المعيشة .

(٢) أن الحياة الاجتماعية تتطور بسرعة ، بينما يتطور الوسط الجغرافى ببطء شديد ، فإذا كانت العوامل الجغرافية هى السبب فى التغير الاجتماعى لتلازم الاثنان فى تغيرهما معاً ويمكن أن تطلق على ذلك فجوة التغير بين الحياة الاجتماعية والوسط الجغرافى .

(٣) أن البيئة الجغرافية التى تعيش فيها بعض الشعوب قد تكون متماثلة إلا أنها تختلف اختلافاً كبيراً فى ثقافتها ومختلف أساليب حياتها .

(٤) أن البيئة الجغرافية قد تنتج ثقافتين مختلفتين فى فترتين متتاليتين دون أن تتغير البيئة الجغرافية فى تلك المنطقة .

ثانياً : العوامل البيولوجية :

ويقصد بالعوامل البيولوجية توزيع السكان بحسب النوع والسلالة والذكاء أو بمعنى شامل التفاوت الورائى ، فعلى الرغم من

أن التوزيع الطبيعى العادل لسكان أى مجتمع بحسب النـــوع يكـــون عادة فى شكل متكافئ بمعنى أن يكون نصف المجتمع من الـــذكور والنصف الآخر من الإناث إلا أن هناك مجتمعات يتفاوت فيها هـــذا التوزيع حيث يزيد معدل الذكور عن الإناث أو العكس فـــى حـــدود ضيقة تماماً إلا أن علماء البيولوجيا يعطون لهذا التفاوت تأثيراً كبير فى التغير الاجتماعى بالمجتمع يوجه عام وفى الطـــابع الاقتصـــادى والسياسى بل ولون العلاقات الإنسانية فى مثل هذه المجتمعات على وجه خاص ٠

ويركز أصحاب هذه النظرية على فرضية مؤداها أن الناس فى العالم ينقسمون إلى أجناس وجماعات متمايزة بيولوجيـــا وأن هنـــاك طبقات تتفوق على طبقات أخرى وأن هذا التفوق يرتبط بالخصائص البيولوجية فهناك من ولد ليكون حاكماً وهناك من ولد ليكون محكوماً ، ومن هنا نشأت فترة تدرج الأجناس التى تلقفتها النازية وحاولـــت أن تقيم نظرية " الجنس السيد " الذى يتصف بمواهب ورائية عاليـــة تستطيع أن تغير وجه التاريخ ٠ وعلى أية حال فإن هـــذه الأفكـــار ليست لها سند علمى ، وإنما هى أفكار استعمارية لخدمـــة مصـــالح مجتمعهم والسيطرة على الجناس التى يعتبرونها أجناساً ملونة فلـــون البشرة أو ضيق العينين أو بروز الفكين لا يمكن اعتبارها مســـئوله عن التغير الاجتماعى ٠

ثالثاُ : العوامل الديموجرافية :

ويقصد بها تلك العوامل المتعلقة بالسكان من حيث الحجم وما يطرأ عليه من تغير وأسلوب حدوث هذا التغير سواء عن طريق زيادة معدلات المواليد أو الوفيات أو الهجرة ، كذلك من حيث تقسيم السكان على جماعات فرعية عن طريق الجنس والعمل والمركز الزواجى وكذلك من حيث الحركات السكانية بعيدة المدى ٠

ويؤدى التغير فى التركيب السكاني للمجتمع ، فى بعض الأحيان إلى بعض التغيرات الاجتماعية والثقافية وذلك فى حالة زيادة أو نقصان عدد الأفراد المكونين لجماعة من الجماعات نتيجة زيادة المواليد أو نقصها أو نتيجة للهجرات الداخلية والخارجية فإنه من المتوقع أن تتغير تبعاً لذلك نسب الشيوخ والشباب وهذا من شانه أن يغير من حالة الجماعة المادية والفعلية والاجتماعية [١١] ٠ كما يترتب على هجرة السكان من الريف إلى الحضر حدوث ما يطلق عليه بالصدمه الثقافية تلك الصدمة التى تجعل المهاجر قلقاً حائراً مبلبل الفكر مما يؤثر فى عمله وإنتاجه بقدر كبير ٠ وكذلك ما تؤدى إليه هذه الهجرة من عمليات التغير أو الثبات فى القيم والعادات والتقاليد ، وقد ينتج عن ذلك تفكك فى العلاقات الاجتماعية ، وظهور بعض المشكلات المتعلقة بالإسكان والصحة والجريمة وغيرها وذلك فى المناطق الحضرية ٠

---

(١١) عادل مختار الهوارى : قضايا التغير والتنمية الاجتماعية ، ص ١٦

ولقد تناول بعض العلماء العامل الـــديموجرافى ودوره فـــى عملية التغير الاجتماعى الاقتصادى ٠ حيث يرى " وليم بيتى ١٦٢٣ – ١٦٨٧ " الاقتصادى الإنجليزي أن يعمل والعمال هم أساس كـــل الثروات وبالتالي فإن نمو وحجم هؤلاء العاملين أو العمال هو الذي يحدد نمو وحجم الثروات ، وهكذا ، فإن الأمة الأكثر ســـكانا هـــي الأمة الأكثر غنى ٠ وتعد هذه النظرية بمثابة نوعـــاً مـــن الحتميـــة الجغرافية إلا أنه بالقياس على مرحلته التاريخية تعد وجهـــة نظـــر تقدمية لأنها ركزت على دور وأهمية العملية الاقتصادية للجمـــاهير الشعبية المنتجة ضد مضطهديها من الإقطاعيين الذين يـــأكلون دون أن يعملوا ، وهناك عدد من المفكرين تلقف هذه الفكرة ليعطى للعامل الديموجرافى دوراً مسيطراً باتجاه الأمام أو الخلف ٠ فلقد قام عـــالم الاقتصاد الإنجليزي توماس روبرت مـــالتس ٧٦٦ – ١٨٣٤ الـــذي يعتبر بحق أول من وضح للرأي العام خطورة المشكلة السكانية التى تعد فى وقتنا الحاضر من أهم المشكلات الاجتماعيـــة والاقتصـــادية التى تواجه جميع الدول النامية فى قارتي آسيا وأفريقيا إلى تخطـــيط شامل للعلاج من خلال برامج استصلاح الأراضـــي وتحســـين ري المحاصيل والميكنة الزراعية [١٢].

فلقد تصور مالتس أن نمو السكان إنما يتم على شكل متواليات هندسية (١ ، ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ، ٣٢ ، ٦٤ ، ١٢٨) إلا أن الزيادة

---

(١٢) صلاح العبد : علم الاجتماع السكاني ، ص ١٩٤

فى مواد الغذاء تتم فى شكل متواليات عديدة أو حسابية(١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨) فمثلا إذا افترضنا جدلا أن عدد سكان شعب معين يقدر بمليون نسمه فإنه بعد خمسة وعشرون سنة يصل عدد السكان على ٢ مليون نسمة أي أن عدد السكان من وجهة نظر مالتس يتضاعف كل ٢٥ سنة ٠ وطبقا لذلك فإنه بعد ٢٥ سنه أخرى يصل عدد السكان على ٤ مليون وبعد ٢٥ سنه ثالثه يصل عدد السكان على ٨ مليون نسمه وهكذا ٠ أما بالنسبة لإنتاج المواد الغذائية فإن الزيادة تتم على أساس عددي أو حسابي فمثلا إذا بدأنا بإنتاج حجمة ١ فإنه بعد ٢٥ سنة أيضا يصبح الحجم بعد الزيادة ٢ وبعد ٢٥ سنه ثالثه بعد الزيادة ٣ وهكذا ٠

ومعنى ذلك انه بعد ٧ أجيال ستكون نسبة الغذاء على عدد السكان هى (٨ : ١٢٨) وهى نسبة رهيبة تنطوى على شقاء السكان حيث الجوع والمرض والجريمة والحرب وغيرها ، وإن كان مالتس يرى أن مثل هذه الأمور تؤدى دوراً إيجابيا فى الحد من الزيادة السكانية ، كما طالب مالتس بضرورة ان يلتزم السكان بالعفة والمبادىء الفاضله وعدم تشجيع الزواج المبكر ٠ وعارض مالتس بشدة تقديم الإحسان للفقراء كحا للمشكلة فأى مساعدة تقدم للفقراء سوف تزيد من عددهم وتقتل إحساسهم بالمسئولية وتجعلهم يعتمدون على المجتمع فى تربية أولادهم ٠

وعلى أية حال يمكن القول أن وجهة نظر مالتس تعد تشاؤمية فضلاً عما تحمله من مغالطات فالإنسان كان يسعى دائما لتطوير بيئته التكنولوجية والتنظيمية وذلك لكي يتمكن من إنتاج غذاؤه بصورة لا تقل عن الزيادة فى نمو السكان ٠ كما أن جهود التنمية الاجتماعية فى المجتمعات أدت إلى انخفاض معدلات المواليد والخصوبة تحت تأثير ارتفاع مكانة المرأة فى المجتمع والتوسع فى تعليمها وإتاحة الفرصة أمامها للعمل ومشاركتها للرجل فى القضايا العامة ، بالإضافة إلى التوسع فى استخدام موانع الحمل ٠ كل هذه الأمور تؤكد عدم صحة توقعات مالتس بالزيادة الرهيبة فى السكان (١٣).

وعلى الرغم من أن هذه النظرة تشاؤميه ، إلا أنها تكاد تنطبق على ظروف الدولة النامية فى شقيها ، وهى لا تنطبق تماما على الدول المتقدمة فى شقيها أيضا ٠

الشق الأول الخاص بالتنامي السكاني تؤكد البيانات عام ١٩٨٦ أن سكان العالم يتضاعف كل ٤١ عاما ، وان سكان الدول النامية يتضاعف كل ٣٤ عاما فى حين أن سكان الدول المتقدمة يتضاعف كل ١١١ عاما ، فمثلا سكان كينيا يتضاعفون كل ١٨ عاما وسكان الكويت يتضاعفون كل ٢٠ عاما وسكان البحرين والجزائر والعراق وفلسطين وليبريا ونيكارجوا يتضاعفون كل ٢١

(١٣) على عبد الرازق جلبى : علم اجتماع السكان ، ص ص ٨٤ – ٨٥

عاما وسكان تنزانيا وزامبيا والسودان وغانا ومـــالاوى والمكســـيك ونيجريا يتضاعفون كل ٢٢ عاما وسكان الإمارات وأوغندا وإيـــران والسعودية وعمان والمغرب يتضاعفون كل ٢٣ عاما وسكان مصر يتضاعفون كل ٢٦ عاما ٠

أما سكان الدول المتقدمة فانهم يتضاعفون فى مـــدد خياليـــه حيث نجد أن سكان بلجيكا يتضاعف كل ٩٩٠ عاما وسكان إنجلتـــرا كل ١١٥٥ عاما وسكان السويد كل ١٣٨٦ عاما ٠

على أية حال فغن للعوامل الديموجرافيـــة دوراً فـــى عمليـــة التغير الاجتماعى فحجم سكان أي مجتمـــع يحـــدد طبيعـــة علاقتـــه بالمجتمعات الأخرى كدول الخليج وليبيا وأمريكا واستراليا ، كما أن حجم السكان يحدد شكل العلاقات الاجتماعية ففـــي المجتمـــع قليـــل الحجم تكون العلاقات أولية شخصيه أما فى المجتمع الكبير الحجـــم تكون العلاقات ثانوية ورسمية ٠ كما أن النمو المزايـــد أو البطـــيء للسكان له دور سلبي ، فالنمو المتزايد للسكان بصورة تفوق الزيـــادة الإنتاجية كما هو حادث فى الدول النامية سيؤدى حتما على إنخفاض مستوى المعيشة وعدم قدرة المجتمع على مواجهة احتياجات أعضائه تعليمية ، صحية ، سكنية ٠٠ الخ ٠ وكذلك النمو البطـــيء للســـكان وتناقص أعدادهم يؤدى على خطر الانقراض ٠

كما أن نوع السكان من ذكور وإناث وقدرات كل نوع تحـــدد المكانة الاجتماعية الاقتصادية لكل من الرجل والمرأة ، هذا ويمكـــن القول أن للتعليم دوراً رئيسياً فى انخفاض معدل المواليد فقلد أثبتـــت عديد من الدراسات أن نسبة المواليد تـــنخفض بارتفـــاع المســـتوى التعليمي للزوجين ، كما تختلف مشاكل أي مجتمع طبقاً لنسبة الأمية فى هذا المجتمع واختلاف المستويات التعليمية عامة . (١٤)

رابعا : العوامل الاقتصادية والتعليمية :

يعتبر العامل الاقتصادى من أهم العوامل البارزة فى التغيـــر الاجتماعى . فالنظرية الماركسية ترى أن العامل الاقتصـــادى هـــو العامل المحدد والنهائي للتغير الاجتماعى باعتباره بناءا تحتيا ، وأن هذا البناء التحتي لا يحدد فقط البناء الفوقي الكلى ولكن يشكله أيضا ، أي أنه يشكل التنظيم السياسي والقانوني والدين والفلســـفة والأدب والأخلاق ذاتها . وترى النظرية الماركسية أن التنظيم الاجتمـــاعى فى المجتمع الرأسمالي يتجلى فى وجود طبقتين الأولى هي الطبقـــة البورجوازية الحاكمة . أما الطبقة الثانية فهي طبقـــة البروليتاريـــا العمالية المحكومة . الأولى تملك كل شئ ، والثانية لا تملك أي شئ ، والصراع بينهما أمراً حتمياً ونتيجة هـــذا الصـــراع هـــو تـــدمير للمجتمع الرأسمالي ليحل محله النظام الاشتراكي .

---

(١٤) حسن الساعاتي وعبد الحميد لطفى .

ومع إيماننا بأهمية العامل الاقتصادى كأحد عوامل التغير الاجتماعى إلا أننا لا نتفق مع وجهة النظر الماركسية ، فوجهة نظرنا هي أن العامل الاقتصادى لا يشكل إلا جانبا واحداً من جوانب البناء الاجتماعى حيث إن نظم المجتمع (إقتصادية ، تكنولوجية ، تربوية ، أيديولوجية ٠٠ الخ) مترابطة ومتداخلة بنائيا ووظيفيا ويؤثر كل منها فى الأخرى ، فإذا كان للنظام الاقتصادى اثر على بقية النظم الاجتماعية ، فإن البناء الاجتماعى ككل يشكل النظام الاقتصادى ويحدد مجراه ٠

وبالنسبة للنظام الاقتصادى فى الدول النامية والمتخلفة فكلما كان النظام الاقتصادى متحرراً ساعد ذلك على سرعة التغيرات البنائية الوظيفية ، أما إذا كان النظام الاقتصادى مقيداً أو تابعاً فإنه يؤدى على ضعف سرعة هذه التغيرات أما بالنسبة لقضية تناول التعليم كأحد عوامل التغير الاجتماعى فإنني يمكن أن أتناولها من عدة زوايا :-

<u>الزاوية الأولى : الناحية الاقتصادية :</u>

فاستثمار راس المال فى عقل الإنسان هو اضمن استثمار طويل الأجل فى الخبرة ، وفى الخلق ، وفى الوعي الاجتماعى ، وفى كافة مقومات المدنية ، فالتعليم وسيلة لتوفير اليد العاملة المدربة ، كما أن الإنسان بالعلم والمعرفة والقدرة على العمل والإنتاج ، والقدرة على الخلق والابتكار والإبداع يستطيع أن يسخر قوى

الطبيعة لصالحه ولرفع مستوى المعيشة ولتوفير حياة كريمة لـــه ٠ فالتعليم ليس مجرد نفقة استهلاكية بل إننا نجد عائـــدات مـــن وراء التعليم ٠ فالتعليم يعطينا الفرصة للتكيف مه هذا المجتمع المتغير من خلال توفيره للمهارات الثلاثة الأساســية وهـــى القـــراءة والكتابـــة والحساب هذا من ناحية ، ومن ناحية أخري يوفر لنا مهارات نوعية تلك التى يمكن أن تجدها فـــى الأطبـــاء والمهندســـين والمحاســـبين والقضاء والعلماء ٠٠٠ الخ ٠

الزاوية الثانية : الناحية السياسية :

يستخدم التعليم كوسيلة للتزويد بالقادة ٠ كمـــا أننـــا نجـــد فـــى المجتمعات التى لم تحصل على استقلالها السياسي كفلســـطين مـــثلاً يستخدم التعليم كأداة من أدوات النضـــال الـــوطني والســـعى علـــى حصول أهل البلاد أنفسهم على إدارة شئون بلادهم حيـــث حصـــلت مدينة غزة على استقلالها فى سبتمبر ٢٠٠٥ ٠

الزاوية الثالثة : الناحية الاجتماعية :

يعتبر التعليم وسيلة للتقدم الاجتماعى ، كما أنه يســـاعد علـــى تقليل التفاوت الاجتماعى والسياسى ٠ والتعليم فى الدول النامية أدى إلى تغير هذه المجتمعات لكى تساير ركب الحضارة الحاليـــة مـــن خلال اكتشاف وتنمية مواهب الأفراد ٠ والتعليم يساعد الفرد علـــى التكيف فى حياته ، والتغلب على المشكلات التى تواجهه ٠ كما يعد التعليم بمثابة سوق للزواج المفيد حيث يستطيع الشباب القادرين على

الزواج أن يختاروا زوجاتهم من بين أندادهم فى التعليم ٠ ولقد أدرك الفلاح المصرى فى العقود الأخيرة أهمية التعليم ولذا فهو يسعى جاهداً دون إكراه كما كان من قبل إلى ضرورة تعليم أبناءه ٠

خامساً : العوامل التكنولوجية :

للتكنولوجيا دوراً كبيراً فى الحياة الاجتماعية كما أن لها تأثيراً فى تغيير المجتمع من حيث استخدام المجتمع لها ٠ ويقصد بالعوامل التكنولوجية كل ما يبتكره الإنسان بهدف إشباع حاجاته المختلفة أو المتعددة ٠

فالتكنولوجيا تمكن الإنسان من السيطرة على الطبيعة كاستخدام الطاقة الذرية ورحلات الإنسان إلى القمر وازدياد الترابط بين دول العالم من خلال وسائل الاتصال ٠

وترجع النظرية الماركسية التغير الاجتماعى إلى التطور التكنولوجى أى تطور قوى الإنتاج (القوى البشرية أو المادية) ، ويرى ماركس أن نقطة البدء فى التغير الاجتماعى تبدأ من تطور قوى الإنتاج ، هذا التطور يؤدى إلى خلل فى التوازن بين قوى الإنتاج المتطورة وعلاقات الإنتاج المختلفة " وهى تلك العلاقات التى يفرضها العمل بين القائمين به " والتى أصبحت عقبة أمام قوى الإنتاج ٠ وهذا التناقض يعتبره ماركس القوة المحركة للتاريخ ٠

كما نجد وليم أوجبرن يرى فى نظريته الشهيرة " التخلف الثقافى " أن العامل التكنولوجى له دور فى التغير الاجتماعى حيث يميز أوجبرن بين ثلاثة أنواع من الثقافة ثقافة مادية ، وثقافة لا مادية ، وثقافة تكيفية ٠

وتشتمل الثقافة المادية على المصانع والمنازل والآلات والمواد الخام والسلع والمواد الغذائية وغير ذلك من الأشياء المادية ٠ وتشتمل الثقافة غير المادية على أساليب استخدام الأشياء المادية إبتداء من كيفية استخدام أى أداه حتى الأعراف والعادات الجمعية والمعتقدات والفلسفات والقوانين والحكومات ٠ أما الثقافة التكيفية فهى ذلك الجزء من الثقافة غير المادية التى تتكيف للظروف المادية ٠ ولكن عناصر الثقافة الحديثة لا تتغير بنفس الدرجة أو السرعة ٠ حيث أن بعض أجزاء الثقافة تتغير بسرعة أكثر من الجزاء الأخرى ونظراً للترابط المحكم بين أجزاء الثقافة فإن أى تغير فى أى جزء منها لابد وأن يحدث نوعاً من التكيفات فى الأخرى ، وإلا فإن ذلك يؤدى إلى وجود هوة ثقافية تجعل المجتمع فى حالة من اللاتوافق ٠ وكقاعدة عامة يتخلف عادة التغير فى الثقافة اللامادية عن التغير فى الثقافة المادية ٠ ومن الأمثلة التى يشير إليها اوجبرن أن اختراع الأدوات المنزلية الحديثة التى توفر جهود المرأة شجعها على الخروج من المنزل ، والتحرر ، والمطالبة تدريجياً بحقوقها ، وأن اختراع المصعد الكهربائى قد مكن من إقامة المبانى الشاهقة

الارتفاع ، والتى لا تصلح لتربية الأطفال وبالتالى إلـــى انخفـــاض معدل المواليد فى المدن ٠

ويقول اوجبرن أن المجتمع لا يتقبل بسهولة الاختراعات حتـــى وإن كانت مفيدة وذلك بسبب الاختلالات الاجتماعية الناتجة عن هذه الاختراعات وإلى العادات السائدة ، وإلى تحفظ كبار السن ، وإلـــى الخوف من الجديد والتمسك بالماضى والقـــديم ٠ وهـــذا معنـــاه أن الاختراع وحده لا يكفى لإحداث التغير بل يجب أن يصـــاحبه تقبـــل اجتماعى ولا يتم هذا التقبل إلا بعد فترة من الزمن يسميها اوجبـــرن الهوة الثقافية ٠

ويتعرض العالم منذ الثورة الصناعية وحتى الآن لتغيرات فـــى شتى مناحى الحياة وبصورة لم يسبق لها مثيل ، حيث الاختراعـــات التكنولوجية التى لم يقف تأثيرها عند نوع الآلة المستخدمة أو نـــوع الإنتاج وكميته ، وإنما كان لها رد فعل عنيف فى أشكال العلاقـــات الإنسانية والاجتماعية حيث أدت الاختراعات التكنولوجية إلى التغير فى شكل الأسرة من الممتدة إلى النووية ، كما أنهـــا غيـــرت مـــن الوظيفة التقليدية للمرأة ، وكذلك أحدثت تغيرات فى التنظيم الطبقـــى وفى توزيع السكان وفى وسائل الاتصال والمواصلات وفى الاقتصاد والسياسة والحروب والعلاقات الدولية بل غيرت مجرى التاريخ ٠

وعلى أيه حال فإنه مهما كان حجم التقدم التكنولـــوجى ، فإنـــه لكى يؤدى دورة بفاعلية ، فإنه لأبد أن يحتاج إلى أيدى عاملة متعلمة ومدربة جيدا ، حتى تستطيع استيعاب الوســـائل التكنولوجيـــة بـــل وتطورها ٠ فالآلة مهما كانت درجة تقدمها – طبقاً لوجهـــة النظـــر الماركسية – فإن لا قيمة لها إن لم تجد الإنسان المـــدرب والمـــتعلم القادر على إستيعابها وتحويلها من مجرد هيكل بنائى إلى قيم وظيفية متجددة ن ويبدو أن ماركس كان يريـــد أن يلهـــب حمـــاس طبقـــة البروليتاريا نحو ضرورة وضع حد للتناقض بـــين قـــوى الإنتـــاج المتطورة وعلاقات الإنتاج المتخلفة وقد نجح فى ذلك حيـــث نجـــاح ثورة روسيا عام ١٩١٧ وماتت هذه الثـــورة عـــام ١٩٩٠ بعـــد أن استمرت حوالى ٧٣ عاماً ٠

ويمكن بعد هذا العرض أن نميز بين ثلاث مجتمعات لمعرفـــة اثر التكنولوجيا :

١- مجتمع يعتمد على قوة عضلات أفـــراده ٠ وهـــو مجتمـــع متخلف معزول استهلاكى ٠

٢- مجتمع يعتمد على طاقة الحيوانات ٠ هذا المجتمع قادر على تطوير أساليبه الزراعية وبه فائض إنتاجى ٠ ولدى أفـــراده تضامـــن اجتماعى ٠

٣- مجتمع يعتمد على التكنولوجيا ، حيـــث آلات رفـــع الميـــاه والبخار والكهرباء والنشاط النووى ٠ هذا المجتمع متقـــدم ،

وهو قادر على تنفيذ المهام المعقدة وإشباع حاجات ملايين من السكان ٠

وهناك تقسيم للأمم المتحدة لتصنيف دول العالم إلى متقدمة ونامية ومتخلفة على أساس المستوى التعليمى الذى يتمثل فى نسبة المعلمين فى المرحلة الأولى والثانية ، ونسبة المهندسين والعمال لكل ١٠٠٠٠ من السكان ونسبة الأطباء وأطباء الأسنان لكل ١٠٠٠٠ من السكان ٠ ونسبة القيد فى مراحل التعليم المختلفة وكذلك المقيدين فى الجامعات والتعليم العالى ، ونسبة الإنفاق على التعليم للدخل القومى ٠ " كل هذه المقاييس توضح الحد الفاصل بين التقدم والتخلف ، هذا بافتراض أن الدول المتقدمة متقدمة أيضاً فى تكنولوجيا ٠

الفصل الثاني
القانون والتغير الاجتماعي

القانون والتغير الاجتماعي

مقدمه :.

كلمة القانون لم ترد في القرآن أو السنة ، على الرغم من كثرة استخدامها في كتب العرب ، فهذه الكلمة ليست عربية الأصل ، وإنما هي مأخوذة من كلمة *Kanon* اللاتينية ومعناها القاعدة أو التنظيم ، ومنها أشتقت كلمة قانون الفرنسية ، والتي كانت تطلق على القرارات التي تصدرها المجامع الكنسية في العصر المسيحي ولم يستخدمونها للدلالة على القواعد العامة ، والقانون ليس غاية في حد ذاته ، إنما هو وسيلة لتحقيق غاية ، وهي تعرف في إصطلاح الفقهاء المسلمين بمقاصد التشريع .

والقانون ظاهرة اجتماعية ، حيث إن وجوده مرتبط بوجود مجتمع ، والإنسان لا يمكنه أن يعيش إلا في ظل هذا المجتمع ، ولا يمكن بأي حال تخيل وجود قانون بدون مجتمع ، أو مجتمع بدون قانون ، فحياة الإنسان منذ الأزل قد داخل المجتمع تفرض عليه أن يدخل في علاقات مع الآخرين ، تتسم هذه العلاقات بالتعاون تارة وبالمنافسة تارة أخرى ، وقد تتم المنافسة بصورة سليمة ، وقد تشكل في صورة عنف وعدوان ، وهنا تبدو أهمية القانون في تحديد المعايير التي تنظم سلوك الفرد وعلاقته بالآخرين .

- والقانون كظاهرة اجتماعية له وجود في الكيان الجمعي ، وهو لا ينشأ من فراغ وهو يعد بمثابة انعكاس للواقع الاجتماعي ، ويحدد شكل الحياة الاجتماعية ، ويعد بمثابة النظم والقواعد العملية التي يلتزم بها الناس في معاملاتهم ، وهنا تتضح صفة الجبرية أو الإلزامية على القانون كظاهرة تشريعية اجتماعية .

- والقانون كظاهرة اجتماعية تتسم بالتنظيم ، فهذا يعني أنه لابد من أن تكون هناك قوة سياسية يكون من بين وظائفها فرض هذا القانون عملياً ، لا يعني ذلك أن الدولة هي التي تخلق القانون ، حيث إن القوانين تتبع أساسياً من عقلية الجماعة ، وحينما أن القوانين تتبع أساساً من عقلية الجماعة ، حينما تتكون الدولة في مرحلة متأخرة تضفي عليه طابع التقنين والتنظيم .
- والقانون كظاهرة اجتماعية يرتبط بجميع مظاهر الحياة الاجتماعية الأخرى ولا يمكن دراسته بصورة منفصلة عنها ، فهو مختلط بجميع أشكال النشاط الاجتماعي " وهو يمثل في صورته النهائية تعبيراً عن التضامن الاجتماعي .
- والقانون كظاهرة اجتماعية بل وكضرورة اجتماعية ، يعد أحد أساليب الضبط الاجتماعي الرسمي ، والذي تستخدمه القوة السياسية للحد من أنانية الإنسان ، ولجعل المجتمع أكثر تنظيماً وتوازناً ، ولمواجهة كافة الاحتمالات التي يمكن أن تعرقل مسيرة الحياة الاجتماعية.
- فالبناء الاجتماعي لأي مجتمع يتكون من مجموعة من الأنساق الاجتماعية كالنسق التربوي والنسق الاقتصادي ، والنسق السياسي ، والنسق القانوني ..... إلخ ، هذه الأنساق كلها متداخلة متشابكة لا يمكن تصور وجود أي نسق من هذه الأنساق بصورة منفصلة عن الأنساق الأخرى . وأننا حين نتناول كل نسق على حدة لا ننفي هذا التداخل ، ولكن التناول المنفصل ليس إلا تناولاً نظرياً بهدف التفسير والدراسة المتعمقة لكل نسق علي حدة ، ويمكن على سبيل المثال إعتبار القانون بمثابة نسق فرعي داخل كل نسق أساسي بالمجتمع كالنسق الاقتصادي والنسق السياسي والنسق التربوي ..... إلخ .

كما يمكن أيضاً معالجة النسق القانوني على أساس العناصر التي يتكـــون منها هذا النسق **وتكمن عناصره فيما يلي :.**

١) القوانين أو القواعد التي تحدد السلوك المرغوب .
٢) التشريع ويقصد بها تلك الإجراءات التي يتم من خلالها عملية الإجلال والتبديل والتعديل والتغيير في القوانين .
٣) المحاكم ويقصد بها تلك الإجراءات التي تستخدم في فض المنازعات ومواقف الخروج عن القانون .
٤) الشرطة : ويقصد بها تلك الإجراءات التي تســتخدم لتنفيــذ أحكــام القانون.

ولا يمكن الفصل بين العناصر السابقة للنسق القانوني ، فأي تغيــر فــي عنصر لابد وأن يؤثر في بقية العناصر، فهناك علاقة تأثير وتأثر بــين هــذه العناصر داخل النسق القانوني .كما أن أي تغير في النسق القانوني لابــد وأن يؤثر في بقية الأنساق الاجتماعية الأخرى .

ولكن هل يوجد قانون في المجتمعات البدائية ؟

القوانين في المجتمعات البدائية تعد بمثابة قواعد غير مكتوبة مرتبطة بالعادات والتقاليد والأعراف والمعتقدات الدينية ارتباطاً وثيقاً أما القوانين فــي المجتمعات الحديثة فهي قواعد مكتوبة ومحددة بدقة ومصاغة بعناية في مواد واضحة ، وعادة ما تكون مستقلة إلي حد كبير عن المعتقدات الدينية ، إلا أن القوانين سواء في المجتمعات البدائية أو المجتمعات الحديثة تــرتبط ارتباطــاً وثيقاً بالأعراف والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع .

ويري بعض العلماء أن القانون العرفي الذي يسود المجتمعات البدائيــة ، على الرغم من أنه غير مكتوب ، إلا أنه يعد بمثابة قــانون ، إلا أن بعــض العلماء يرفضون ذلك ولكل فريق حجته في ذلك.

- حيث يري راد لكيف براون *Rad clff – Brown* ويؤيدن في ذلك كاردوز *B.N.Crodose* وروسكو باوند *Bound* وهوبل *Habel* " أن المجتمعات البدائية ليست لديها قانون ، فالقانون لكي يكون له كيان ، فلا وجود لابد له من وجود قوة سياسية منظمة تستخدمة للقانون دون وجود للدولة والقانون لا يوجد إلا في المجتمعات الحديثة التي يكون لها قوانين مكتوبة ومنظمة ويمكن التمييز بينها وبين القواعد الأخرى المنظمة للسلوك . والمجتمعات البدائية وإن كانت ليدها تقاليد وأعراف إلا أنها لا ترقي إلي كونها قوانين لافتقادها العناصر المكونة للنسق القانوني وهي كما يلي :.

١) عدم وجود قوانين مكتوبة تحدد بصورة واضحة السلوك المرغوب .
٢) عدم وجود مؤسسات تختص بسن القوانين أو تعديلها أو إلغائها " المؤسسات التشريعية ".
٣) عدم وجود مؤسسات تختص بعملية إرشاد أفراد المجتمع فيما يتعلق بسلوكهم القانوني وشرح معني القواعد القانونية وكيفية تطبيقها ، وتساعدهم في فض المنازعات أمام المحاكم " المؤسسات القضائية " .
٤) عدم وجود مؤسسات تختص بعملية المراقبة والمتابعة لمدي إلتزام الناس بالقوانين من ناحية ، وتنفيذ قرارات المحكمة من ناحية أخرى " المؤسسات الشرطية " .

أما وجهة النظر الأخرى وهي تلك التي تري أن جميع المجتمعات البشرية حتي أكثر المجتمعات بدائية لديها قانون .

حيث يمكن تعريف القانون من وجهة نظرهم بأنه يشمل كافة عناصر ومقومات الثقافة السائدة في المجتمع والتي تسهم بشكل أو بأخر في إقرار الأمن والنظام في المجتمع ، فالدين والسحر والأعراف والتقاليد تعتبر نظماً قانونية من وجهة نظر مالينوفسكي ، وتؤيده في ذلك كل من ماري ري *Marie Reay* في دراستها عن الكوما *kuma 1959* ، ودراسة ساليزبوري

Solis Bury بعنوان من الحجز إلي الصلب *From stone to steal 1968* ، حيث أجريت هذه الدراسات على قبائل نيوغينا *New Guinea* وهي قبائل لم يحدث احتكاك بينها وبين الأوربيون إلا حديثا ، وظلت ثقافتها ثابتة لفترة طويلة قبل الاستعمار الاسترالي لها ، وتعيش هذه القبائل على الزراعة والصيد . ولقد قام سيوار *Sawar* في كتابة القانون في المجتمع *Law in Society* بحصر الخصائص الأساسية التي تتسم بها القواعد المنظمة للسلوك في هذه القبائل حيث يوجد **لديها ما يلي :.**

١) قواعد تتعلق بإجراءات الزواج والطلاق ، وواجبات الزوج والزوجة تجاه بعضهما البعض من ناحية وتجاه الأطفال من ناحية أخري . فمثلاً تحرم هذه القبائل الزواج من المجموعة الاجتماعية التي ينتمي إليها الأفراد ، ويعتقد أن الهدف من هذا التحريم هو زيادة التماسك الاجتماعي بين المجموعات الاجتماعية المختلفة وتجنب الحروب ، وتشبه هذه القواعد بقواعد الزواج والأسرة في المجتمعات الحديثة .

٢) قواعد تتعلق بتنظيم السلوك الديني والطقوس الدينية وكيفية آدائها ومواعيدها وتوزيع الطعام فيها واستضافة الزوار من القبائل الأخرى .

٣) قواعد تحدد المجموعات الاجتماعية الفرعية التي ينتمي إليها كل فرد من أفراد القبيلة ، والمهام المنوطة بكل مجموعة ، كشن الحروب ، والحياد في الحروب ، والتعاون في أداء الطقوس الدينية ، والتعاون في الزراعة وبناء المساكن ، والتعاون في تكاليف الزواج .... إلخ .

٤) قواعد تتعلق بنظام الملكية ، وحق استخدام الأشياء والاستمتاع بها مثل الأرض والأدوات والمحاصيل ، وكذلك تبادل الهدايا بين القبائل

المختلفة ، كما تفرق هذه القواعد بين الملكية العامة والملكية الخاصة للأشياء .

وعن عمليات التغير والتطور التي لحقت بالقانون ، يمكن القـول أن هذه العمليات ارتبطت بالتطور والتغير الذي أصاب الحياة الاجتماعية بصـفة عامة ، ويمكن توضيح ذلك كما يلي :.

ظهر القانون في المجتمعات البدائية بصورة فجة وغيـر مكتـوب ومخـتلط بالطقوس والعادات والتقاليد ، ولم تكـن فـي هـذه المجتمعـات مؤسسـات متخصصة في التشريع أو المحاكمة أو التنفيذ ويمكن أن تطلـق علـي هـذه المرحلة بأنها المرحلة البدائية وللقانون ، ومع تطور الحياة الإجتماعية حيـث تطور المجتمع من الصورة البدائية إلي المجتمع الزراعي المستقر حيث أخذت الأنساق الاجتماعية المختلفة تتمايز عن بعضها البعض وأصبح لكل نسق كيان مستقل ظهرت مرحلة قانونية جديدة يطلق عليها المرحلة الانتقالية للقـانون ، حيث انعكس التمايز في الأنساق الاجتماعية على التمايز في النسق القانوني ، باعتباره كيان مستقل حيث ظهرت المحاكم والشرطة والمؤسسات التشريعية ، وساعد على ذلك التعرف على طرق الكتابة سواء كانت على الحجـز ، أو على أوراق البردي ، ولقد عرفت مهنة المحاماة في جمهورية روما ، ويعتبر المجتمع البابيلوني ٢٠٠٠ – ١٥٠٠ ق . م أقدم المجتمعات التي عرف عنهـا العلماء قسطاً وافرا من المعلومات عن نظامها القانوني .

- ويري سيوار أن التنظيم السياسي والحروب من الخصائص الأساسية التي اتسمت بها عملية تحول القانون من المرحلة البدائية إلي المرحلة الانتقالية ، فالتنظيم السياسي أرتبط بالتطور الذي طرأ علي أساليب الإنتاج مما أدي إلي تراكم الثروة ، كما أن الحروب أدت من الحـروب أدت إلـي خلـق تنظيمات تضمن طاعة القادة كما أدت إلي تمايز المجموعات الاجتماعيـة إلي مجموعات مسيطرة وأخري خاضعة .

ويتصف القانون في المرحلة الانتقالية أنه أكثر علمانية وواقعية بالمقارنة بالمرحلة البدائية ، ولقد وصلت المرحلة الانتقالية للقانون إلي ذروتها في المجتمعات الإقطاعية .

أما المرحلة الحديثة للقانون والتي ظهرت مع ظهور المجتمعات الصناعية ، اتسم القانون بجميع خصائص المرحلة الانتقالية ، ولكن بصورة أكثر دقة ووضوحاً ،وظهرت العديد من القوانين العامة والخاصة ، الجنائية ، والمدنية ، وقانون الإجراءات والقوانين الإدارية ، واعتمدت القوانين على المؤسسات التشريعية من أجل جعل القوانين تتوافق مع الظروف الاجتماعية المتغيرة .

وما حدث للقانون من تطور وتغير حدث أيضاً في كافة الأنساق الفرعية الأخرى سواء في المؤسسات التشريعية والمؤسسات القضائية والمؤسسات الشرطية . ولعلنا ندرك ونحن في بداية الألفية الثالثة أن كافة دول العالم من بينهما مصر تتعرض لحالة من الجدل القانوني والخلاف الفقهي الأمر الذي يتطلب إعادة ترتيب أوضاعها الاقتصادية والثقافية مع الضرورات اللازمة ، وتتمثل تلك التحولات في العولمة ، وتحرر التجارة العالمية ، والثورات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والإعلامية واختراق النظم القومية وتبادل الثقافات . مما أدي اهتزاز مكانة الدول بمفهومها التقليدي ومن هنا تسعي كافة الدول إلي محاولة التأقلم مع مثل تلك التحولات لكي تتوافق مع الإيقاع الإلكتروني للحياة .

ولعلنا نشاهد ونحن في أقصي صعيد مصر من أثر لهذه التحولات من مظاهر سلوكية وظواهر مستحدثة كظاهرة الأطفال اللقطاء ، وأطفال الشوارع ، وعمالة الأطفال والزواج العرفي وعدم الإلتزام بقواعد وقوانين المرور ..... إلخ .

وظواهر القتل الجماعي سواء في التحلية أو بين علام أو نجع حمادي أو حمرا دم والحجيرات ، بل ومظاهر البلطجة التي تكاد نشاهدها بشكل يومي وتتناولها الصحف ووسائل الإعلام المختلفة ، وظواهر نواب التحايل القانوني سواء في القروض أو العلاج علي نفقة الدولة أو الاستيلاء علـــي أراضـــي الدولـــة أو أراضي العاملين بالخارج ، وظواهر البلطجة الإداريـــة وظـــواهر تلفيـــق الإتهامات ، وظواهر سرقة الآثار وظواهر الفساد والرشوة ، والمحســـوبية ، وغسيل الأموال بل وغسيل الشهادات ، وجـــرائم المخـــدرات مـــن زراعـــة وصناعة وتهريب وتجارة وتوزيع وتعاطي وإدمان ، والزواج مـــن عجـــائز الأضبيات ونراوج القاصران من عجائز دول الخليج ، وظواهر الهجرة غيـــر لاشرعية ، وظواهر التدمين الشكلي والتذمن الشعبيي وظواهر قفـــز الفقـــراء والطبقات الطفيلية ، وجرائم شركات توظيف الأموال والتهريـــب الضـــريبي والجرائم المعلوماتية ....الخ .

ولذا يجب أن يتحول بؤرة الأهتمام في الدراسات السوسيولوجية إلي طبيعيـــة القوانين سواء كانت الدراسات السوسيولوجية حيث إن من الأمور المؤسفة أن الدراسات السوسيولوجية التي تتناول مثل هذه الظواهر أسيرة التصور التقليدي القائم علي وصم الفقراء أسيرة التصور التقليدي القائم علـــي وثـــم الفقـــراء بالإجرام ووصم المجرمين بالفقر ، دون أن يتطرق البحث السوسيولجي إلـــي دراسة أنماط انتهاك القانون التي يرتكبها من يطلق عليهم عليه القوم والاهتمام بطبيعة عملية التجريم ذاتها ، لبذا يجب علي الدراســـات السوســـيولوجية أن تجعل القانون موضوع للتحليل السوسيولوجي .

ويبدو أن مثل هذه الظواهر ما هي إلا إنعكاس لغياب القوانين ونردد ما قالـــة أفلاطون ما هي إلا إنعكاس لغياب القوانين ولا يختلف أفـــراد النـــاس عـــن الحيوانات المتوحشة .

ويمكن القول أن هناك العديد من العوامل التي أدت إلي تفتيش مثل هذه الظواهر ومنها تناول أبناء المجتمع لجرعات ثقافية زائد عن الحد ، الأمر الذي أدي إلي هدم أو علي الأقل زلزلة كافة العادات والتقاليد والأعراف ، فوسائل الإعلام تبث لنا مواقف مصورة وأغاني أدت إلي تبسط الفتيات في سلوكياتهن الأمر الذي أدي إلي خلق أزمة ثقة بين الشباب والفتيان . كما أن العامل الاقتصادي له دور هائل أيضاً حيث انشغال الآباء والأمهات عن الأطفال من ناحية وعن أنفسهم من ناحية أخري ، الأمر الذي أدي إلي تفضيل الإشباع المادي عن الإشباع العاطفي داخل الأسرة ، وهناك العديد من العوامل الأخرى التي يمكن سردها في ضوء العناصر المختلة للبناء الاجتماعي . إلا أن ما أريد أن أركز عليه هو أن الجرعة الثقافية الزائدة عن الحد التي تناولها مجتمعنا أدت إلي أصابه أفراده بالصدمة الثقافية الأمر الذي أدي إلي قيام السلطات التشريعية الممثلة في مجلس الشعب والشورى إلي محاولة القضاء على مثل هذه الظواهر .

القانون والتغير الاجتماعي

في ضوء النظريتين المادية والمثالية

والقضية التي سنعالجها هنا هي قضية العلاقة بين التغير في القانون والتغير في البناء الاجتماعي ، حيث تتفق كثير من الدراسات على أن هناك علاقة بين التغيرات التي تطرأ على القانون وتلك التغيرات التي تطرأ على البناء الاجتماعي . إلا أن هناك نقطة خلاف جوهرية حول طبيعة هذه العلاقة وتفسيرها ومضمون ومعني ومدي التغير الاجتماعي ويبدو أن أسباب هذا الخلاف يكمن في :.

١) تعدد النظريات العامة في علم الاجتماع .

٢) التباين الشديد في المنطلقات والمسلمات والقضايا التي ترتكز عليها هذه النظريات في تفسيرها لطبيعة الحياة الاجتماعية .

وهناك تساؤل رئيسي مؤداه هل القانون يحدث التغيرات الاجتماعية ؟ بمعني أن القانون يعد بمثابة عامل مستقل ، حيث يؤدي تغيره إلي تغير البناء الاجتماعي . أما أن القانون يستجيب ويتأثر للتغيرات الاجتماعية ؟ بمعني أن القانون عامل تابع ومعتمد حيث أن التغير الذي يطرأ على البناء الاجتماعي يؤدي إلي تغير القانون .

وتتوقف الإجابة هنا على طبيعية النظرية الاجتماعية التي يتبناها الباحث ، حيث تقدم له النظرية الاجتماعية كافة الأمور المتعلقة بدراسته من حيث المفاهيم والمناهج والأدوات والتحليل والتفسير والنتائج والقضايا التي تثيرها الدراسة .

أولاً : النظرية المادية الجدلية أو الماركسية :.

- تري النظرية الماركسية أن القانون هو مجموعة من القواعد السلوكية التي تضعها الدولة وتحدد جزاءات معينة لمن يخالفها ، وهذه القواعد ملزمة

للأفراد ، فإن لم يتصرفوا طواعية وفقاً لها ، فإن الدولة تجبرهم على إتباعها .

- والقانون من وجهة النظر الماركسية أحد مكونات البناء الفوقي *Super Structure* وأن القانون لا يتغير إلا بحدوث تغيرات جذرية في قوي الإنتاج وعلاقات الإنتاج التي تمثل البناء الأساسي فالأساس المادي هو الذي يحدد كافة مكونات البناء الفوقي ، والذي يعد القانون أحد مكوناته ، إلا أن الفكر الماركسي يقرأ أيضاً حقيقة أن القانون يمكن أن يكون عاملاً مساعداً أو معوقاً لتغير البناء الأساسي للمجتمع .
- وتري الماركسية أن هناك مستويين للتغير هما :.

١) مستوي التغير الكمي ، ويقصد به تلك التغيرات التي تحدث داخل كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي ، حيث يستخدم القانون في بداية كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي ، لإحداث تغيرات تتفق ومصالح الحاكمة وتعمل على المحافظة على النظام الاجتماعي والاقتصادي . ويمكن أيضاً أن يستجيب القانون داخل كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي للتغيرات التي تطرأ على المجتمع.

٢) مستوي التغير الكيفي ويقصد به تلك التغيرات الجذرية للقانون والتي تحدث بفعل تراكم التغيرات الكمية إلي حد معين كفيل بنقل المجتمع من مرحلة إلي مرحلة أخري .

- وتري الماركسية : أن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين القانون والأنساق الاجتماعية ، حيث إن القانون لم ينشأ من فراغ ، وإنما نشأ وتطور وتغير مع نشأة وتطور وتغير الأنساق الاجتماعية ، والقانون ليس له تاريخ منفصل ومستقل عن تاريخ المجتمع ، وأنه لا يمكن فهمه إلا إذا اعتبرناه نتائج للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع ، فالمجتمع هو الذي يخلق القانون ، وليس القانون هو الذي يخلق المجتمع .

- وكون أن القانون نتاج للظروف الاجتماعية والاقتصادية فهذا ليس معناه من وجهه النظر الماركسية أن القانون ليس مجرد تابع للاقتصاد ، وأن الماركسية تقلل من قيمة القانون الروحية والأخلاقية ، إن الماركسية تري أن القانون يتأثر بكافة الظروف والأحوال المتوافرة في البناء الفوقي (الأحوال السياسية والفكرية والأيديولوجية والدين والطابع القومي) وطالما أن القانون يتأثر بكل هذه الظروف فإنه بالتالي يؤثر ويتأثر بالاقتصاد .

القانون والقيم .

- والقانون يعد بمثابة انعكاس للقيم الاجتماعية والمثل السائدة في المجتمع ، كما أن هذه القيم والمثل السائدة تعد إنعكاساً للنظام الاقتصادي الاجتماعي ، فالعدالة كفكرة ومفهوم تختلف وتتباين طبقا للمرحلة التاريخية السائدة ، فالعبودية كما يراها أرسطو شيء طبيعي وعدل ، حيث إن مضمون ومفهوم العدالة لا يمكن فهمه إلا في ضوء السياق مضمون ومفهوم العدالة لا يمكن فهمه إلا في ضوء السياق الاجتماعي والعلاقات الإنتاجية والطبقية في كل فترة تاريخية ولا يعني اعتبارا المركية أن القانون يتحدد ، بالنظام الاقتصادي الاجتماعي للمجتمع أنها تتجاهل قيمة القانون بل على العكس تري الماركسية أن للقانون دور حيوي حتى في أكثر المجتمعات طبقية ، فالقانون يحد من الفوضى في هذه المجتمعات .

وتري الماركسية أن تطور القانون يرتبط بقاعدتين أساسيتين:.

١) البناء الأساسي للمجتمع .

٢) التناقضات الطبقية .

حيث إن القانون ما هو إلا تعبير عن مصالح الطبقة الحاكمة في كل فترة تاريخية ، وهذه الطبقة تملك القوة السياسية ، وتستخدم هذه القوة في فرض معايير وقواعد سلوكية آمرة على الأفراد ، وبذلك تضفي الطبقة على القانون

طابعاً عاماً ومستقلاً عن إرادة الأفراد بحيث لا تترك لأي فـــرد الفرصـــة أو الحرية في القيام بأي عمل تعسفي يضر بمصالح الطبقة المسيطرة .

القانون و الدولة .

كما تري الماركسية أن هناك علاقة ارتباط بين نشأة وتطور القـــانون ونشـــأة وتطور الدولة حيث أن كل من القانون والدولـــة نتـــاج لعمليـــات اقتصـــادية اجتماعية كتقسيم العمل والملكية الخاصة وانقسام إلي طبقات .

فالقانون ما هو إلا تعبير عن مصالح الطبقة الحاكمة في الدولـــة ، وأن كـــل مرحلة تاريخية للدولة من المشاعية البدائية إلي الشيوعية العلمية لهـــا نـــوع خاص من القانون . إلا أن ارتباط القانون والدولة لا يعني انتفاء استقلالية كلا منهما بل قد يتطور أحدهما ويتخلف الآخر . فالدولة الفاشية مـــثلاً تطـــورت الدولة وتخلف القانون ، ومن هنا لجأت كثير من الدولة إلي تعـــديل وتغيـــر القانون بشكل يتوائم مع التغيرات الاقتصادية والسياسية من ناحية ومصـــالح الطبقة المسيطرة من ناحية أخرى ، ويعد مثل هذا التغير أمر يختلـــف عـــن التغير الثوري الناتج عن الانتقال من نظام إلي نظام آخر .

ولما كان القانون مرتبط بالدولة ، ولما كانت الدولة ظاهرة طبقية ، فإن كـــل من القانون والدولة لن يكون لها وجود داخل المجتمع الشيوعي ، حيث تنعدم الانقسامات الطبقية داخل هذا المجتمع ، ويتمتع أفراده بدخول مرتفعة تكفـــي حاجاته ويسود مبدأ من كل بقدر ما ينتج إلي كل بقدر ما يحتاج ، فضلاً عـــن ارتفاع مستوي الوعي والثقافة ، الأمر الذي يؤدي إلي انعدام مبررات وجـــود سلطة تفرض عليهم قواعد سلوكية معينة ، حيث إن العلاقات الإنسانية ليست في حاجة إلي مثل هذه القواعد ، فكل فرد سوف يتولي هذا الأمر مـــن تلقـــاء نفسه ، ولا يعني ذلك عدم وجود قانون في المجتمع الشيوعي ، ولكن القانون موجود ، إلا أن نسبة مخالفته ضئيلة جداً ، كما أن تنفيـــذه لا يـــتم بأســـاليب بوليسية قمعية ، بقدر ما يتم بأساليب جماهيرية كتلك الأساليب التي نجدها بين

الرجال المتحضرون الذين يسعون إلي فض أو إنهاء نزاع بين شخصين دون اللجوء إلي الشرطة . ولا يعني ذلك تجاهل الماركسية للقانون ، ولكن الماركسية تؤكد على الأهمية الحيوية والضرورية للقانون في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وفي التنظيم السياسي للمجتمع .

القانون الرأسمالي وجهة النظر الماركسية

تري الماركسية أن الطبقة البورجوازية في المجتمع الرأسمالي تقود المجتمع إلي حالة من اليأس والقنوط ، وحرب الكل ضد الكل ، ويستخدم القانون في هذا المجتمع ليس فقط لإرباك الطبقة العاملة بل وأيضاً القدرة على جعل الناس مسحورين بأدواته من حيث القوة والسلطة ، كما يستخدم السجن في المجتمع الرأسمالي كوسيلة للضبط الاجتماعي وذلك من خلال دورة في العقاب المادي من ناحية ودوره كسلاح للأيديولوجية الرأسمالية من ناحية أخري . ومن هنا يخفي السجن حقيقة جرائم أصحاب النفوذ .

Mikeftgenled and other 1981 PP .296 – 297

فالدولة الرأسمالية كانت ومازالت على حد تعبير هربرت ماركيوز هي دولة الطبقة الحاكمة حيث تنشر قوانينها العامة وأوامرها التي تنص على المساواة والآمان لجميع أفراد المجتمع ومن خلال هذه العناصر تستطيع حكومة الطبقة تحقيق العدالة ، ولكنها عدالة في كيفية السيطرة على الصراع الطبقي الناتج عن علاقات الإنتاج ، فالمجتمع الطبقي يخلق التفكك الاجتماعي ، ويخلق أيضاً مبرراته الممكنة ، ومن هنا يحق لنا أن نقول أنه مجتمع يخلق الجريمة التي تهدد الطبقة العاملة ، وأن الدور الذي يؤديه القانون هو حماية المجتمع الطبقي من المجرمين الذين يعتدون على ممتلكات الطبقة الحاكمة والتي هي ملك الدولة ، فالقانون ليس فقط وسيلة شرعية لسيطرة الطبقة الحاكمة ، ولكنه أيضاً أساس من تكوينها يصاغ في عبارات تعبر عن اهتمامات الطبقة الحاكمة .

ثانياً : القانون والتغير الاجتماعي في ضوء النظرية المثالية أو الرومانسية أو البنائية الوظيفية:.

لا تتفق هذا النظرية مع النظرية الماركسية ، حيث إنها لا تعتبر التغير تغيراً في البناء الأساسي للمجتمع أي في القوي الإنتاجيـــة والعلاقـــات الإنتاجيـــة (الطبقية) ، ولكنها تنظر إليه علي أنه تغير في الأفكـــار والعـــادات والتقاليـــد والثقافة ، ولذا فإن القانون يمكن أن يحدث تغيرا في هذه النواحي الفكرية من ناحية ويمكن أيضاً أن يكون التغير في القانون استجابة للتغيرات الحادثة فـــي تلك النواحي الفكرية .

ويمكن أن نعرض هنا لبعض رواد الاتجاه البنائي الوظيفي ووجهة نظرهم في هذه القضية .

أولاً : دوركايم :.

يري دور كايم أن القانون في المجتمع ما هو إلا إنعكـــاس لنـــوع التماســـك والتضامن الاجتماعي الذي يسود المجتمع ، حيث يوجد نوعان من التماســـك أو التضامن الاجتماعي :.

النوع الأول : تضامن آلي وهو يسود في المجتمعات البسيطة المتجانسة حيث العلاقات والروابط الشخصية المتبادلة بين الأفراد .

النوع الثاني : تضامن عضوي وهو يسود في المجتمعـــات الحديثـــة حيـــث العلاقات الثانوية واللاتجا نس والتمايز بين الأفراد .

ويرتبط بهذين النوعين من التضامن نمطان من القانون هما :.

١) القانون القمعي

وهو يسود في مجتمعات التضامن الآلي ، ويعد هذا القـــانون انعكـــاس للضمير الجمعي والعواطف الجمعية وليس انعكاس للتفكير العقلي ، حيـــث أن حدوث أية مخالفة لقاعدة أو قانون أو معيار تجعل كل فرد في هذا المجتمـــع يشعر بأنه أصبح مهدداً ، ومن هنا تكون الاستجابة جماعيـــة ضـــد مخالفـــة

القانون ، وتزيد هذه الاستجابة من قوة التضامن الاجتماعي كما تزيد أيضا من ترابط المجموعة .

٢) القانون الإصلاحي :.

مع دخول المجتمع مرحلة اللاتجانسي تضعف الاستجابة الجماعية في النسق القانوني ويحل القانون الإصلاحي التعويض محل القانون القمعي الردعي . ولا يهدف القانون الإصلاحي توقيع عقاب على مخالف القانون ، ولكنه يهدف إلي إصلاح الضرر الذي وقع من المخالف ، كما أن مخالفة القانون لا تعتبر ضررا عاماً وقع على المجتمع .

ويري دور كايم أن تحول المجتمع من حالة التماسك والتضامن الآلي بما فيه من قانون قمعي إلي حالة التماسك والتضامن العضوي بما فيه من قانون إصلاحي هو أمر راجع إلي تقسيم العمل الأكثر تقدماً ، والذي هو نتيجة لما أسماه بالكثافة الدينامية الأخلاقية وليس نتيجة لعوامل اقتصادية كرغبة الأفراد في زيادة أو تحسين أنتاجهم أو أساليب حياتهم .

ويقصد بالكثافة الدينامية أو الكثافة الأخلاقية ، بأنها تلك الحالة من التفاعل المكثف بين الناس التي تنتج عن زيادة عدد الأفراد الذين تتاح لهم فرص الاتصال ببعضهم البعض بدرجة تجعلهم قادرين على التفاعل . وبالتالي نجد أن هناك تناسب طردي بين تقسيم العمل والكثافة الديناميكية أو الكثافة الأخلاقية ، والكثافة السكانية لا تؤدي بالضرورة إلي كثافة دينامية أو تقسيم معقد للعمل إلا في حالة زيادة الصراع من أجل البقاء .

وينتقد أدوين شور في كتابه القانون والمجتمع نظرية تطور القانون من النمط القمعي الردعي إلي النمط الإصلاحي التعويضي حيث يقول " أنه توجد أدلة واقعية تؤكد على عدم صحة نظرية دوركايم ، ففي أحد الدراسات الميدانية المقارنة التي أجريت على واحد وخمسين مجتمعاً ، وجد أن القانون الإصلاحي أكثر انتشاراً في المجتمعات البسيطة التي تفتقد التعقيد وتقسيم

العمل ، ووجد أيضاً أن القانون القمعي أكثر انتشاراً في المجتمعات المعقـــدة والتي تتسم بالتمايز والتعقيد وتقسيم العمل .

٢) وجهة نظر ماكس فيبر

يري ألبرت سالمون في كتابه علم الاجتماع الألماني ١٩٤١ أن علم اجتمـــاع ماكس فيبر ما هو إلا حوار طويل ومكثف مع شبح ماركس ، حيـــث يـــري ماكس فيبر على عكس ماركس أن الأفكار الدينية البروتســـتنتية تلعـــب دوراً هاماً في التغير الاجتماعي ، وأن القانون ما هو إلا انعكاس لتلك الأفكار .

وقد ربط ماكس فيبر نظريته عن الأنماط المثاليـــة بالعلاقـــة بـــين التطـــور الاجتماعي والتطور القانوني ، فوحدة التحليل الأساسية للمجتمع هـــي الفعـــل الاجتماعي ، حيث تصور أن هناك أربعة أنماط مثالية للفعل الاجتماعي هـــي كما يلي :.

١) الفعل العقلاني الذي يرتبط بهدف ما :.

حيث أن الفاعل هنا يدرك بوضوح هدفاً معيناً يريد تحقيقه وتكون لديه أساليب لتحقيق هذا الهدف (المهندس . القائد الحربي . المضارب في الأموال) .

٢) الفعل الذي يرتبط بقيمة ما :.

حيث أن الفعال هنا لا يريد تحقيق هدف خارجي بقدر ما يهدف إلـــي التمسك بقيمة عظمي ، كقبطان السفينة (سالم اكسبرس) ، (سقراط) .

٣) الفعل الوجداني أو العاطفي :.

وينتج هذا الفعل عن حالة نفسية أو عاطفية تنتاب الفاعـــل أو الفـــرد مباشرة ، وهو فعل ليس موجه نحو هدف أو قيمة ، ولكن عبارة عن رد فعل عاطفي للفرد ، وهذا ما نلمسه عندما يضرب الأب ابنه ، أو يضرب لاعـــب كرة زميله ، أو انفعالتنا المباشرة لأي موقف مفاجئ .

٤) الفعل التقليدي :.

وهو ذلك الفعل الناتج عن التقاليد والعادات الجمعية أو المعتقدات . والفاعل هنا لا يأتي فعله من أجل تحقيق هدف أو تمسكاً بقيمة معينة أو كرد فعل عاطفي أو انفعالي ، وإنما يعد فعله بمثابة طاعة لأفعال تم اكتسابها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية .

ويري فيبر أن تطور القانون قد مر بعده مراحل موازية لمراحل التطور الاجتماعي من اللاعقلانية إلي العقلانية . وأن مراحل تطور القانون مرتبطة بمراحل تطور أنماط السلطة في المجتمع . وأن كافة المجتمعات البشرية عرفت نمطاً ما من السلطة ، حيث يجب أن يكون هناك فرداً أو أفراداً في أية مجموعة اجتماعية يصدرون الأوامر ، ويجب أن يكون هناك آخرون يطيعون تلك الأوامر ، فالمجتمعات البشرية عرفت ثلاثة أنماط من السلطة هي :.

١) السلطة التقليدية :.

تعتمد هذه السلطة على الاعتقاد في قدسية القواعد السلوكية القديمة المتوارثة كالعادات والتقاليد الراسخة ، وأن القانون قائم على تلك العادات والتقاليد ، وتتمثل هذه العادات مثلاً في تقدير القرويين لكبار السن كحكام في المجتمعات الزراعية ، وأن جميع أفراد القروي يؤمنون بأحقية كبار السن في تولي السلطة ، كما أن الذين يحكمون في هذا النمط من السلطة ليست لديهم هيئة متخصصة يمارسون من خلالها السلطة ، كما أنهم لا يمارسون السلطة بناء على قوانين مكتوبة وإنما بناء على العادات والتقاليد . وتتصف القواعد السلوكية بالصفة اللاعقلانية . وتصدر الأحكام على أسس تعسفية وشخصية ، كما أن الطاعة للقانون في هذه السلطة ترجع لصفة شخصية .

٢) السلطة الكاريزماتية :.

وتعتمد هذه السلطة على قدسية الأفراد الكاريزماتية ، وأن الطاعة للقانون ترجع لصفات شخصية . كما أن هذا النوع من السلطة غير عقلاني تماماً . فالذين يحكمون المجتمع يتميزون بخصائص غير عادية ويتمتعون

بقدرات ومواهب لا توجد عند غيرهم من البشر ، ومن هنا يتقبل الأفراد حكمهم دون أدني مناقشة . وأن سلطة الكرزماتيين بالإضافة إلي أنها غير عقلانية فهي أيضاً ثورية لا تعترف بالماضي أو التقاليد حيث يصدر الزعيم ما يشاء من القوانين حسب ما يراه صالحاً للمجتمع دون اعتماد على التقاليد ودون مناقشة لهذه القوانين .

٣) السلطة العقلانية القانونية :.

وتعتمد هذه السلطة على قدسية القواعد المعيارية ، وأن الطاعة للقانون ترجع لصفات لا شخصية ، كما أن هذا النوع من السلطة قائم على أسس عقلانية ، ويسود المجتمعات الحديثة .وتسن القوانين بطريقة منظمة ،وأن المشتغلين به يكونون من المتخصصين الذين تلقوا تدريباً منظماً رسمياً ، ويعملون في هيئة إدارية متخصصة ، ويخضعون في نفس الوقت لأحكام القانون ، ويتصرفون على أسس عقلانية غير شخصية ، كما أن العلاقات الاجتماعية تحكمها قواعد عقلانية قانونية ، وتتصف القوانين بأنها لا شخصية وليست ترجمة للتقاليد والأعراف ولكنها تسن بطريقة شعورية مقصودة لتحقيق هدف أو قيمة عقلانية . والناس تطيع القوانين التي يصدرها الحكام لا لأنهم يعتمدون عليهم ، ولكن لأنهم يقبلون هذه القوانين على أسس عقلانية.

وجهة نظر لستر وارد

وتتضح وجهة نظره من خلال فكرته عن التطور الاجتماعي الذي يعد بالنسبة له نتاج لعاملين أساسين هما :.

الأول : القوي الاجتماعية :.

ويقصد بها تلك الدفعات الطبيعية التي تسير وفق قوانين آلية .

الثاني : الغائية الاجتماعية :

وهي عبارة عن السيطرة الشعورية المقصودة للإنسان على قوي الطبيعة باستخدام ملكاته العقلية .

ويري لستر وارد أن عدم استخدام الغائية الاجتماعية يجعل التطـــور الاجتماعي دائماً في مستوي منخفض ، وأن الدولـــة هـــي أهـــم المؤسســـات الإنسانية ، وأنها هي الشرط الضروري لتحقيق التقدم في المجتمع .وأن التقدم يحدث تحت تأثير الصراع بين المجموعات الاجتماعية أو الأجناس البشـــرية في المجتمع .وأن هذا التقدم سار حسب نظام طبيعي يتمثل في سبع مراحل :.

١) عند اقتراب الأجناس البشرية من بعضها البعض بحيث تتقابل وتتـــداخل سوياً ، ويحدث الحرب بينها ، وينتصر الجنس الـــذي لديـــه إســـتراتيجية عسكرية وأسلحة أفضل ، وينهزم الجنس الذي لا يملك تلك الإستراتيجية .

٢) على الرغم من وجود ترابط وثيق بين الفـــائز والمهـــزوم ، إلا أن عـــدم التشابة بينهما يحول دون حديث امتزاج بينهما ، وبالتالي يظهـــر نظـــام الطوائف المغلقة حيث يحتل الجنس المنتصر قمة المكانات ، بينما يقبـــع المهزوم في أدني المكانات ولا يسمح له بالحراك .

٣) يحدث تخفيف تدريجي يؤدي إلي وجود حالة من اللامساواة الكبيرة بـــين الأفراد في النواحي السياسية والاقتصادية .

٤) ينشأ القانون وفكرة الحقوق القانونية تحت تأثير المراحل الثلاثة السابقة .

٥) تنشأ الدولة بعد ذلك ويكون لكل الطبقات الاجتماعية حقوق وواجبات .

٦) تنشأ من مجموعة العناصر غير المتشابهة أو غير المتجانسة التي تشـــكل الدولة بناءاً اجتماعياً جديداً أو شعباً .

٧) يظهر الشعور الوطني وتتكون الأمة ، عندما يتم نسيان كـــل العـــداءات السابقة .

ولقد ارتبط بنظرية وارد عن القانون "مفهوم عاطفة الآمان لدي المجموعـــة " حيث إن تطور عاطفة الآمان لدي المجموعة " حيث أن العقل والمنطق مـــن وجهة نظر وارد ، يؤدي إلي زيادة النشاط الأناني لدي الفرد وإلي جنوحه عن المجتمع بما يهدد بتدمير الجنس البشري ، ولكن لحسن الحظ صـــاحب ذلـــك

زيادة في العقل الجمعي أدي إلي خلق نسق من الضـــبط الاجتمـــاعي مـــزود بجهاز للقمع يحول دون تدمير الجنس البشري أو المجتمع . حيث يتضمن هذا النسق من الضبط الاجتماعي مجموعة كبيرة من القواعد السلوكية والجزاءات التي تفرض على كل من يخالفها ، وأن هناك جهاز متخصص من الأشخاص يقومون بمهمة الأشراف على تنفيذ هذا القواعد ومخالفة الخارجين عليها .

وينتقد كارنز Carinse نظرية وارد حيث يري أن هـــذه النظريـــة تتفـــق والفلسفة الدكتاتورية التي تري أن الدولة هى الأداة الوحيدة لتحقيق الأهـــداف الحيوية ،وبالتالي تتعارض مع الفلسفة الديمقراطية التي تري أن الدولة مجرد مؤسسة ضمن المؤسسات الاجتماعية العامة .

- أن غالبيه قضايا هذه النظرية لا تؤيدها الوقائع ، حيث ثبت عدم صحة ان القانون ينشأ بفعل الصراع بين المجموعات .
- كما أن فكرة عدم وجود نسق من القواعد السلوكية للجنس المنتصر والذي لدية جهاز حربي منظم أمر يستحيل إثباته بالوقائع .
- اعتبار أن القانون يمثل احد عناصر عاطفة الأمان لا يزيـــد عـــن كونـــه فرض .

ومع ذلك فإن كارنز يري أن أهمية نظرية وارد ترجع الى اهتمامها بالعوامل السيكولوجية التي تؤثر في الحياة الاجتماعية ، وهذا فى حد ذاته إسهام جدير بالتقدير فى الفكر القانوني

<u>وجهة نظر وليم أو جبرن :-</u>

عرض وليم أو جبرن وجهة نظره عن العلاقة بين القانون والتغير الاجتماعي من خلال نظريته الشهيرة الهوة الثقافة او التخلف الثقافي Cultunal lag ، حيث تري هذه النظرية أن هناك ثلاثة انواع للثقافة هي :-

١ – ثقافة مادية : كالمنازل والمصانع والآلات الخام والسلع والمواد الغذائيـــة وغير ذلك من الأشياء المادية

٢ – ثقافة لا ماديه : كالأعراف والعادات والتقاليد والمعتقدات والقوانين والفلسفات والحكومات وكل ما هو لا مادى

٣ – ثقافة تكيفية : هي ذلك الجزء من الثقافة اللا مادية الذى تكيف وتوافق وتلاءم مع الثقافة المادية

وحيث ان عناصر الثقافة لا تتغير بسرعة واحد فبعض العناصر الثقافية تتغير بسرعة اكبر من العناصر الثقافية الأخري ، وغالبا ما تكون عناصر الثقافة المادية أكثر سرعة فى تغيرها من عناصر الثقافة اللامادية هنا يحدث تخلف ثقافي او هوة ثقافيه ،وأن الفترة التى توجد فيها الهوة الثقافية فى المجتمع ، يكون هذا المجتمع فى حالة من عدم التنظيم ومن اللا توافق ومن اللاتوازن وتحدث نوع من التفكك ، ومع زيادة التغيرات تتراكم الهوات الثقافية ، والأمر الذى يمهد لحدوث تغيرات اجتماعية هائلة كما هو الحال فى الثورات . وقام وليم أو جبرن بتطبيق نظريته " الهوة الثقافية " على القانون وكان افتراضه هو ما يلي : –

يما أن القانون يمثل أحد عناصر الثقافة اللامادية ، فان تغير القانون يكون فى حالة بطيئة بالمقارنة بالتغيرات فى الثقافة المادية

وقام وليم او جبران بدراسة قوانين تعويض العاملين عن الإصابات فى ميدان الصناعة فى الولايات المتحدة ، ووجد ما يلي : –

١ – انة حتى ١٩١٠ ، لم تكن هناك أية قوانين لتعويض العاملين عن إصاباتهم أثناء العمل .

٢ – إنه فى عام ١٩١٢ صدرت خمس قوانين ووصلت إلى ٤٢ قانونا فى عام ١٩٢١

ويتساءل وليم او جبرن :–

هل هناك تغيرات فى الثقافية المادية خلال هذه الفترة أدت إلى تغيرات فى الثقافة الكيفية ؟ ام أن هناك هوة ثقافية فى هذا المجال حتى قبل عام ١٩١٠؟

ولكي يجيب على هذا التساؤل ، قام اوجبرن بتحليل عملية تطور الصناعة من عام ١٧٩٠ حتى عام ١٩١٠ ووجد ما يلي : -

١ – أن بداية التطور الصناعي كانت خلال فترة العشرينيات منذ عام ١٨٥٠ إلى عام ١٨٧٠

٢ – أن عدد العاملين فى ميدان الصناعة فى أمريكا خلال عام ١٨٧٠ بلغ ٣.٥٠٠.٠٠٠ عامل ، وأن عدد الحوادث خلال هذا العام وصل الى ١٠٠.٠٠٠ حادثة فى هذه السنة ، والتي نجم عنها عجز للمصاب استمر أربعة أسابيع أو أكثر ، وان ٣٥٠.٠٠٠ حادثة فى نفس السنة أيضا نجم عنها عجز للمصاب استمرء أقل من أربعة أسابيع .

وكانت النتيجة التى توصل إليها وليم او جبران ، أن عام ١٨٧٠ لم يشهد تكيفا من جانب القانون للتغيرات التى حدثت فى المجتمع ، وهنا تبدو أثار الهوة الثقافية الخطيرة التى استمرت حوالي خمسين عاما فى أمريكا . وكيف أن القانون كان عقيما فى مواجهته لتلك الهوة الثقافية الى أن تدخلت السلطة التشريعية عام ١٩١٠ . وتوصل او جبران الي قضيه عامة مؤادها : " أن القانون يتخلف دائما عن ركب التقدم والتغير فى الثقافة المادية ولكن درجة هذا التخلف أو حجم هذه الهوة تختلف من مجتمع إلى اخر ، وتعد الهوة الثقافية بمثابة تعبير عن أهم معالم المجتمعات الحديثة سريعة التطور

وجهه نظر بيترم سوركن : –

تناول بيترم سوركن قضية العلاقة بين القانون والتغير الاجتماعي من خلال وجهة نظرة التي تتلخص فى أن الظواهر الاجتماعية الثقافية ترتكز على أساس من المنظورات الثقافية أو العقليات الثقافية ، والتي عرفتها المجتمعات البشرية خلال مراحل تطورها وهى كما يلي : -

١ – العقليه الحسية :-

وفيها يفسر الإنسان الواقع اعتمادا على حواسه فقط

٢ – العقلية الروحية : –

وفيها يفسر الإنسان الواقع اعتمادا على الحقيقة المطلقة المتجسدة فى الله

٣ – العقلية المثالية :

وفيها يفسر الإنسان الواقع من خلال مزج العقليتين السابقتين والتأليف بينهما فى صورة جدليه وديالكتيكية .

وأن كل فترة من تاريخ الانسانيه ساد فيها نمط معين من هذه الأنماط الثقافية او العقلية الثقافية ، حيث يتميز كل نمط بطابع خاص فى اساليب التفكير والشعور و الخبرة ، ولذا فإن المؤسسات الرئيسية فى المجتمع (القانون ،الفن ، الفلسفة ،العلم ،الدين) ، تتميز بطابع عقلي يعد انعكاسا لنمط معين من هذه الأنماط الثقافية فى المجتمع فى كل فترة تاريخية .

فعلى سبيل المثال نجد فى المرحلة الحسية ما يلي : –

- أن العلم يتسم بالامبريقية فى منهجه وإجراءاته : أن الفن يتصف بالواقعية
- ان الدين يهتم بالتفتيش عن الخبرة الأخلاقية الملموسة ، ويتجاهل أمور البحث فى ثلاثة أمور مهمة هى الحقيقية والإيمان والعقل
- ان القانون يتصف بالحسية . حيث يكون هذا القانون من صنع الإنسان ، باعتباره أداة تستخدمه مجموعة لاستغلال وإخضاع مجموعة أخري
- أن هدف القانون هدف نفعي ، يتمثل فى الحفاظ على سلامة الحياة الانسانيه وسلامة الممتلكات وتحقيق السلام والنظام ورفاهية المجتمع ككل أو المجموعة المسيطرة التى تسن القانون وتطبقه .
- أن للقانون معايير نسبية ومتغيرة حسب الظروف ، حيث لا يتضمن شيئا مقدسا أو أبديا ، ولا يحاول تنظيم المقيم الروحية أو علاقات الإنسان بها .
- ويري سوركن ان كافة التكوينات الثقافية التى عرفتها المجتمعات البشرية ، ما هي إلا أحد أنماط العقليات الثقافية الثلاث السابقة . وأن عملية

التغير الاجتماعي تحت بحسب تأثير عملية دياكلتيكية تاريخيه ، تجعل من ظهور نمط ما من العقلية الثقافية هو بدا ية نهايته واستبداله بنمط أخر ، وهكذا تتوالي الأنماط الثقافة وراء بعضها البعض ، وبعد اكتمال الدورة تعود المرحلة الحسية كبداية لدوره جديدة .

- ولقد وضح سوركن طبيعة العلاقة بين تغير المعايير القانونية والتغير الاجتماعي حيث يرى أن المعايير القانونية تتكون من جانبين : -
- الأول جانب تعريضي هو بحدد شكل السلوك اللازم اتباعه من قبل الأفراد
- الثاني جانبا جزائي عقابي ، وهو يحدد نتائج هذا السلوك المخالف
- وعلى الرغم من أن النسق القانوني بالجزاءات المحددة بدقه ، والتي يجب توقيعها على مخالفي القانون ، إلا أن قليلا جدا من أعضاء المجتمع يطيعون القانون لمجرد خوفهم من العقاب ، فالاشخاص الذين يحترمون القانون ، يعتبرون بأنهم لا يرتكبون أيه مخالفة كالقتل والسرقة أو الرشوة هو لمجرد خوفهم من القانون ، فإن هذا الأمر فيه إهانة لهم ، وهم على حق فى ذلك فالناس تحترم القانون لانهم مقتنعين به
- ومن أهم الانتقادات التى وجهة الى نظريه سوركن ما يلي : -
- عدم دقة الإحصاءات التي اعتمد عليها لتدعم نظريته ، حيث لا يمكن الاعتماد عليها كدليل على الدورات الثقافية .
- ان هناك تناقض وقع فيه سوركن حينما اتبع الأسلوب الامبريقي الحسي في تدعيم نظريته ، حيث تقرر هذه النظرية أن هذا الأسلوب زائل وسوف تليه مرحلة أخري روحي .

يقول أفلاطون في كتابه القوانين عند غياب القوانين لا يختلف أفراد الناس عن الحيوانات المتوحشة

الفصل الثالث

الدين والأخلاق والقانون والقوة

يقصد بالدين مجموعة القواعد التي يعتقد الناس بأنها منزلة عليهم من عند الله سبحانه وتعالي عن طريق رسله ليلتزموا بطاعتها ، وإلا تعرضوا لعقابه ، فالدين ينظم علاقة المرء بربه كالتوحيد والعبادات ، وعلاقته بنفسه كالتحلي بالأخلاق الحميدة ، والبعد عن الرذائل ، وأخيراً ينظم الدين علاقة الفرد بغيره من أفراد المجتمع كتحريم القتل والسرقة والحث على الوفاء بالعهد . وهذه الصورة الأخيرة هي التي تقرب بين الدين والقانون ، حيث إن كلاً من الدين والقانون يهدف إلي تنظيم العلاقات والروابط الاجتماعية .

فالدين أوسع نطاقاً من القانون ، وذلك لأن القانون ينظم علاقة الفرد بغيره من الأفراد ، وهو بذلك يتفق مع الدين ، إلا أن الدين بالإضافة إلي ذلك ينظم علاقة الإنسان بربه وبنفسه ، كما أن الجزاء المقرر لمخالفة أوامر الدين جزاء أخروي يوقعه الله سبحانه وتعالي ، حيث تقول الآية الكريمة " وكل إنسان ألزمناه طائرة في عنقه ، ونخرج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً ، اقرأ كتابك كفي بنفسك اليوم عليك حسيباً "صدق الله العظيم سورة الإسراء أية (١٣).

أما جزاء مخالفة القانون يعتبر جزاءاً مادياً دنيوياً توقعه السلطات العليا في المجتمع .

ويري البعض أن مخالفة أوامر الدين يترتب عليها جزاءان:.

أحدهما دنيوي ، والثاني آخروي . ويجب التمييز بين نوعين من القواعد الدينية .

١) قواعد دينية تنظم علاقات الإنسان بالآخرين ، وتضع هذه القواعد جزاءات على مخالفتها في الحياة الدنيا ، يعتنقها المشرع الوضعي ، ويضعها في صلب القانون ، في صورة نصوص قانونية فتعتبر إلي جانب كونها قواعد دينية ، قواعد قانونية ووضعية أيضاً .

٢) قواعد دينية تنظم علاقة الإنسان بربه من ناحية ، وبنفسه من ناحية أخري ، ولم يعتنقها المشرع الوضعي ، وجزاء من يخالفها جزاء آخروي كشهادة الزور وعدم الاهتمام بالعبادات .

فالخروج عن قواعد الدين جزاءه آخروي ، لأن الدين يرتكز في الأساس على الواجب الذي يقوم به الإنسان تجاه ربه ونفسه ، وهو بذلك يعتمد علي الباطن الداخلي للإنسان " النيات " كما قال رسولنا صلي الله عليه وسلم " إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل أمرئ ما نوى " أما القانون فأنه يحاسب علي السلوك الظاهري ولا يهتم بالنيات .

ويعتبر الدين الإسلامي والدين اليهودي من الأديان التي تتوسع في تناول واجب الإنسان نحو غيره مثلما هو في حالة الواجب الذي يقوم به الإنسان نحو خالقه ونحو نفسه ، ومثل هذه الأديان تعتبر مصرا خصبا للقانون وهناك أديان تهتم بالواجب نحو الله ، والواجب نحو النفس ، ولا يلقي أهمية ذات شأن بالواجب نحو الغير ، كما هو الحال في الدين المسيحي ، ويمثل هذا مصدرا للقانون في حدود ضيقة .

أما الأخلاق فيمكن القول أن الأخلاق جمع خلق وهي السجية أو الطبع ، وقيل أنها هيئة راسخة في النفس تصدر عنها الأفعال بسهولة ويسر ، ولذلك فهي تقوم بدراسة السلوك الإنساني لمعرفة الفضائل والتحلي بها ، ومعرفة الرذائل والتخلي عنها .

ويقصد بالقواعد الأخلاقية مجموع التعاليم التي يعتنقها أفراد المجتمع في عصر من العصور ، بحيث تكون المثل العليا لما يجب أن يكون عليه سلوك الأفراد في المجتمع ، وإلا تعرضوا لإزدراء الآخرين .

وهناك ارتباط وثيق بين القانون والأخلاق ، حيث إن كثيرا من القواعد القانونية تقوم علي مبادئ أخلاقية ، فالقانون والأخلاق يجمع بينهما نطاق مشترك ، ويمكن تمييز أوجه الخلاف بين القانون والأخلاق كما يلي :-

١- تعتبر دائرة الأخلاق أوسع وأشمل من دائرة القانون ، فالأخلاق تشمل واجب الإنسان نحو الله ، وواجبه نحو نفسه ، وهذه هي **الأخلاق الشخصية** . وواجبه نحو غيره وهذه هي **الأخلاق الاجتماعية** . فالقانون لا يشمل إلا علاقة الإنسان بغيره في صورتها الظاهرة ولا يهتم بمجرد النوايا – علي عكس قواعد الأخلاق – إلا إذا اقترنت هذه النوايا بأفعال مادية ظاهرة ، وهذا يعني أن القانون لا يهتم بما يدور داخل الإنسان لأنه لا يهتم إلا بالمظهر الخارجي .

٢- أما من حيث الجزاء ، فجزاء قواعد الأخلاقية يتولى القيام به الرأي العام ، ويتمثل هذا في سخط المجتمع واحتقاره للأفراد المخالفين لقواعد الأخلاق ، كما تتمثل أيضا في تأنيب الضمير . أما جزاء القواعد القانونية فهو جزاء مادي توقعه الدولة بما تملك من وسائل قهر كالحبس والإشغال الشاقة .

٣- أما من حيث الغاية ، فإن القانون يهدف إلي إقامة النظام وتحقيق الاستقرار في المجتمع ، أي أن غاية القانون نفعية اجتماعية ، في حين أن الأخلاق غايتها مثالية إذا أنها تسعي إلي تحقيق الكمال للإنسان .

وعلي الرغم من ذلك فهناك حقيقية لا جدال فيها ، وهي أن الصلة بين القانون والأخلاق تعتبر متينة وقوية ، حيث أن القانون في تطوره يستلهم مبادئه من الأخلاق فأصبحت هناك مجموعة من الواجبات الخليقة تدخل في دائرة واختصاص القانون ، فعلي سبيل المثال كانت مساعدة العجزة و المرضي قديما واجبا أخلاقيا علي أصحاب الأعمال ، أصبحت واجبا قانونيا في القوانين العمالية الحديثة وتمثل جبرا وإلزاما علي أصحاب الأعمال .

كما أن الامتناع عن تقديم المساعدة لأي شخص يهدده خطر الموت يتعرض لعقاب القانون .

لقد ظلت الأخلاق حتى من قريب مجالا للدراسة الفلسفية النظرية ، يدرسها الفلاسفة باعتبارها علم معياري يقوم علي الأحكام التقويمية أي أحكام القيمة Value Judgement وتتساوي الأخلاق في ذلك مع المنطق وعلم الجمال وقد ذهبوا إلي أن موضوع الأخلاق يكمن في قيمة الخير ، وموضوع المنطق يكمن في قيمة الحق ، وموضوع الجمال يكمن في قيمة الجمال ، فالأخلاق من وجهة نظرهم علم عقلي يدرس ما ينبغي أن يكون ، وأن المشكلة الأخلاقية تعد مشكلة نقدية تتصل بأحكام القيمة لا أحكام الواقع ، ولما كانت أحكام القيمة تشوبها الذاتية ، لذا فالأخلاق أصطبغت بصبغة فلسفية شخصية ، إلا أن هناك شيئا لم ينتبه الفلاسفة إلية خلال الاتجاه الذي ساروا فيه ، ويكمن هذا الشئ في أن هناك حقيقة خلقية توجد مستقلة عن أحكامهم القيمية ، وتتمثل هذه الحقيقة في القواعد التي يأخذ بها الناس أنفسهم في سلوكهم العادي ، دون الاهتمام بالمذاهب الأخلاقية وآراء الفلاسفة .

فالأخلاق هي مجموعة القواعد السلوكية التي يأخذ بها مجموعة من الناس في فترة زمنية محددة ، وهناك صفة تشترك فيها كل الأفعال التي نصفها عادة بأنها خلقية ، وهي أنها تخضع جميعا لقواعد سبق تحديدها ، فلكي تكون تصرفاتنا أخلاقية ، يجب أن تسير هذه التصرفات حسب مقاييس موضوعة من قبل ، تحدد لنا السلوك الذي يجب أن نتبعه ، فعالم الأخلاق هو عالم الواجب ، وأن الواجب ما هو إلا القيام بكافة الأعمال التي تفرض علينا ، ولا يمنع ذلك حدوث عدة مشكلات يتعين علي الضمير الخلقي البتة فيها .

لذا فإنه لكي تضمن لتصرفاتك السداد يجب أن تعرف كيف تطيع . فالعنصر الأول للظاهرة الأخلاقية يكمن في روح الخضوع للنظام ، فكل منا لدية رغبات وحاجات وشهوات مختلفة تميل إلي تجاوز حدود الاعتدال ، وتأتي الأخلاق لتجبرنا علي السير في طريق الاعتدال ، فالخضوع للنظام كما يقول دور كايم له فائدته لا من أجل صالح المجتمع بحسب ، وليس فقط وسيلة لا

غني عنها ، ولا يتم بدونها تعاون منتظم ، وإنما من أجل صالح الفرد أيضا ، ففيه نعتاد الاعتدال في رغباتنا ، حيث أنه بدون الاعتدال في رغباتنا ، لا يمكن أن نشعر بالسعادة ، فالخضوع للنظام له دور كبير في تكوين أهم ما يتصف به الإنسان ألا وهو شخصيته .

وليست القواعد الخليقة بالضرورة مبادئ مجردة أو أصول عامة مصدرها العقل أو الحدس أو الحاسة الأخلاقية ، وإنما القواعد الأخلاقية في حقيقة الأمر هي قواعد واقعية ملموسة لها وظيفتها الاجتماعية تهدف إلي ضمان قيام الفرد بواجبة واحترامه للسنن الاجتماعية التي ينتمي إليها ، فهذا الواجب الأخلاقي لا يكون مصدرة التفكير النظري أو التأمل الفلسفي ، وإنما مصدره الحقيقي هو المجتمع ، متمثلا في صورة أوامر ونواهي متفق غليها بين أفراد المجتمع بقصد مساعدة هؤلاء الأفراد علي التماثل الاجتماعي ، فإذا كان الأفراد في أثناء إتباعهم للقواعد الخليقة يشعرون بالجبر والقهر والإلزام وإن ذلك راجع لخوفهم من غضب الرأي العام وسخطه وحكمه ، فإنما هم يتقبلون هذه القواعد لأنها صادرة عن إرادتهم الكلية وليس مصدرها السلطة التشريعية أو سلطة غيبية يخشى بطشها أو غضبها .

فالالتزام الخلقي في حقيقته يرتكز علي رضا الجماعة وخشية استنكارها ، فهذا الالتزام قائم علي الازدواج بين الإكراه والجاذبية بين خوف الفرد من أن تنبذه الجماعة أو تستنكر أفعاله وتستهجنها ، وبين سعادته بإرضاء جماعته ، فهو انعكاس لرأي الجماعة الإنسانية نتيجة لتجربتها الاجتماعية .

ولقد أعطت كل من المجتمعات المتخلفة والمجتمعات المتحضرة للقواعد الخلقية وزنا كبيرا ، وإذا كان الإلزام الخلقي يتميز بأنه لا ينطوي علي عقوبة مدنية رادعة إلا أن التشريع الوصفي مع تقدم المجتمعات أمتد ليحتوي المفاهيم والقواعد التي تضمن حماية القيم الخليقة للجماعة مستندا في ذلك علي ضرورة حماية المصلحة الاجتماعية بما ترتب عليه وضع عقاب مادي

لمخالفة هذه القيم ، بل أن الرأي العام في المجتمعات المتحضرة يضع الإلزام الخلقي في مستوى الواجب القانوني .

ومن هنا تبدو أهمية القاعدة الخلقية في المجتمعات البشرية وتختلف تلك الأهمية باختلاف المجتمعات بما دفع تلك المجتمعات إلي الاستعانة بالقانون الوصفي لتحقيق فاعلية القواعد الأخلاقية .

ويرى دور كايم أن لكل شعب من الشعوب أخلاقه الخاصة والتي أدت ظروفه الاجتماعية إلي خلقها وتكوينها ، فلكي نتمكن كباحثين في علم الاجتماع من دراسة الأخلاق دراسة علمية ، ينبغي علينا أن نخضع الظواهر الأخلاقية للدراسة المنهجية التحليلية التي تراعي هذه الظواهر كل علي حدة ، مع ربط هذه الظواهر بالظواهر الاجتماعية الأخرى .

فلكل شعب من الشعوب أخلاقه الخاصة التي تراعيها المحاكم فيما تصدره من أحكام ، ويسر عليها الأفراد بل إن لكل جماعة من الجماعات أخلاقا معينة تتصف بطابع محدد يمكن الوقوف علية ، وهذه حقيقة لا جدال وأولى الركائز التي يستند عليها علم الاجتماع الأخلاقي حينما يفترض أن هناك أخلاقا عامة مشتركة بين أولئك الذين ينتمون إلي جماعة محددة .

ويرى نيقولا تيماشف أن مضمون علم الاجتماع القانوني يعتمد في جوهرة علي بناء الظاهرة الاجتماعية التي يطلق عليها القانون ، ويرتكز القانون علي عنصرين أساسيتين هما الأخلاق والقوة فمعايير السلوك التي تفرض علي الإرادة الفردية لا تكمن في القانون فحسب ، ولكنها تكمن أيضا في الأخلاق والعرف ، وهذا يدعو إلي التوصل إلي أن الأخلاق والعرف والقانون تعد قوى أخلاقية ، وتشكل ما يطلق عليه الأخلاقيات وحينما تمارس السلطة الاجتماعية نشاطها دون الاعتماد علي الأخلاقيات يظهر هنا الحكم الاستبدادي وحينما تكون الأخلاقيات قائمة وموجودة دون علاقة أو اعتماد علي السلطة الاجتماعية ، فإنه لا يمكن القول بوجود القانون ، حيث أن القانون يمثل ذلك

الجزء المشترك بين دائرتي الأخلاق والقوة ، ومن هذا المنطلق فإن علم الاجتماع القانوني يبدأ بدراسة ظاهرة الأخلاقيات ، وكذلك دراسة ظاهرة القوة ، وفي نفس الوقت يدرس ذلك الجزء المشترك بينهما وهو القانون .

الفصل الرابع

البناء الاجتماعي

Social structure

ما هو البناء الاجتماعي Social structure

يتضمن البناء الاجتماعي كل الترتيبات المنظمة للكليات المتميزة، كالنظم والجماعات والعمليات والأوضاع الاجتماعية. وهو يتضمن العلاقات الاجتماعية الجوهرية التي تعطي للمجتمع صورته الأساسية والتي تحدد مجريات الفعل الاجتماعي.

فالبشر جميعا في أي مجتمع يقومون بالعديد من الأنشطة المتداخلة، وقد وضعوا لأنفسهم العديد من النظم الاجتماعية المتداخلة أيضا تحكم هذه الأنشطة.. ومن هنا نجد:

النظام الاقتصادي: الذي يحكم النشاط والعلاقات في مجال الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والتبادل السلعي والخدمات.

والنظام السياسي: الذي يحكم النشاط والعلاقات بين المجموعات والأفراد في مجال الحكم أو السلطة والقانون.

والنظام الأسري: الذي يحكم تكوين الأسرة والعلاقات بين أعضائها.

والنظام الديني: الذي يحكم النشاط الروحي لأعضاء المجتمع وممارستهم لشعائرهم عقيدتهم والعلاقات بين ذوي العقائد أو المذاهب المختلفة في المجتمع.

والنظام التربوي: الذي يحكم النشاط والعلاقات في مجال اكتساب المعرفة.. إلخ. وتنتظم مثل هذه النظم الاجتماعية مع بعضها البعض فيما يعرف بالبناء الاجتماعي.

والبناء الاجتماعي في المجتمعات البدائية بسيط حيث لم يظهر في مثل هذه المجتمعات تقسيم العمل وكانت أنشطة الإنسان فيه متداخلة وغير

متمايزة، إلا أن البناء الاجتماعي في المجتمعات الحديثة ازدادت تعقيدا حيث يوجد تقسيم العمل وتمايزت أنشطة الإنسان فيه وبالتالي تمايزت الأنشطة التي تحكمها.

ما المقصود بالنظام الاجتماعي Social Institution

يقصد بالنظام الاجتماعي تلك المجموعات المترابطة من القواعد أو المعايير التي تحكم العلاقات بين المجموعات والأفراد في ممارساتهم لنشاط ما فتحدد لهم ما يلي:

١-السلوك المطلوب أو المتوقع من كل فرد أو جماعة وهو ما يطلق عليه علماء الاجتماع مفهوم الدور Role.

٢-الوضع أو الأهمية النسبية لكل دور بالنسبة للآخر وهو ما يطلق عليه علماء الاجتماع مفهوم المكانة Status.

٣-الشروط التي يجب توافرها لدى الفرد أو الجماعة لكي يقوم بدور ما ويشغل مكانة معينة Condition.

٤- حدود شروط تغيير الأدوار وبالتالي المكانات بالنسبة للأفراد والجماعات وهو ما يطلق عليه علماء الاجتماع الحراك الاجتماعي Social Molility

٥-طبيعة أو شكل العلاقات التفاعلية بين من يقومون بكل دور من الأدوار في مجال نشاط ما، وبالتالي يحتلون مكانات مختلفة فيه، من حيث التعاون أو التنافس أو الصراع مثلا، وأساليب التعبير عن كل شكل من هذه الأشكال، وهو ما يطلق عليه علماء الاجتماع "العمليات الاجتماعية social Processes".

٦-الجزاءات، أي المثوبات والعقوبات التي ينالها من يلتزم بالقواعد

والمعايير أو من يخالفها، وهو ما يطلق عليه علماء الاجتماع "الضبط الاجتماعي" Social contral

ولتوضيح مفهوم النظام الاجتماعي بهذا المعنى يمكن أن نقدم مثالاً بسيطاً بالتطبيق على النظام التربوي أو التعليمي. حيث يتكون هذا النظام من مجموعة من القواعد التي تحكم نشاطاً محدداً يتعلق باكتساب النشئ والشباب المعرفة بصفة عامة، ويشترك في هذا النشاط مجموعتان من الأفراد. مجموعة المعلمين ومجموعة الطلاب.

وبالتالي يصبح هناك دوران أساسيان: دور المعلم. ودور الطالب. حيث نتوقع من المعلم إلقاء الدروس. والالتزام بالمواعيد وتكليف الطلاب بالواجبات وإعداد الامتحانات وتصحيحها... إلخ، كما نتوقع من الطالب المواظبة وأداء الامتحانات ... إلخ.

كما أن هناك قواعد معينة بالنظام التعليمي تحدد الشروط الواجب توافرها لدى الأفراد للقيام بدور الطالب في كل مرحلة، أو نوع من التعليم كشرط المجموع في الثانوية العامة مثلا للالتحاق بكلية معينة، كما تحدد الشروط الواجب توافرها لدى الأفراد للقيام بدور المعلم أو الأستاذ الجامعي كشرط الحصول على درجة الدكتوراه مثلا.

كما أن هناك قواعد معينة بالنظام التعليمي تحدد أساليب التعاون بين المجموعات المختلفة المشتركة في النشاط التربوي وأساليب المنافسة (كالمسابقات الخاصة باختبار الطالب المثالي) وتسمح أو تمنع أساليب معينة من الصراع (كالإضراب مثلا).

كما أن هناك قواعد في هذا النظام تحدد عملية الحراك أي تغيير الأدوار أو المكانات ومن أمثلتها شروط انتقال الطالب من فرقة دراسية إلى فرقة

أعلى، وكذلك شروط ترقية المعيد إلى مدرس مساعد إلى مدرس وحتى أستاذ.

وأخيراً هناك قواعد بالنظام التعليمي تحدد الجزاءات التي ينالها من يخالف هذه القواعد أو يلتزم بها (الحرمان من الدراسة أو الفصل أو تأخير الترقية مثلا سلبا والجوائز التشجيعية أو الأوسمة مثلا إيجابياً.

ويتضمن النظام التربوي بالطبع على قواعد وأدوار أخرى عديدة منها على سبيل المثال أدوار ناظر المدرسة أو عميد الكلية أو وزير التعليم ورئيس الجامعة ورئيس شون الطلاب وسكرتير المدرسة والعامل.. إلخ. ولكل دور أهميته النسبية في مجموعة الأدوار الأخرى.

لماذا يعد النظام الاقتصادي أهم نظام عرفة المجتمع البشري؟

ذلك لأن أهم نشاط يمارسه أي مجتمع ويعتمد بقاءه واستمراره عليه كما يعكس تطوره أو تقدمه هو النشاط الإنتاجي أو الاقتصادي بوجه عام والذي تتمحور حوله كافة الأنشطة الأخرى.

فالنظام الاقتصادي يمكننا من التمييز بين الأبنية الاجتماعية المعاصرة، وتتبع تطور تلك الأبنية للمجتمعات البشرية عبر التاريخ.

ففي كافة المعايير التصنيفية بين المجتمعات البشرية نجد أن هناك تلازماً بين هذه المعايير أو الأسس التصنيفية وبين الأساس الاقتصادي سواء كان هذا المعيار سياسي حيث نجد مجتمعات ديمقراطية وأخرى شمولية أو كان هذا المعيار على نمط التفكير كمجتمعات ميتافيزيقية وأخرى وضعية (كونت) أو مجتمعات تقليدية وأخرى عقلية (ماس فيبر) أو مجتمعات تضامن آلى وأخرى ذات تضامن عضوي (دور كايم). أو كان المعيار جغرافي كمجتمعات الشمال وأخرى مجتمعات الجنوب، أو

مجتمعات الغرب وأخرى مجتمعات الشرق. أو كان المعيار اجتماعيا كالمجتمعات المتقدمة وأخرى المجتمعات المختلفة أو النامية. أو كان المعيار نظم الملكية كالمجتمعات الصناعية وأخرى مجتمعات زراعية أو مجتمعات رأسمالية وأخرى اشتراكية.

ومهما كانت التسمية التي تطلق على المجتمعات فإن أساس التضييق بين المجتمعات هو الاقتصاد حيث لا يمكن الفصل بين حالة الاقتصاد والنظام الذي يحكمه.

وحين تدعى الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة أنها تقدم يد العون إلى الدول المختلفة من أجل النهوض باقتصادها فإن أول ما يتجه إليه هو تعديل نظمها الاقتصادية وتقديم وصفات فنية للإصلاح الاقتصادية، وهذا ما يفعله البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ما هي طبيعة النظام الاقتصادية الدولي؟

لا يمكن بأي بحال فهم وتحليل أي نظام اجتماعي في أي بلد في العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة بمعزل عن النظام الدولي. فالتقدم والتخلف وجهان لعملة واحدة في ذلك الكيان أو النسق الدولي المترابط.

فالبشر أينما كانوا على وجه هذه الأرض يحكمهم نظام دولي يحدد دور كل بلد أو مجموعة من البلدان بالنسبة لغيرها على كافة المستويات وبخاصة المستوى الاقتصادي والسياسي والثقافي، وبالتالي يحدد الموضع النسبي لكل بلد بالنسبة للآخر أي أهميته أو مكانته، ويحدد شروط تغيير الأدوار أو المكانات، كما يحدد الجزاءات التي توقع على من يخالف قواعد أو معايير النظام، بل وحتى نوعها وأساليب توقيعها.

وإذا كان الأمر كذلك فلابد أن نتوقع بالطبع أن تتأثر النظم الاجتماعية

لأي بلد من بلدان العالم بموقعها وموضعها ومكانتها في النظام الـــدولي، الأمر الذي ينعكس في نهاية المطاف على أحوال كل فرد يعيش فـــي أي بلد من بلدان العالم، وبالتالي فإن أحوال الفلاح المصري في أي قرية من قرى مصر، وأحوال الحرفي أو العامل في أي مدينة بل وأحوال الطالب في أي معهد تعليمي والموظف في أي مصلحة حكومية، فإن كـــل هـــذه الأحوال تكون انعكاس لذلك التفاعل بين النظم الاجتماعية فـــي مصـــر والنظام الدولي، وتعتمد على الدور المحدد لمصر، والمكانة التي تحتلهـــا مصر داخل هذا النظام. وتلك حقيقة واقعة وعلمية يعرفها ويفهمها ويسير في إطارها كل صناع السياسة في العالم، إلا أنها للأسف تتعرض للتشويه والتمويه والإخفاء والتجاهل رغبة من البعض في استمرار عملية تضليل الشعوب وتزييف وعيها بواقعها، إلا أن هنـــاك فريقـــا مـــن المفكـــرين الموضوعيين في مختلف أنحاء العالم قد أخذوا على عاتقهم كشف هـــذه الحقيقة وتأكيدها ومتابعتها بالأدلة والبراهين، وإن كانت كتاباتهم حبيســـة التخصيص الفني الدقيق مما يجعلها بما تشتمل عليه مـــن مصـــطلحات علمية فنية محدودة الانتشار، وبالتالي محدودة التأثير على أهالي بلـــدان العالم الذين يعاني معظمهم من الأمية الثقافية واللغوية على السواء نتيجة للظروف العامة التي يعيشون فيها.

من الذي يحدد قواعد النظام الدولي؟

إن الذي يحدد وفي قواعد النظام الدولي ليسوا كل الدول أو البشر كما توهمنا نظريات العقد الاجتماعي القديم أو نظريات الاتفاق الجمعي المعاصرة، وذلك لأن قواعد هذا النظام لا تحقق مصالح جميع الدول، ومن هنا فإن الدول العظمى أو الكبرى أو الصناعية الغربية أو المتقدمة... إلخ من المسميات هي التي تحدد قواعد النظام الدولي، متخذة من الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة وسيلة لفرض قواعد النظام الدولي على كافة دول العالم، ولذا فإن أي أمر يحقق مصالح هذه الدول يعد هذا الأمر مبرر لشرعيته الدولية، وأن أي أمر يمس مصالح هذه الدول يعد مخالفاً للشرعية الدولية، وخير مثال على ذلك تلك القواعد التي جعلت من امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وتطويرها لها ضمن نطاق الشرعية الدولية، بينما أي دولة عربية تحاول تطور أي سلاح دفاعي ضد أسلحة إسرائيل الهجومية العدوانية مخالفاً للشرعية الدولية.

فالأقوياء هم الذين يحتكرون القوة، وهم الذين يحددون قواعد النظام للضعفاء أو المستضعفين أو المستلبة قوتهم لصالح الأقوياء. وهي حقيقة تاريخية تنطبق على النظام الدولي الذي يحكم العلاقات بين بلدان العالم الواحد، كما تنطبق الحقيقة أيضا على كافة النظم الاجتماعية في كافة المجتمعات في مختلف مراحل التاريخ البشري.

ما هي أهم قواعد النظام الدولي والمحلي للاقتصاد؟

هناك أربعة قواعد أساسية من قواعد النظام الاقتصادي الدولي ترتبط بالنظام الاقتصادي المصري، وتنعكس على أحوال أهل مصر العامة،

وهي كما يلي:-

١-قواعد تختص بتقسيم العمل وتحديد الأدوار والمكانات.

٢-قواعد تختص بموقع الجماعات والبلدان المشاركة في النشاط الاقتصادي من وسائل الإنتاج أي من يملك وماذا يملك منها.

٣-قواعد تختص بكيفية توزيع عائد الإنتاج أي نصيب كل جماعة (أو بلد) من المشاركين في العملية الإنتاجية من ثمار العمل.

٤-قواعد تتعلق بالجزاءات (الاقتصادية أو غيرها) التي توقع على الجماعات (أو البلدان) التي لا تنصاع للنظام.

-وهناك بالطبع فئات أخرى من القواعد ولكنها ترتبط بشكل أو بآخر بالفئات السابقة مثل القواعد المالية والائتمانية... إلخ.

هل ترتب على خضوع مصر أو غيرها من بلدان العالم لغزو البلدان الأخرى ظهور نظام اقتصاد عالمي حتى أواخر القرن الثامن عشر؟

تعرضت مصر منذ فجر التاريخ لغزو عديد من الطغاة منهم الهكسوس في الفترة من (١٦٧٥-١٥٨٠ق.م)، والأثيوبيين والأشوريين في الفترة من (٧٢٢-٦٦١ ق.م)، ومن الفرس عدة مرات "" من (٥٢٥ - ٣٣٢ ق.م). وكما حدث لها بعد الميلاد حيث تعاقب عليها الغزاة منذ فتح الاسكندر الأكبر لها عام (٣٣٢ق.م). حيث خضعت لحكم البطالمة لمدة ٢٩٢ عاما (٣٣٣ - ٣١ق.م). ثم لحكم الرومان نحو ٦٧٠عام (٣٠ ق.م - ٦٤١م) ثم للحكم العربي (٦٤١م - ١٥١٧م) ثم الحكم العثماني (١٥١٧ حتى ١٨٠٥م).

ولكن خضوع مصر أو غير من بلدان العالم لغزو أو حكم بلدان أخرى لم يترتب عليه ظهور نظام اقتصادي عالمي حتى أواخر القرن الثامن عشر،

فالأمر كان قاصر على تكوين إمبراطوريات في العالم القديم متباعدة زمانيا ومكانيا، كالأمبراطورية الرومانية أو الإسلامية أو العثمانية ، وكان الغزاة يستغلون البلاد التي يسيطرون عليها استغلالاً بسيطا ومباشر، من خلال السلب وجلب الإتادة، ولم يلحقوا الأذى إلا بشكل محدود على الحياة الاقتصادية، حيث ظل أهل هذه البلاد ينتجون تقريبا المواد الغذائية نفسها، ويمارسون الحرف اليدوية ذاتها، وبنفس الطريقة القديمة. حيث لم تعرف مجتمعات العالم تقسيم العمل على أساس نوع الإنتاج بين البلد المستعمرة والبلاد الخاضعة للاستعمار، وإن كانت قد عرفت تقسيم العمل على أساس نوع النشاط الذي يمارس في العملية الإنتاجية، حيث كان الغزاة هم الذين يقومون بالإشراف العام على الأنشطة، ويتركون للمواطنين الخاضعين لهم القيام بالأنشطة الإنتاجية المباشرة والعضلية، كما يستحوذ الغزاة على الجزء الأعظم من ناتج عملهم لكي يوفروا لأنفسهم حياة مرفهة.

<u>متى بدأ النظام الاقتصادي الدولي في الظهور؟</u>

مع نهاية القرن الثامن عشر بدأ ظهور النظام الاقتصادي العالمي تدريجيا، بما يحتويه من تقسيم محدد للعمل، من حيث نوع الإنتاج الذي تقوم به مجموعات مختلفة من بلدان العالم، حيث حدد هذا النظام للبلدان المستعمرة في أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية نوعا من الإنتاج لا تتعداه إلى غيره، من إنتاج المواد الخام الزراعية والتعدينية، وحدد للبلدان الأوروبية المستعمرة الإنتاج الصناعي الذي يعتمد على المواد الخام المنتجة في البلاد التي استعمروها.

ومن المعروف أن هذا النظام الدولي قد بدأ في الظهور بعد الثورة

الصناعية التي شهدتها دول أوروبا الغربية، وما ارتبط بهذه الثورة من تحول من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية، التي ارتبط تطورها وتقدمها باستعمار بلدان العالم، بل وإدماج هذه الدول داخل نظام دولي، حيث نجد دول المركز وتمثله البلدان الصناعية الرأسمالية، ونجد دول التوابع للمركز، أو دول الأطراف وتمثله البلدان الأفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية.

كيف يمكن توضيح طبيعة الرأسمالية الصناعية الأوروبية التي ارتبطت بالاستعمار وبظهور النظام الاقتصادي الدولي من خلال المقارنة بين الحضارات السابقة للرأسمالية وبين المجتمعات الرأسمالية بعد الثورة الصناعية؟

لقد طورت الحضارات السابقة للرأسمالية (هندية –شرق أوسطية – رومانية – صينية إلخ). نظما حكومية بهدف احتكار الفائض الزراعي من جماهيرها الفلاحية ، وكانت الأموال الطائلة المتراكمة تهدر على الاستهلاك غير المنتج لأعضاء مجلس الشيوخ الروماني، والأمراء الهنود، والمعلمون الكونفوشيوسيون، وحكام الشرق أوسطية، وطبقة الكهنوت، ورجال الدين فشيدت البلاطات الضخمة والقصور الملكية والأبنية الدينية المهيبة التي سحرت نفوس المراقبين الغربيين ، الذين لم يدركوا أن هذا الإسراف في الاستهلاك كان سبباً في تداعي تلك الحضارات أمام المجتمع الأوربي الجديد، الذي حدثت فيه عملية استخدام النقود المكدسة كرأسمال لتنشيط مزيد من الإنتاج، أكثر من استخدامها لزيادة الاستهلاك، الأمر الذي ترتب عليه توسع النظام الرأسمالي خارج نطاق الدول الأوروبية على حساب شعوب القارات الأفريقية والآسيوية

وأمريكا اللاتينية . وقد لجأت الدول الاستعمارية إلى القوة المسلحة والاحتلال المباشر للأراضي لشعوب القارات السابقة، وقامت بفرض قواعد النظام الاقتصادي الملائم لها عليها وتمثلت فيما يلي:-

١-أن تقوم شعوب القارات المستعمرة بدور المنتج للمواد الخام أو الأولية فقط، وألا يسمح لها بالقيام بدور المصنع لهذه المواد حيث أن هذا الأمر يقتصر على البلدان الغربية الرأسمالية.

٢-تحتل البلدان الغربية المكانة العليا بمعنى أنها هي التي تهيمن وتسيطر وترسم السياسات الاقتصادية للبلدان المستعمرة التي تحتل مكانة دنيا ولا يحق لها المشاركة في اتخاذ القرارات إلا من موقع التابع.

٣-أن تكون صادرات البلدان المستعمرة قاصرة على المواد الخام والأولية وأن تكون وارداتها هي السلع المصنعة.

٤-أن تقوم دول المركز الصناعي بتحديد شروط التبادل التجاري بينها وبين الدول المستعمرة أو دول الأطراف أو الدول التابعة، فهي التي تسيطر على سوق التجارة الدولية وتحتكره فتحدد الأسعار التي تشتري بها المواد الأولية والتي تبيع بها المنتجات الصناعية مما ترتب عليه ما يعرف بالتبادل غير المتكافئ.

٥-استخدام كافة أساليب الضبط الاجتماعي لضمان استمرار واستقرار قواعد هذا النظام سواء كانت جزاءات معنوية (كنشر الفكر والثقافة التي تروج لهذا النظام، والدعاية والتسهير والإشاعة والسخرية... التي من شأنها تدمير كافة المؤسسات المحلية في البلدان الخاضعة التي تعرقل فاعلية النظام المفروض عليها) أو جزاءات مادية كالاحتلال العسكري المباشر وإقامة نظم محلية متعاونة مع دول المركز، والحصار

الاقتصادي، والإيذاء المادي. فضلا عن اللجوء إلى كافة أساليب المؤامرات والتحريض ضد المتمردين. ولما كان النظام الاقتصادي الدولي من وضع الأقوياء ولصالح الأقوياء فأنهم هم الذين يتولون تنفيذ قواعده أو معاييره أو قوانينه، فهم بإذن المشرعون والقضاة والشرطة في آن واحد. وهذا ما حدث في مصر أيام محمد علي على يد الأمبراطورية الانجليزية، وأيام جمال عبدالناصر على يد الامبراطورية الأمريكية التي استلمت علم السيطرة الاستعمارية من بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية.

هل يختلف الاستعمار البريطاني عن الاستعمار الأمريكي ؟ وما موقف البلدان المستعمرة؟

خلال القرنين التاسع عشر والعشرين تبلور وتطور وتدعم النظام الاقتصادي الدولي بزعامة بريطانيا إلى نهاية الحرب العالمية الثانية والتي ترتب عليها مقاومة عنيفة من جانب البلدان المستعمرة وأجبرت الدول الأوروبية على الجلاء والحصول على استقلالها السياسي، إلا أن علم السيطرة الاستعمارية الذي استلمته أمريكا التي استطاعت أيضا ونتيجة للتطور التكنولوجي والتعاون مع الدول الأوروبية تحقيق عملية الهيمنة والسيطرة على الدول بأساليب حديثة وهي الاستعمار عن بعد ودون حاجة للوجود العسكري على أراضيها.

وفي ظل عملية التحولات العالمية التي تميل إلى الاتجاه نحو عالم واحد، نجد أن هناك تحالفات ناجحة في الدول الغربية والرأسمالية، إلا أننا نحن العرب بل والمسلمين نميل إلى التفتت حيث نلاحظ الفتن الطائفية في العراق ولبنان بدعوى الديمقراطية المزعومة. والصراع بين فتح وحماس

في فلسطين، وصراع الحوثيون في اليمن وصـــراع الطوائـــف المدينـــة والدينية في أفغانستان وباكستان، هذا فضلا عن قراصنة الصومال. بـــل إن مباراة في كرة القدم بين مصر والجزائر في أواخر عام ٢٠٠٩ أدت إلى إشعال شرارة الصراع بين الجماهير وتحولت إلى أزمة سياسية بين البلدين، وبعد أن كانت العمليات الانتحارية موجهة نحو العدو الإسرائيلي تحولت إلى وسائل التقاتل بين أبناء البلد الواحد والمذهب الواحد. وعلى أية حال فإن مثل هذا الأمر ناتج عن تحالف بين عوامل داخلية وخارجية وراء دعاوي هذا التفريق فهناك مصالح للدول الاستعمارية لهذا التفتت، وأن استجابتنا السريعة لتلك الدعاوي دليل على أن هنـــاك فـــي بـــذرتنا الاجتماعية وعمق مكوننا الفكري ما يفرز الانحياز السهل لكل دعـــاوي التفريق المبنى على العصبيات والتحزبات.

فالاستعمار القديم الذي كان يرسل جيوشه العتيدة للاستيلاء على ثـــروات ومقدرات المستعمرات لم يعد اليوم في حاجة لكل تلك الجيوش إذا كـــان بإمكانه أن يحصل على النتيجة نفسها عبر شعاره القديم "فرق تسد" والذي يجد اليوم استجابة منقطعة النظير في الوطن العربي.

فثورة الاتصالات كالفضائيات والنت بدلا مـــن أن نســـتخدمها كوســـيلة لتجاوز الانغلاق الفكري والانفتاح على الثقافـــات والتواصـــل والتفـــاهم المشترك بين الحضارات بل وبين أبناء الحضارة الواحد إذ بها تتحـــول إلى وسيلة لإثارة الفتن.

الفصل الخامس

العولمة

العولمة

١) مفهوم العولمة :

يعد مفهوم العولمة مفهوم جديد نسبيا في العلوم الاجتماعية ، لذا فإن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة ، نظراً لتعدد تعاريفها ، والتي تتأثر أساساً بإنحازات الباحثين الأيديولوجية واتجاهاهم إزاء العولمة رفضا أو قبولا .

ويشير مصطلح العولمة عن حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول إلي آفاق أوسع وأرحب تشمل العالم بأسرة ، كما ينظر إليها باعتبارها مرادفة للتجانس الثقافي الكوني أو ما يطلق عليه البعض الغربنة أو الأمركة ، حيث إن العالم قد أصبح أكثر توحداً وتوحيداً للمعايير ، ولذا فهي نطاق من التفاعل والتبادل الثقافي المتواصل . ويذهب مارشال مالكوهان إلي أن العولمة عالم تتقارب أجزاؤه لتغدو كقرية عالمية بفعل الثورة العالمية والتكنولوجية . إلا أن مالكوهان تناسي أن هذه القرية الكونية تفتقر إلي علاقات القرية وأخلاقياتها الإنسانية .

فالعولمة كنظام عالمي جديد عبارة عن إعادة تنظيم غير مسبوق في القرن الحادي والعشرين للوقت ، الفراغ ، الناس ، الأشياء ، حيث تحمل العولمة معها معايير جديدة للحياة الجذابة المرغوب فيها ومتطلبات جديدة ، وأيضا تعريفات جديدة للنجاح .

ويشير أنطوني جيدنز إلي أن العولمة هي تكثيف للعلاقات الاجتماعية علي مستوي العالم تربط المجتمعات المحلية المميزة ، بطرق تجعل الأحداث المحلية تتشكل بفعل الأحداث التي تقع علي مسافة بعيدة .

فالعولمة هي تكثيف للعلاقات الاجتماعية علي مستوي العالم ، ومن ثم إذابة الثقافات والحدود والاقتصاديات القومية ، وطمس الهويات القومية عبر آليات العولمة المتعددة ومنها الشركات المتعددة الجنسيات ، أسواق المال ، الفضائيات ، التكنولوجيا الحديثة والانترنت ..الخ

فالعولمة انتقال من الولاء للثقافات المحلية المتعصبة إلي ثقافة إنسانية عقلانية جديدة ، حيث تعني العولمة الانتقال من اللاعقلانية إلي العقلانية حيث تسود مفاهيم الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية .

و العولمه كمفهوم متعدد الأوجه يستعصى على التعريف الدقيق ، وهذا يعنى أهمية النظر إلى السياق الذي سيتم فيه استخدام مفهوم العولمة ، فالعولمة من منظور الباحث الاقتصادي تختلف عن الطريقة التى يمكن للباحث الثقافى تناول هذا المفهوم ، من الناحية الاقتصادية يقصد بالعولمة العمليات التى تظهر فى الاعتماد المتبادل ، وفتح الأسواق بغير قيود أمام التجارة العالمية والتبادل الاقتصادي ، أما من الناحية الثقافية فتتمثل العولمة في صياغة ثقافة عالمية إنسانية تعلو فوق القيم البالية التي تتشبث بها بعض المجتمعات تحت شعار الخصوصية الثقافية .

فعلى المستوى الثقافى يرى البعض أن العولمة الثقافية هي التقارب الذي يحدث بين ثقافات الشعوب كافة لدرجة ذوبان الفوارق الحضارية بينها وصهرها جميعا فى بوتقة ثقافة واحدة ذات خصائص مشتركة واحدة ، لذا فان العولمة ستؤدى إلى ظهور عصر ما بعد القومية من خلال ما سيؤدى إليه نشر قيم الليبرالية والديمقراطية الغربية من توحيد للشعوب .

وفى مقابل هذا الاتجاه هناك اتجاه آخر يرى أنه ليس صحيحاً أن العولمة الثقافية هي الانتقال من الثقافة الوطنية والقومية إلى ثقافة عليا جديدة ، ولكن فى الحقيقة فعل اغتصاب ثقافي وعدواني رمزي على سائر الثقافات .

وفى مقابل هذين الاتجاهين هناك اتجاه ثالث يرى أن الثقافة العالمية لا تشكل بالضرورة إضعافا لسيادة الدول والأمم الأخرى ، ولكن يمكن أن يؤدى التقدم التكنولوجي وعوامل الهيمنة الأخرى إلى إدماج الدول بالتدرج فى دولة عالمية تحقق الانسجام والتكامل الثقافى .

ويمكن تعريف العولمة هنا على أنها اتجاه متعاظم نحو تخطى الحدود القومية للدول ، وهى تتضمن النشاط المتسارع عبر القومي لرأس المال والتكنولوجيا والثقافة مما سيؤدى إلى تسليع كل جوانب الحياة الاجتماعية من خلال بث قيم الأنانية والاستهلاك الشخصي ، وكذلك تشتمل العولمة فى جانبها الثقافى على اختراق وإعادة تشكيل المؤسسات الثقافية الهويات والضمير العام .

وتقدم العولمة دعوة إلى الشعوب غير الغربية للالتزام بالقيم الغربية فيما يتعلق بالديمقراطية والأسواق الحرة وحقوق الإنسان وشتى مظاهر الحياة ، كما تدعو العولمة إلى سحق الثقافات الإنسانية ودمجها كلها فى ثقافة عالمية واحدة هي الثقافة الأمريكية بمنتجاتها التقنية والثقافية .

٢) العولمة الثقافية : -

هذا النوع من العولمة حديث النشأة ، فهو ما زال في مرحة التكوين والتأسيس ، حيث بدأ بعد العولمة الاقتصادية والمالية والتجارية ، وتحديدا خلال فترة التسعينات من القرن العشرين .

فإذا كانت العولمة تعني خلق عالم بلا حدود جغرافية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية فإن هذا العالم لم يتبلور بعد ولن يظهر إلي حيز الوجود في المستقبل القريب حيث من الصعب تصور وجود عالم واحد بثقافة عالمية واحدة وحكومة عالمية واحدة ، فعلي الرغم من الرواج الهائل للسلع التجارية من خلال العولمة الاقتصادية ، إلا أن الشعوب أقل إقبالا وأكثر تمهلا إزاء فكرة قبول إحداث تغيير في منظومة القيم والمفاهيم والأفكار المتأصلة لديها من جراء آليات العولمة الثقافية التي تبث فيها فيما عالمية جديدة عبر الفضائيات ، ومن خلال أحدث وسائل الاتصالات فبدون شك أن الشعوب تتخذ موقفا عدائيا تجاه الأيديولوجية الجديدة حيث إن القيم الاجتماعية تتشكل وفق معايير دينية ومذهبية تتوجه عادة إلي كل البشرية لا سيما تلك التي تدعو إليها الديانات السماوية والأيديولوجية الرئيسية .

ويقصد بالعولمة الثقافية : انتقال وتركيز اهتمام الإنسان من المحلية إلي العالمية ، بمعنى أن يزداد الوعي بعالمية العالم ووحدة البشرية وظهور مقومات جديدة للهوية والمواطنة العالمية التي تدخل محل المفهومات المحلية لها ، إلا أن هذا التحول الثقافي لا يعني تهميش الهوية الوطنية للفرد ، بل يري بعض الباحثين أنها ستزداد رسوخا وقوة في ظل العولمة الثقافية ، فالوعي بالبعد العالمي لا يعني إغفال الوعي بالوطن ، فمن المستحيل قبول فكرة أن يكون تنامي الولاء العالمي للإنسانية لدى الفرد علي حساب تقلص ولائه لأسرته أو للجماعة التي ينتسب إليها ويتعايش بداخلها .

كما أن العولمة الثقافية تعني مدى قدرة العولمة علي توظيف الإعلام لمصلحتها خدمة لأغراضها وأهدافها .

فلقد صور الإعلام العولمة بأنها :-

تحرير الإنسان من ديكتاتورية الدولة القومية .

أو التخلص من الحكومات الشمولية التسلطية ، وتحقيق الحرية الديمقراطية .

الانطلاق من أفق ثقافة محلية محددة إلي أفق ثقافة عالمية واسعة ورحبة .

التخلص من التعصب لأيدلوجية فكرية أو دينية متعصبة ومنغلقة إلي أفكار عقلانية متحررة توصلنا إلي عالم تسود فيه المساواة وينعم الجميع بالعدل ، ويحظي فيه الإنسان بحقوقه كاملة ، وتحقق المرأة حريتها ، وتصان كرامتها ، ويتمتع فيه الأطفال بحقوقهم .

فهناك العديد من الشعارات البراقة التي توهم الناس بأن العولمة انفتاح علي الثقافات العالمية بما تشتمل عليه من قيم وأفكار وآداب وفنون .

٣) آليات مواجهة تحديات العولمة :

لقد أصبحت العولمة حقيقة واضحة في ظل التحولات والتطورات العلمية والفكرية والحياتية المتدفقة التي يعيشها العالم حالياً ، وأن من أخطر مواقف التعامل مع العولمة استخدام معيار الرفض المطلق أو القبول المطلق ، فالرفض المطلق لم يمكن دول الوطن العربي من تجنب مخاطر العولمة ، كما أن القبول المطلق لم يمكنها من جني ثمار العولمة ، ومن هنا تبدو أهمية بلورة الشروط الموضوعية والاستراتيجيات التي تمكن العالم العربي من تجنب مخاطر العولمة من ناحية ، وجني ثمارها من ناحية أخري . وهناك لابد من التحرك والعمل علي ثلاثة مستويات علي النحو التالي :

١- المستوي الوطني (الداخلي) : وحتمية الإصلاح الإداري والسياسي والتعليمي ، فالأوضاع الداخلية لكثير من الدول العربية لا تؤهلها للتعامل بفاعلية مع متطلبات عصر العولمة وتحدياته ، الأمر الذي يحتم ضرورة الشروع في إصلاح داخلي جاد حقيقي ، ومنها علي سبيل المثال ، إصلاح الأجهزة الإدارية والحكومية التي تمثل

العصب الأساسي للدولة ، كما أن إصلاح نظم وسياسات التعليم والتدريب والتأهيل يمثل عنصراً جوهرياً في هذا الإطار ، كما أن خلق قوة عاملة مدربة وقادرة علي استيعاب التطورات المرتبطة بظواهر العولمة يعد أمراً مهما ، وإلي جانب الإصلاح الاقتصادي ، فإن الإصلاح السياسي علي تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي بصورة تدريجية ، وتحقيق عدالة اجتماعية ، ومواجهة ظواهر الفساد السياسي والإداري يعد المدخل الحقيقي لبناء الدولة ، دولة المؤسسات ، وتحقيق سيادة القانون ، وترشيد عملية صنع القرار .

٢- المستوي الإقليمي : حيث إن الدول العربية هي الأكثر ضرراً من سلبيات العولمة ، لذا فإن هذه الدولة يجب أن تكون أكثر حرصاً علي تفعيل مؤسسات وسياسات التكامل والتكتل الإقليمي فيما بينها ، أسوة بما هو حادث بين الدول المتقدمة الأقل ضرراً من سلبيات العولمة .

٣- المستوي العالمي : ضرورة العمل علي إيجاد نظام عالمي أكثر عدلا وأكثر ديمقراطية ، وذلك من خلال اهتمام دول الشمال بحالة الاستقرار والتنمية ومشكلات دول الجنوب والشرق ، حيث إن استقرار الشمال وأمنه مرتبط بحالة الاستقرار والتنمية في دول الجنوب والشرق .

وتؤكد الشواهد التاريخية أنه منذ بداية القرن العشرين حتى نهايته لم تشهد المجتمعات العربية إتحادا يربطها لتحسين وضعها الاقتصادي السياسي داخل النظام العالمي ، وهذا رغم أن الاتحاد بينها أصبح ضرورة ملحة ، وربما الحل الأفضل عن طريق حل مشكلاتها الداخلية المتفاقمة لكي تستطيع أن تحصل علي وضع تفاوضي قوي في مجال العلاقات الدولية اقتصاديا وسياسيا فعلى رغم ما تمتلكه المجتمعات العربية من ثروات بشرية وموارد طبيعية هائلة ، فإنها تواجه مشكلات كثيرة وخطيرة معا . وفي

هذا تشير البيانات التي أصدرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغـــرب آسيا عن السكان والموارد الغذائية والبيئية في الوطن العربي أن العرب يعانون مـــن مشكلات كبيرة أهمها البطالة واتساع مساحة الفقر والأمية الثقافية والتخلف التقني وفقدان الأمن الغذائي والمائي . وأن (٦٠) مليون عربي يعانون الأميـــة . وأن (٧٣) مليون عربي يعيشون تحت مستوي الفقر ، مع وجود (١٠) مليون عربي لا يحصلون علي الغذاء الكافي ، وأن نصف سكان المناطق الريفية العربية يعانون من حرمان المياه النقية وعدم توفر الخدمات الصحية الأساسية لثلثي سكان هذه المناطق (١٥).

في مصر طبقا لبيانات الإحصاء السكاني في عام ٢٠٠٦ نجـــد أن (١٤.٧%) مـــن الأطفال فيما بين (١٦-١٨) سنة علي مستوي البلاد لم يلتحقوا إطلاقـــا بـــالتعليم الأساسي ، أنهم تسربوا من المدارس ، ويزيد عددهم عن (٣) مليون طفل لم يحصلوا علي المهارات الأساسية في تعليم مهارات القراءة والكتابة والحساب ، والســـبب أن المستويات المتدنية للدخول ترغم الأطفال علي

ترك المدرسة من أجل العمل ، فضلاً عن أن ارتفاع نسبة الأمية النساء في المنـــاطق الريفية تؤدي إلي انخفاض معدلات التحاق الأطفال بالمدارس خاصة الإناث .

كما تشير خريطة الفقر في مصر إلي أن الفقر يتركز بشدة في محافظات صعيد مصـــر حيث تتركز (٧٦٢) قرية من أفقر (١٠٠٠) قرية في مصر في محافظـــات : المنيـــا وأسيوط وسوهاج ، بل إن (٥٩) قرية من أفقر من (١٠٠) قرية توجد في محافظـــة سوهاج وحدها .

---

[١٥] – أحمد زايد واعتماد علام ، التغير الاجتماعي ، ط٢، القاهرة ، الانجلو المصرية ٢٠٠٠ ، ص ص ٢٨٥-٢٨٦ نقلا عن إسماعيل قيرة ، الفقراء بين التنظير والسياسة والصراع ، المستقبل العربي ، العدد ٢٤١، مارس ١٩٩٩ ، ص ص ٤٠-٤٥ .

فالفقر يتركز بشدة في صعيد مصر ، فعلي الرغم من أن هذا الإقليم يمثل (٢٥%) من إجمالي السكان ، إلا أن نصيبه من السكان الأشد فقـــرا (٦٦%) بالإضـــافة إلي أن (٩٥%) من القرى الأشد فقراً تقع في صعيد مصر ، كما أن (٤١%) من ســـكان القرى الأشد فقرا يجهلون القراءة والكتابة ، وأن معدل الالتحاق بالمدارس لسن مـــا بين (١٦: ١٨) سنة يبلغ (٨٥%) ، كما ينقص هذه القرى الخدمات الأساسية مثل : مراكز الرعاية الصحية ، ووحدات تنظيم الأســـرة ، والمستشـــفيات الحكوميـــة ، ومراكز الإسعاف ، وأقسام الشرطة ، والمطافئ ، ومكاتب البريد ، ونوادي الشباب ، وبنوك القرية ، والسينما والمراكز الثقافية

٤)ماهية الهوية الثقافية :

الهوية ٠٠ هوى فلانا فلانا ، بمعنى أحبه ٠ وهوى فلانا يعنى داراه وسار على هواه ، ويعنى أيضا تقبل راية دون أن يقوم لديه الدليل اليقيني على صحته ٠ والهوى ميـــل النفس إلى الشيء خيراً كان أو شرا ٠

هناك العديد من الآراء التى ذهبت إلى تعريف وتحديد مفهوم الهوية وهى كما يلي :

الهوية هي تحديد للشخصية الذاتية للجماعة البشرية ٠

الهوية هى الإدراك الحضاري المتميز الذي يتبلور فى الشعور بالإنتماء ، وفى التعـــبير عن هذا الشعور سياسياً .

الهوية هى تجسيد للسمات النفسية والاجتماعية والحضارية ٠

الهوية هى السمات التى ترتبط بالفرد نتيجة لانتمائه للمجتمع ٠

الهوية هى السمات المتميزة لدولة قومية ، والتي تعبر عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي لتاريخ المجتمع فالهوية ليست مجرد حمل جنسية الدولة التى يعيش فيها الشخص ، وإنما هى شعور بالإنتماء والولاء وتقبل للقيم والأفكار ، واتباع أساليب الحياة السائدة فى المجتمع ومشاركة وجدانية فى آمال وطموحات المجتمع ، واندماج فيزيقي ، وعاطفي ، وفكري مع بقية السكان الأصليين .

كما استطاع ابن خلدون أن يوضح هذه المعاني فى مقدمته حيث يرى " أن لكل شئ طبيعة تخصه ، فانتفاء خصوصية الشيء هو انتفاء لوجوده ونفية ، ويعمم ابن خلدون الخصوصية الوجودية على كل شئ ، جماد أكان ، أم نباتا ، أم حيوانا ، أم إنسانا . والإنسان عامة له طبيعة تخصه ، فهناك تباينات فى اللون والعادات والعرق ومستويات المعيشة .. الخ . والإنسان ليس مجرد طبيعة تتحرك بشكل آلي أو غريزي شأن النبات أو الحيوان ، بل إن الإنسان تاريخ مضاف إلى الطبيعة . والتاريخ الإنساني ليس مجرد حركة أو نقلة فى الزمان ، بل هو صيرورة من الوعي والارادات والمصالح والثقافات الذاتية والجماعية المتصارعة المتفاعلة المتلاحقة مع ضرورات الطبيعة الإنسانية والطبيعة الخارجية المادية .

٥)العلاقة بين العولمة والهوية الثقافية

هناك علاقة تأثير متبادل بين العولمة والهوية الثقافية ، حيث يتعرض مفهوم الهوية لتحولات مهمة في ظل التحولات الحالية بما أدى إلى ظهور ما يسمى بأزمة الهوية .ففكرة التقوقع حول الذات أصبحت تفقد مغزاها ، وتفسح الطريق لتعريفات جديدة كالميوعة وعدم الاستقرار وعدم التماسك والتغير المستمر. فالهوية التي هي في الأساس بحثا لمعنى الفرد في علاقته بذاته ومجتمعه ، مثل هذا المفهوم لم يعد يتسم بالثبات ، ففي ظل التحولات السريعة والمتلاحقة صار الفرد يبحث عن هويات

جديدة ، و لم يعد بمقدور أي فرد التمسك بهوية واحدة لفترة طويلة من الزمن . فالمؤثرات الخارجية حيث سباق التقدم التكنولوجي الهائل وتقدم وسائل الاتصال مما أدى إلى تضاؤل حجم العالم لدرجة تقلل وتضعف من ثبات الهوية ، حيث أن تباين الثقافات أتاح للفرد العديد من مصادر المعرفة ، ووجهات النظر المتباينة ، ويكون لذلك أثره المباشر على هويته .

٦)الهوية القاتلة والهوية المزدوجة والهوية المتفتحة والهوية المنغلقة :

الهوية القاتلة هي تلك الهويات التي تقوم على التعصب والتطرف وتنطوي على نزعة قبلية مفرطة فى تعصبها العرقي أو الديني أو السياسي هدفها إزاحة الآخر واستئصاله ، وقد ظهرت هذه الهويات بشكل واضح بعد ثورة ٢٥ يناير فى مظاهر العداء بين بعض القبائل في محافظة قنا وسوهاج ، وأحداث ماسبيرو الطائفية ، وموقعة الجمل ، وموقعة الغاز فى ١٩ / ١١ / ٢٠١١ وبعد الانتهاء من المرحلة الأولى من الانتخابات والتى أطلق عليها موقعة الثوار والباعة الجائلين.

والمهمة القائمة على الباحثين فى علم الاجتماع هى كيفية تحويل الهويات القاتلة إلى هوية إنسانية تسعى إلى الإسهام فى إيجاد إنسان جديد لعالم جديد ، عالم يحترم إنسانية البشر ولا يقوم على التحيز العصابى لأية عقيدة دينية تنقلب إلى عقيدة تعصب أو عقيدة قبلية أو دوجما سياسية ، ويسمح بالاختلاف ويحترمه ، بعيداً عن التمييز بين البشر على أساس من الجنس والعرق أو الدين أو اللون أو اللغة أو أصل الوطن ، وإذا كان الخوف يدفع إلى التقوقع داخل بعد من أبعاد الهوية الكثيرة ، فى عالم يقوم على صراع الهويات لأسباب سياسية أو اقتصادية أو دينية أو غيرها من

الأسباب ، فإن هذا الخوف يمكن أن يزول عندما توجد الهوية المزدوجة فى عالم إنساني ، آخذ فى التشكل ، ولا يمكن حدوث ذلك إلا بعد القضاء على ما يختزل الهوية إلى انتماء واحد ، يضع الرجال والنساء ، المسيحيين والمسلمين ، الإخوان والليبراليين ، العرب والأشراف فى موقف متحيز ومذهبي ومتعصب وأحيانا انتحاري يحول البشر إلى قتله أو إلى أنصار للقتلة ، كما يخبرنا التاريخ .

والهوية المزدوجة تلك الهوية التى تعتز بثقافتها ، وتحترم ثقافة الآخرين وقابلة للتنوع بين الكيانات الثقافية المختلفة ، تتحول العلاقة بين ثقافتها والثقافات الأخرى إلى مصدر ثراء متبادل بعيداً عن التحيز بما ينتهي إما إلى الدعوة إلى الحرية الجنسية باعتبار أن المرأة سلعة ، وبعيداً عن التعصب الديني الذي يرى أن المرأة عورة ، هوية قائمة على تقبل الآخر والتفاعل معه فى إطار سياسات التنوع البشرى الخلاق .

فلقد جاءت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لتنهى أزمنة التسلط والتسيط وتؤكد على قيم الحرية والعدالة والمساواة تأكيداً لاحترام الاختلاف بوصفه سبيلا للاتفاق ، والاعتراف بالتباين بوصفه دليلا على الصحة والعافية . وليس هناك أمل فى سلام البشرية فى ظل وجود حضارة أو ثقافة أو أمة تمارس قهراً سياسياً أو فكرياً أو أخلاقياً أو ثقافياً على غيرها من الحضارات أو الثقافات أو الأمم ، فمستقبل البشرية مرهون بالاحترام المتبادل ، والتخلى عن رواسب التمييز بكل أشكالها ، والتسليم النهائي بأن إنكار الخصائص الثقافية أو الحضارية لشعب من الشعوب إنما هو نفى لكرامة هذا الشعب وكرامة الإنسانية جمعاء .

الهوية المتفتحة هى تلك الهوية التى تحقق أكبر قدر من التوازن والتفاعل والتناغم بين مكوناتها الأساسية وذلك دون أن ينفى عنصر من عناصر هذه المكونات غيره ، أو يختزل وجوده أو يقوم بتهميشه. فمثلا المكونات الأساسية أو ثوابت

الهوية الثقافية المصرية تتضمن تجاور العنصر الفرعوني فى تواصله مع العنصر المسيحي وفى حضور العنصر الإسلامي العربي شريطة أن يتصف هـذا التجـاور بالتسـامح والتفاعل واحترام كل عنصر للآخر .

أما الهوية المنغلقة أو الهوية الممزقة نقيض الهوية المتفتحة ، وتبـدأ الهويـة فى الانغلاق عندما يسعى عنصر إلى الهيمنة وإلغاء ما يقابله أو تهميشه لصالحه وهو مـا يظهر عند بعض المتطرفين سياسياً أو قبلياً أو حتى دينيا ، حيث أنهم يعيشون فى وهم العودة إلى الماضي وهم غير مدركين أن التاريخ يمضى إلى الأمام ولا يرجع إلى الوراء . فالمتشددون دينيا يتوهمون أنهم يملكون الحقيقة الكاملة ويحتكرونها وأن ما عـداهم غارق فى ضلالة الجهل والإثم والكفر ، وغير مدركين أن الكمـال لله وحـده وأن الإسلام لم يزدهر إلا بالتسامح والتعدد والتنوع ، وأن طلب العلم فريضة حـتى لـو كان فى الصين .

٧)التنوع الثقافي ودوره فى مواجهة التعصب والاستبداد :

للتنوع الثقافي دور فى خلق مستقبل يخلو من التخلـف والتعصـب والظلـم والاستبداد والاستغلال والقبح ، كما ان له دور فى تذوق المتع الجمالية ، وطالمـا أن كل الثقافات تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ، فليست هناك ثقافة جامدة تستعصي على التغير أو التغيير ، فكل الثقافات فى حالة حركة مستمرة بتأثير قوى خارجية وداخلية على السواء ، وحالة البشر إلى العيش معاً فى سلام تؤدى إلى احترام كل الثقافات أو على الأقل الثقافات التى تقدر التسامح واحترام الغير ، أما الثقافات الـتى لا تقـدر التسامح ولا تحترم الغير فلا سبيل إلى تقدم البشرية إلا بإدانتها وعدم التهاون معهـا لأنها ثقافات تزرع البغضاء وتؤدى إلى الصراع الذى يهدد البشرية ، لذا فإن ثقافات التسامح هى تلك الثقافات التى تعمل على تشجيع الاختلافات .

كما أن تعدد وتنوع الثقافات يضيف إلى الثروة المتراكمة من الخبرات البشرية ، ويؤكد على المرونة والتسامح فى تقبل الآخر واحترام حق الاختلاف . فلا يمكن لأى ثقافة أن تعرف نفسها إلا بالمقارنة بغيرها . فمبدأ الهوية لا يكتمل فى غيبة مبدأ الغيرية ، فالثقافة لا تدرك خصوصيتها إلا فى علاقتها بثقافة أو ثقافات مغايرة ، حيث تؤدى هذه العلاقة إلي التعرف على نقاط قوتها وضعفها بالقياس إلى تأثر الثقافات .

٨)الهوية الثقافية فى عالم ما بعد الاستعمار الاستيطاني :

من أهم التحديات التى تواجه الهوية الثقافية قوة الدولة الاستبدادية وقوة الدولة الدينية . وهما قوتان متضادتان إلا أن لهما تأثير سلبي على الهوية الثقافية .

فهناك العديد من المفكرين العظام ضحايا السلطة حيث تعرض العديد منهم لأبشع مظاهر الاستبداد كالقتل والسجن ودس السم والتعذيب حيث ما تعرض له أبى حنيفة النعمان فى عهد المنصور (١٣٦ – ١٥٨ هـ) وما يقال عن دس السم لابن الرومي فى عهد المكتفى (٢٨٩ – ٢٩٥ هـ) ومقتل محمد ابن داود الجراح ، والتمثيل بجثه " الحلاج " بعد صلبة عام ٣٠٩ هـ ، وتعذيب أبى الفضل البلخى بتهمة الإبداع حيث وصل القمع إلى درجة الرعب من الحضور أمام الخليفة أو السلطان . ورددت الأمثال " السلطان من بعد عن السلطان " وامتد الرعب المقترن بأدوات السلطان من " العسس " الذين يتمثل فى حضورهم رعب العامة من سطوة السلطة الغاشمة إلى ترديد أقوال وأحاديث منها ما روى عن " سفيان الثوري " من قوله " إذا رأيتم شرطيا نائما عن صلاة فلا توقظوه لها ، فإنه يقوم يؤذى الناس " ، وربما تكون هذه الرواية للدلالة على كراهية الشرطة بوصفها ذراع الدولة التسلطية في البطش والقمع . كما تشير كتب التراث إلى مدى بطش بعض الخلفاء بالمبدعين والمفكرين باعتبارهم مصدراً للفتنة سواء عن رأى شخصي ، أو عن وشاية

، أو عن تفسير سلبي لبعض ما أبدعوه من آراء فكرية أو سياسية أو فلسفية أو رؤى صوفية ، وهى نماذج بالغة الدلالة على مدى تأصل قمع السلطة (الدولة) في التراث . وهو ميراث اعتمدت علية الدولة الاستبدادية الحديثة التى استندت إلى طبائع الاستبداد المتجذرة تراثياً ، والمتأصلة في امتدادها إلى بداية العصور الحديثة أو قل ما زالت حتى الآن . حيث نلاحظ مشكلات التعصب الدينى والتعصب القبلى والليبرالية المتوحشة وغيرها من المشكلات المتجذرة .

منها على سبيل المثال طرد الشيخ على عبد الرازق من منصبة القضائي وتجريدة من الشهادة الأزهرية لقيامة بنشر كتاب عن الإسلام وأصول الحكم عام ١٩٢٥ حيث إن هذا الكتاب كان ضد الدعوة إلى تنصيب الملك فؤاد المعروف باستبداده خليفة للمسلمين بعد سقوط الخلافة العثمانية ، ومنها أيضا قيام جامعة القاهرة بعزل محمد خلف الله أحمد لأنه خالف التقاليد واجتهد اجتهاداً متطرفا عندما ذهب إلى أن القصص الديني فى القرآن قصصي فني يراد به العظة والعبرة ، لا مطابقة واقع التاريخ ، كما صدر حكم قضائي جائر على نصر أبو زيد من جامعة القاهرة ، وإلغاء أطروحة تغريد عنبر عن القراءات فى جامعة الإسكندرية .

واستمرت الأجهزة القمعية للدولة فى ممارسة قمع حرية الفكر والاجتهاد والإبداع ففي الحكم العسكري الناصري التى بدأت ١٩٥٤ تم طرد أكثر من خمسين استاذا جامعيا ، كما هاجم أعضاء مجلس الشعب رواية أنف وثلاثة عيون لاحسان عبد القدوس ، ورواية شئ من الخوف لثروت أباظة . وكذلك رواية أولاد حارتنا لنجيب محفوظ التى ظلت حبيسه الأدراج منذ عام ١٩٥٩ إلى أن حصلت على جائزة نوبل عام ١٩٨٨ . فالسلطة بشكل عام أكثر عنفا مع صفوة العقول المصرية ، والتى تم سجنها فى المعتقلات المصرية من عام ١٩٥٩ حتى عام ١٩٦٤ .

أما فى النظام الساداتى فقد كان يهدف هذا النظام إلى الانقلاب على الـــزمن الناصري ، فسعى إلى عصر الانفتاح ، وتم الاستعانة بجماعة الإخوان المسلمين الـــتى أخرجها السادات من المعتقلات الناصرية سعياً إلى التحالف معها للقضاء على بقايـــا النظام الناصري فقضوا عليه فى حادثة المنصة . كما حدث فى عهد السادات ثـــورة الخبز عام ١٩٧٧ ، وبدأت عمليات التعصب الدينى باعتباره الملاذ الذي يسعى إليـــه المطحونين فى الدنيا وسعوا إلى القضاء على مؤسسات المجتمع المدني ، وقد نصـــبت جماعة نفسها باعتبارها المحتكرة الوحيدة لحقيقة الدين وتحكم على من يختلف معهـــا بالوقوع فى الكفر والاثم والخطيئة ، ولقد بدأت هذه الجماعات بعملية الاغتيـــالات للعلماء الاجلاء ، والمفكرين كمحاولة اغتيال مكرم محمد أحمـــد ونجيـــب محفـــوظ والسياسيين كرفعت المحجوب ورجال الشرطة .

وفى ظل هذه الظروف تصاعدت عمليات التعصب الدينى / وتصاعد ســـطوة الحكم الاستبدادي بل وأيضا الفساد القضائي حيث مقاضاة المبدعين بتـــهم زائفـــة هدفها قمع الإبداع وترويع المثقفين المدافعين عن الدولة المدنية وربما كانـــت قضـــية نصر أبو زيد وجمال الغيطانى خير نماذج لهذا الفساد .

وفى عهد مبارك وصل الاستبداد بالعقول المصرية إلى منتهاها ، لدرجـــة أدت بأفضل العقول المصرية إما إلى الهجرة إلى الـــدول الأوربيـــة والأمريكيـــة وتحقيـــق طموحاتهم ، أو إلى الهجرة غير الشرعية والغرق فى المحيطات ، أو إلى العمل فى الدول العربية وإغراقهم بعبارات وسفن متهالكة ، وإما إلى الـــزج فى الســـجون وتلفيـــق الاتهامات التى يبدع فيها رجال النسق القانونى سواء على المســـتوى التشـــريعى أو التنفيذى أو حتى القضائى إلى أن قامت ثورة ٢٥ يناير والـــتى وصـــلت إلى انتـــهاء المرحلة الأولى من الانتخابات ونأمل فى القضاء على كل مظاهر الاستبداد ومحاســـبة كل من ساهم فى إحياء تلك المظاهر .

إلا أن ما نعانيه نحن العرب يكمن فى عداء السلطة لإبداع العقل العربى ، فالسلطة لا تتيح الفرصة للعقل العربى أن يكشف عن معدنه ويساير التغيرات الحديثة ، ولعل ما واجهته مصر فى كيفية إزالة أكبر مانع تاريخى وهو خط بارليف، وكيف أن العقل المصرى استطاع أن يزيل هذا المانع بالماء . ولذا فان الذى يجب ان نهتم به هنا أن القوى الداخلية من الجماعات المتطرفة وهى السلطة تمثل الخطر الحقيقى ، أكثر من القوى الخارجية حيث إن قدرة العقل العربى عجيبة وقادرة على استيعاب التراكم الحضارى ثم تجاوزه بعد ذلك .

أن المآسي التي نعانى منها نحن العرب ذلك العداء بين السلطة والمثقف ، فالسلطة ترفض أن يقوم المثقف بدوره فى نقد الأوضاع المحيطة به ، وهذا ناتج عن عدم إدراك السلطة أن هذا هو دور المثقف الجيد ، فمسالة تمرد المثقف لا تعنى أن يكون المثقف معارضا على طول الخط ، وأن ذلك لا يمنع أن يكون هناك تعاونا بين السلطة والمثقف . فالدور الأساسي للمثقف هو التعاون مع الدولة باعتباره عضوا فى المجتمع ، وأن هذا التعاون لا يعنى النفاق أو التملق أو محاولة تبرير القرارات التى تأخذها الدولة بل علية أن يقف من الدولة موقف الناقد وعلى الدولة أن تفهم هذا الدور وترحب به .

لقد كنا فى مصر قبل ٢٥ يناير نطبق سياسة تسيس الثقافة بمعنى أن يكون المثقف خادماً للحزب الوطنى ولمبارك وعصابته الإجرامية وكانت تتردد عبارات طبقا لتعليمات مبارك وسوزان وجمال ووزير التعليم ورئيس الجامعة وناظر المدرسة والعمدة وغيرهم ممن يجلسون على كراسي السلطة ولا يفهمون . إلا انه جاء الآن الوقت الذى يجب فيه أن نطبق سياسة تثقيف السياسة فى هذه المرحلة الانتقالية حيث أن ذلك يسقط الحاجز بين السلطة والسياسة . وتثقيف السياسة لا يعنى أكثر من إتاحة هامش ليس فقط للمثقف ولكن من خلال استقلالية لا من خلال استتباعه ،

لان استتباع المثقف يلغى دوره ووظيفته . فنحن فى حاجة إلى المثقف اكثر من حاجة الدول المتقدمة ، لان المثقف فى بلادنا المتخلفة هو حامل الوعى لضرورة هذا التقدم ، فإذا التقى المثقف أى التقى الوعى بضرورة التقدم ، فان المجتمع يتقدم بقدر الحاجة إلى التقدم ، والحاجة إلى التقدم لا تكون إلا بمقدار الوعى بها وحامل هذا الوعى هو المثقف ، فبالأمس كانت تقع المسئولية على الحزب الوطنى فباع البلد ومقدراتها وتخلفت ثقافتنا وظهرت الشيخنة والسلفنة والشيعنة والنصرنة والأمركة والغربنة والاوربة والقبلنة والشخصنة والنرجسة والهمبكة والفشخرة والنفقنة والفهلوة والدردحة والروشنة ... الخ ، أما اليوم فنحن نطالب بأن تقع مسئولية الإبداع الثقافي على المثقف وعليه أن يتحمل هذا الدور بأمانة ولا خيار لنا إذا أردنا أن نحافظ على هويتنا .

٩)مشكلة التحول من النظام التسلطي إلى التعددية

هناك رؤى سياسية متناقضة على رأسها رؤيتين وهما الرؤية العلمانية المدنية التي تنطلق من ضرورة فصل الدين عن السياسة ، والرؤية الدينية السلفية التي ترى أن الإسلام هو دين الدولة وبين القطبين آراء ورؤى متعددة تقترب أو تبتعد من الرؤيتين بما يخلق صراع يعطل وربما يوقف الوصول إلى الديمقراطية .

فكافة التيارات السياسية تسعى للقضاء على النظام لاستلام السلطة دون أن يكون لها مشروع سياسي عصري قادر على أن يخلق لها قاعدة شعبية جماهيرية تؤمن بمبادئها ومنطلقاتها ، وكافة التيارات السياسية يفتعلون مشكلات معتقدين أن القضاء عليها مرتبط بضرورة استلام السلطة .وأصبحت الأفكار كالأحجار بتعبير العلامة أحمد زايد أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة القاهرة .

ولمناقشة هذه المشكلة نعود إلى أزمة الهوية عند الشباب المصري ، فالشباب يعد عامل اجتماعي واقتصادي وسياسي مستقل ، ولقد كان الشباب دائما طليعة الحركات الاجتماعية والعنصر الفعال فى الانتفاضات والثورات ولابد أن نعرف أن الشباب يمثل جماعة اجتماعية لها ثقافتها الفرعية الخاصة ، فلقد أدى طول فترة التعليم إلى أن يكون لدى الشباب وقت فراغ طويل ما داموا متحللين من المسئوليات فى العمل والأسرة ، بما أدى إلى تجمع الشباب فى مجموعات ضخمة فى كافة محافظات مصر وعلى رأسها ما يحدث فى التحرير ويدخلون فى مواجهات مع الشرطة وينددس بين الشباب من ناحية وبين الشرطة من ناحية أخرى بلطجية محترفين يشوهون تلك العلاقة ٠كما هو حادث حاليا فى موقعة الثوار والباعة الجائلين ٢٩ / ١١ / ٢٠١١ ، والمطالبات الفئوية المتجددة ، والتي يبدو أنها منظمة حيث قطع الطرق والقتل والخطف ، وذلك كله بهدف تاخير عملية التحول الديمقراطي والرغبة الشديدة في العودة إلى النظام الدكتاتوري .

ويبدو أن المراهقة الممتدة بين الشباب المصري تؤدى إلى ما يمكن أن نطلق علية تشتت الهوية identity diffusion ، وفى ظل تضاؤل الفرص لتحقيق الذات الاقتصادية نتيجة للازمة الاقتصادية فى المجتمع ، فإن أزمة الهوية لدى الشباب أصبحت مظهرا لمرحلتهم ٠

وتتبلور أزمة الهوية فى المجتمع المصرى حين تتحول إلى حركات سياسية واجتماعية احتجاجية ، ولقد استطاعت المجتمعات الرأسمالية أن تقوم باحتواء الاحتجاجات الراديكالية وتحويلها إلى حركات ثقافية من خلال التسامح القمعي Repressive tolerance ٠ أما فى مصر حيث نجد الدولة التسلطية فهي تمارس الاستراتيجيتين التسامح القمعي ، والقمع المباشر ، فهي تستخدم التسامح القمعي طالما أن الحركات الاحتجاجية لا تهدد شرعية النظام ، ومن ثم

تعرض علينا وسائل الإعلام الرسمية بعض الشباب الثوار الذين يبدو أنهم يرفضون الانتخابات لكي يتم عرض آرائهم فى صورة استهلاك ثقافي باعتبار أنهم يعبرون عن رؤية خاصة للعالم تختلف مع رؤية العالم التي يصدر عنها النظام . وفى ظل تأجج ثورة الشباب يوم السبت ٢٠ نوفمبر ٢٠١١ حيث تبنوا أساليب التعبئة الجماهيرية والعنف بهدف عزل الحكومة والمجلس العسكري هنا يتم استخدام القمع المباشر ، والذي يتم حاليا قتل عدد من الشباب الثائر . وبعد احتواء الموقف وتشكيل حكومة جديدة والاهتمام بالانتخابات حدثت موقعة الثوار والباعة الجائلين .

وأمام تعدد الرؤى وتناقضها فمنها من يعد علمانيا من ناحية ومنها الآخر ما يعد مقدساً من ناحية أخرى . ويدخل الجميع فى حيرة .

١٠)دور العولمة فى خلق ثقافة الاستهلاك الاستفزازى

يبدو أن للنظام الإعلامي دور فى إطار توظيف تكنولوجيا الاتصال ووسائله فى عملية خلق الاختراق الثقافي بالدعوة والترويج لثقافة الاستهلاك ولمنتجات السوق العالمية مستغلا الأمية الهجائية والأمية الثقافية ، والمشاهد للإعلانات التي تبثها الفضائيات حتى القنوات الرسمية يتيقن من دور الإعلام فى تفشى ثقافة الاستهلاك كإعلان النية محلها القلب . وإعلان حريصة بتكلم مين وهى كلها إعلانات تستغل سذاجة المصريين لدرجة ادت الى ما أطلق عليه الفجوة الأخلاقية الناتجة عن سوء استخدام التكنولوجيا .

كما أنه فى ظل العولمة فإن الانفتاح على الاقتصاد العالمي يؤدى إلى تدفق رؤوس الأموال من الخارج فى صورة قروض تؤدى ظاهرياً إلى رواج اقتصادي كبير لفترة محدودة دون الاستناد على قاعدة إنتاجية متينة قادرة على توليد الدخل المنتظم والحفاظ على مستوى الرفاهية والرواج على أسس دائمة ومتواصلة ، وفى الوقت

نفسه يتم تهريب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج كنواب القروض ونواب الكيف ونواب تجارة الأسلحة ونواب سرقة أراضى الدولة ونواب بيع القطاع العام ونواب السمسرة ... الخ . ويبدو هنا دور العولمة والرأسمالية المتوحشة فى خلق ثقافة الاستهلاك من خلال إعداد جمهور مستعد لاستهلاك السلع الرأسمالية ونشر مضامين الثقافة الغربية .

١١) دور العولمة في خلق الثقافات المتناقضة وزعزعة الهوية

وعلى الرغم من أن البنك الدولي مشغول ظاهرياً بقضية العدالة والحد من الفقر ، إلا أن الواقع يشير إلى زيادة عدد الفقراء ونسبتهم فى العالم حيث إن دخول الفقراء تذهب إلى الاستهلاك فى حين أن دخول الأغنياء تذهب إلى الإدخار والاستثمار بما يحقق مقولة أن العولمة تؤدى زيادة إلى الفجوة بين الأغنياء والفقراء حيث يزداد الأغنياء غنى ويزداد الفقراء فقراً وما ينطبق على الأفراد ينطبق على دول الشمال الغنى ودول الجنوب الفقيرة والعلاقات غير المتكافئة بينهما .

ومن هنا أدت العولمة إلى خلق ثقافتين متناقضتين ثقافة النخبة أو الصفوة أو الثقافة العالمية من ناحية وثقافة الجماهير الشعبية أو الثقافة المحلية من ناحية أخرى ، مما أدى إلى ظهور تيارات ليبرالية متطرفة تدعو إلى الهروب من التخلف ، وتيارات سلفية أكثر تطرفاً بدعوى الحفاظ على التراث وخصوصيته العرقية أو الدينية أو التاريخية أو القبلية ، وعلى أية حال فإن حركات التطرف منتشرة بكافة أشكالها فى أجزاء كثيرة من العالم . وهو نتاج لآليات الهيمنة الرأسمالية .

ومن هنا يمكن القول أنه على الرغم من أن العولمة تدعو ظاهريا إلى التوحيد، إلا أن الواقع يشير إلى أنها أدت إلى التفكك حيث ظهرت تيارات ليبرالية تنادى بزواج المثلين وبإحياء ديانات غير حقيقية ، كما ظهرت تيارات سلفية بل وتيارات

شيعية لاول مرة في تاريخ مصر يوم عاشوراء نوفمبر ٢٠١١، ونزعات قومية كـــرد فعل لعملية العولمة ودفاعا عن الهوية والانتماء الوطني التي بسبيلها إلى الضياع .

وإن الاحتكاك الثقافي بين التيارين المتناقضين لن يؤدى إلى تلاقى ثقافي بل إلى صراع ثقافي يؤدى إلى تفكك وانهيار تفكك وتنهار الثقافة الأضعف بما يترتب عليـــة خلق إشكالية على صعيد الهوية وعلى نمط الحياة الاجتماعية ، وأن فقدان الاســـتقرار يشكل المصدر الخفي لضياع المجتمع وتجزئته .

فالحداثة تنتزع شرعية الفكر السلفي ، وهذا أمر ترفضه الثقافات التقليدية بمـــا يؤدى إلى خلق عوامل التفكك والازدواجية وضياع الهوية حيث أدت الحداثـــة إلى عودة الأيديولوجيات العنصرية فى القرن التاسع عشر وإعادة إنتاج التفرقة بين المدنية والبربرية لتبرير الاستعمار الغربي لشعوب العالم الثالث ، ولقد كان خطاب الحداثـــة يؤكد على أن الغرب هو المصدر الأساسي للقيم الإنسانية الصحيحة مع تبنى نظـــرة دونية للثقافات والحضارات الأخرى حيث يرى برلسكونى أن الحضارة الغربية أسمى من الحضارة الإسلامية ، كما ابتدع هنتجتون الصراع بين الحضارات .

أن التغيرات الكبرى فى تاريخ الإنسانية لا تحدث فجأة ، ولكنها تبرز فى نهاية طريق طويل من الخبرات الكمية التراكمية حيث يتحول التراكم الكمـــي إلى تنـــوع كيفي ويخلق فوضى طليقة وهيمنة مقننة . فلقد سقط الاتحاد السوفيتي الذى رفـــع شعار الماركسية والديمقراطية الاجتماعية بعد صراع دامي طوال القرن العشرين مـــع الولايات المتحدة ومعها دول الغرب التى رفعت شعار الرأسمالية والديمقراطية السياسية ، سقط هذا الصراع وانتهت الحرب الباردة التى كادت أن تؤدى إلى اشتعال حرب ذرية . كما حدث تحول من نموذج المجتمع الصناعي إلى نموذج مجتمـــع المعلومـــات

المعلوماتى والذي يتحول بشكل تدريجي ليصبح مجتمع المعرفة مصاحبا لتحول الاقتصاد إلى اقتصاد المعرفة .

فكما قام الاتحاد السوفيتي بممارسة عمليات قسرية وقهرية من أجل ثقافتها الشيوعية ، حيث كانت تقوم بعمليات تهجير قسرية لمجموعات واسعة من السكان ، وكان يقتلعهم من مواطنهم الأصلية ويوطنهم فى أقاليم أخرى ، ومن هنا قامت ثورة الخصوصيات الثقافية ، وطالبت هذه المجموعات بالانفصال عن الوطن الأم وتحقيق الاستقلال الكامل ، وقد تم ذلك سواء بالتفاوض أو بالعنف أو بالحرب .

وعقب انهيار العالم الشيوعي ، وجدت موجات التأكيد على الخصوصيات الثقافية متنفسا لها ، وهو أمر متسق مع ما شوهد فى العالم بأكمله منذ عقود ، لما يطلق علية ثورة الأعراق ـــ فكل جماعة عرقية بدأت تبحث عن جذورها وتبرز ملامحها الثقافية المتميزة . هذه الثورة العرقية أشعلت النار فى البلقان ، كما أشعلت الحرب الأهلية المميتة فى الصرب ، حيث ظهرت شعارات التطهير العرقى مما أدى إلى التدخل الدولي الذى حاول أن يحاصر موجات الفوضى المتدفقة فى أوربا خوفا من انفلات الموازين فى القارة بل وفى العالم أجمع ، كل هذا ناتج عن أيديولوجية العولمة التى كان يعتقد أنها الحل السحري لمشكلات الإنسان إلا أنها فى الواقع عولمة متوحشة صاغتها الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها أمريكا لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية والثقافية ، حتى ولو كان ذلك على حساب مصالح الدول النامية .

ومن علامات الفوضى العارمة فى المجتمع الدولى تآكل نفوذ وقدرات الأمم المتحدة ممثلة فى مجلس الأمن ، حيث استطاعت أمريكا أن تجمد مجلس الأمن وتسلب سلطاته ولعل الحرب فى أفغانستان والحرب فى العراق والحرب فى ليبيا ومشروع الحرب فى إيران وسوريا الآن خير مثال للفوضى الدولية المعاصرة ويضاف إلى ذلك

تجميد إسرائيل لكل اتفاقياتها مع السلطة الفلسطينية بهدف عدم إقامة الدولة الفلسطينية .

ولقد أدت العولمة إلى حصار الدول القومية وتضييق دائرة نفوذها الاقتصادي لصالح المؤسسات الدولية كالشركات المتعددة الجنسيات والبنك الدولى والذي فرض سياسة التكيف الهيكلي بما ترتب عليه من أضرار فادحة للطبقة الوسطى والفقيرة فى عديد من الدول النامية ، وسيطرة السوق ، وتحالف الطبقات الرأسمالية مع رجال السلطة بما أدى إلى خلق ثورات الربيع العربي فى تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا .

التحول من شعار الشرطة والشعب فى خدمة النظام إلى شعار الشرطة فى خدمة الشعب ، هذا الشعار أدى بكبار رجال الشرطة فى مصر إلى تخاذلهم عن القياد بدورهم فى تحقيق الأمن فى المجتمع ، أطلقوا مرشدي الشرطة الذين هم فى الأصل بلطجية النظام إلى القيام بحرق المؤسسات الحيوية فى مصر بدأت بحرق كنيسة القديسين وزرع الفتنة بين قطبي الأمة المسلمين والمسيحيين ، وبين القبائل عرب وهوارة وأشراف وأمارة وفلاحين فى صعيد مصر ، كما حدث ذلك فى جرجا الصراع بين أولاد علام والحنيشات ، وأبناء بندر جرجا مع أبناء الريف ، والصراع بين أولاد يحيى وأولاد خليفة فى مركز دار السلام بسوهاج ، وصراع أبناء النوبة مع الشرطة وصراع القبائل المختلفة فى قنا .

إن المشكلة التى تواجهنا هي الأمية ولا يقصد بالأمية هنا الأهمية الهجائية الكتابية والقرائية بل الأخطر منها الأمية الثقافية ، هذا بالإضافة إلى بطش السلطات التى تواجه المثقف حينما يعبر عن راية وأيضا بطش مؤسسات المجتمع المدني ويمكن ملاحظة ذلك فى تعدد الرقابات السياسية والثقافية على الكتب والمجلات فليست

هناك قناعة لدى الحكومات بأهمية الثقافة . فطالما أن هناك فراغ ثقافي فى الوطن العربي فإن قانون الغازات الثقافية يقوم بعملة ، حيث ان هذا الفراغ يستدعى ما يملؤه ، فلا عجب إن وجدنا غيرنا جاء ليملأ هذا الفراغ انه قانون ملء الفراغ . ولذا فهناك ضرورة لمعرفة أننا كأمة نملك أضخم وأعرق تراث بين أمم وشعوب العالم ، ولذا فإنه لابد أن نتصالح مع التاريخ القديم ، فنحن لا نستطيع أن نفهم الإسلام إلا إذا رجعنا للجاهلية والى ما قبل الجاهلية ، لأن ثمة تراثنا قد يساعدنا على تفهم أنفسنا .

فالعودة إلى الماضي تساعدنا على معرفة هويتنا ، والشعوب التى ليست لها ماضي تخترع ماضيها ، ولكن قضية الماضي مشروطة بقراءة حديثة فنحن نريد الماضي معاصر لنا ، لا أن نتحول إلى معاصرين له ، فلا بد من العودة إلى الثقافة الفرعونية والثقافة القبطية والثقافة الإسلامية العربية حيث تبدو أهمية هذه العودة فى أنها تحافظ على الهوية الثقافية وتعمق الثقافة الحالية ، ويبدو أهمية التركيز على دراسة واحياء التراث القديم والاهتمام بالتراث الشفاهى والثقافات الفرعية .

فالنظام العالمي الجديد هو نوع من الهيمنة أو السيطرة الغربية وبالذات السيطرة الأمريكية على مقدرات العالم اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ، والذي يهمنا هو الجانب الثقافى من الهيمنة الأمريكية ، وهذا أمر واقعي سواء أردنا أم لم نرد ، حيث أن أمريكا تملك أكبر قوة فى الإعلام ، وأكبر قوة فى نشر الإعلام والثقافة فى كافة أنحاء العالم . حيث تسعى أمريكا إلى تهميش الهويات فى العالم بأكمله ، وهو أمر لا نخشاه نحن العرب فقط بل والأوربيين أيضا ، فعلى الرغم من أن أمريكا ليست لها خصوصية ثقافية لأنها مكونة من شعوب وأعراق ولغات وأجناس كثيرة فلا توجد فى الحقيقة هوية أمريكية ، ولكن تأتى هذه الهوية من اختراع تعرض أمريكا للخطر . فلكي تحافظ أمريكا على هويتها يجب أن تصطنع لنفسها أعداء حتى يتماسك

المجتمع الأمريكي ولعل ما حدث من قبل فى فيتنام وروسيا وأفغانستان والعراق وما يحدث حاليا من عداء لإيران وسوريا يوضح هذه الحقيقة .

١٢) الإعلام الإليكتروني ومسألة الهوية :

إن ضعف الجهاز المناعي داخل المجتمع تجعله يفقد القدرة على المحافظة على بقاء حياته التراثية التى من المفترض أن تقف أمام التحديات الخارجية . فالفضاء الإلكتروني يسهم فى تشكيل عقلية المواطنين بل ويزيف وعيهم ويخرب أفكارهم ، فالفضاء الإلكتروني يستنسخ عقليات للانحياز والتبعية وتتسم بغياب الفكر الوطني وهى مستعدة لتهميش ثقافتها المحلية وتبدل قيم المواطنة والانتماء بقيم كونية لا تعترف بالخصوصية الثقافية .

فى ظل ذلك تشكلت منظومة قيميه جديدة تحمل بين طياتها تناقضات تجمع بين دعاوى إنسانية معلنة وإجراءات تعسفية فى التطبيق ، فهي على الرغم من دعوتها للتعايش وقبول الآخر ونشر العدالة وترسيخ الديمقراطية وممارسة الشفافية وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان ، فإنها تنشر واقعيا الحروب والصراعات وعدم التكافؤ بين الشعوب ، والتحير لشعوب على شعوب أخرى وهنا تصبح مصطلحات ومقولات المساواة والعدالة وعدم التفرقة بين دين وآخر أو بين شعب وآخر هي مجرد أمور لا معنى لها فى ظل واقع يسوده عدم التكافؤ وتستخدم الدول الكبرى ما يسمى بحق الفيتو .

فهناك دور معلن وظاهري ودور خفي وغير معلن لثقافة العولمة والتي تنكر على الشعوب الاحتفاظ بخصوصياتها الثقافية والمحافظة عليها من الانقراض والتهميش

، فثقافة العولمة لا تعترف إلا بثقافة الغربنة وثقافة الأمركة باعتبارها الثقافة المثالية التى يجب أن تسود العالم .

فثقافة دول المركز يجب أن تسود ثقافة دول الأطراف ، وعلى أية حال فان إنسان العالم الثالث يعيش حالة تناقض فكرى بين ثقافتين الثقافة التراثية والثقافة المعاصرة بما يمكن أن تستحضر نظرية الانومى عند دوركايم حيث يعيش الإنسان فى العالم الثالث حالة الأنومى يفتقد فيها ثقافته ويتناسى حضارته وتختل معاييره فى الحياة فيظل حائرا بين ثقافته التقليدية والأخرى ثقافة المعاصرة ، الأولى تنشأ عليها ونهل منها معاييره وأخلاقياته واقتحمت الثانية عالمه فأبهرته بحداثتها وبما تقدمة من سلع ثقافية أنتجت فى دول المركز . فالثقافة التراثية تشكلت من عبقرية المكان ، والثقافة المعاصرة تأسست على عبقرية إلغاء المكان ، فأصبح إنسان العالم الثالث يحمل ازدواجية التعايش والصراع ، فأنقسم الناس إلى فرق ومذاهب تقع على متصل يجمع بين طرفية التأييد الكلى من ناحية أو الرفض الكلى من ناحية أخرى ، وبينهما من يتبنى الوسطية بدرجاتها المتباينة (الواضحة أو المشوهة) ، حيث ظهرت حالة الاغتراب لإنسان العالم الثالث الناتجة عن الانفصال عن خصوصية واقعة أو الانعزال عن العالم .

الفصل السادس

العولمة والهوية الثقافية

العولمة والهوية الثقافية

١ - العولمة والهوية : -

لقد أفلحت تيارات العولمة فى فرض نفسها على كل مظاهر الحياة اليومية بشكل أو بآخر، ولقد ترتب على ذلك تغير الكثير من أنماط السلوك والقيم والأخلاقيات المتوارثة وفرض أفكار وقيم جديدة ومستوردة من المجتمعات والثقافات المهيمنة وخلقت بذلك شكلاً جديداً من الاستعمار الفكرى الذى يتخفى تحت شعار التقارب بين الشعوب والثقافات.

ولقد أدت كثافة الاتصالات وتبادل التأثيرات الاجتماعية والثقافية إلى تقليص واختزال مفهومى الزمان والمكان، وكان لذلك آثار واضحة فى التغيرات التى طرأت على شخصية الفرد ونظرته إلى نفسه وإلى الآخرين، وإعادة تشكيل العلاقات الإنسانية على أسس ومبادئ جديدة تكشف وتعبر عن تراجع الفوارق المميزة للأفراد والجماعات وشحوب مقومات الهويات الخاصة، وأصبح الإنسان المعاصر يواجه مشكلة البحث عن هوية فى عالم تختلط فيه

النظم والقيم واللغات والثقافات، وتتعرض فيه الخصائص والمقومات المتمايزة لعوامل ومؤثرات تحاول أن تحل التشابه والتماثل والتجانس محل الاختلاف والتباين والتغاير الذى عهدته الانسانية خلال تاريخها الطويل، وهو ما يترتب عليه صراعات صريحة أو مستترة بين قوى التغيير التى تحملها تيارات العولمة، وقوى المحافظة على كل ما هو تقليدى ومألوف.

وتعد الهجرات البشرية الواسعة أحد متطلبات ونتائج العولمة، حيث يرتبط بتلك الحركات والهجرات العديد من التغييرات فى التركيب السكانى والبناء الاجتماعى والثقافى فى المجتمعات التى تتعرض لتلك الهجرات الواسعة. فالمهاجرون يحملون غالباً التقاليد وأساليب الحياة وأنماط القيم السائدة فى مواطن إقامتهم الأصلية، وكثيراً ما تتعارض هذه الأساليب والأنماط السلوكية والأخلاقية مع ما هو سائد فى المجتمعات الجديدة بحيث يصعب تقبلها والتكيف معها تماماً ، وإن كان يحتم عليهم مسايرتها حتى تستقيم حياتهم اليومية، وذلك فى الوقت الذى تعمل وسائل الإعلام والاتصال الحديثة والمتطورة على الإبقاء على

العلاقات التقليدية بين هؤلاء المهاجرين ومجتمعاتهم وأوطانهم الأصلية، مما أدى إلى قيام نوع من الإزدواجية فى مشاعر الانتماء والتوزع العاطفى بين مجتمع الأصل ومجتمع الإقامة الجديدة، وإلى اضطراب الشخصية التى أصبح من الصعب فهمها والتعامل معها، ومعرفة اتجاهاتها ومطالبها ونظرتها إلى الأمور وتقييمها للأشياء فى ضوء الأوضاع الجديدة وحدها، أو بالرجوع إلى ثقافة المجتمع الأصلى وحدها، وإنما يتطلب الأمر العودة إلى الثقافتين والمجتمعين معاً، بل وقد يتطلبان الرجوع إلى مجتمعات وثقافات أخرى عاش فيها هؤلاء المهاجرون من قبل وتأثروا بأساليب العيش مما زاد من تعقد شخصياتهم وارتباك علاقاتهم بالآخرين.

٢ - ما انماط الهوية ؟ وكيف تتكون الهوية ؟؟ وكيف تتغير ؟ وما آثار ذلك التغيير ؟

تميز سوزان جرينفيلد SUSAN Greenfield فى كتابها البحث عن هوية فى القرن الحادى والعشرين the qeuest for jdentity in the 21st century بين ثلاثة أنواع أو أنماط من الهوية :-

النمط الأول : **يتعلق هذا النمط بالأشخاص الذين يعتقدون أنهم** " مهمون بالنسبة للآخرين، **وهؤلاء يتصفون بالقدرة على التفكير والعمل.**

النمط الثانى : **يتعلق هذا النمط بالأشخاص الذين يدركون أنهم** " لا شئ بالنسبة للحياة" **ولذا فهم يتصفون بالسلبية واللامبالاة وعدم الاهتمام بشئ، كما أنه ليس لديهم القدرة ولا الرغبة فى التفكير والعمل.**

النط الثالث : **يتعلق هذا النمط بالأشخاص الذين يرون أنهم** "لا يختلفون فى شئ عن غيرهم من أفراد المجتمع"، **ولذا فهم أشبه بأى شخص آخر وأن قدراتهم وإمكاناتهم تنحصر فى العمل دون التفكير والتأمل، وأن عقولهم جامدة ومصبوبة فى قوالب صلبة ومحكمة بحيث تمنعها من الإنطلاق.**

وتخضع هذه الأنماط الثلاثة للهوية لتأثير التكنولوجيات الرقمية التى تتدخل بطرق مختلفة ودرجات متفاوته فى تشكيلها، فعقل الطفل الصغير بعد الولادة يكون مجرد جهاز استقبال سلبى يتلقى كل الأحاسيس والمؤثرات، ثم يبدأ تدريجياً فى تنظيمها وتكوين ارتباطات بينها، مما يجعله فى

آخر الأمر يصل إلى المفاهيم والتصورات والأفكار التى تكون شخصيته الخاصة التى يتعامل بها مع الناس، وتحدد له سلوكه ونظرته إلى العالم وموقعه من الوجود كله، لكن المستجدات والمتغيرات التكنولوجية تتدخل بشكل واضح فى تغيير الأوضاع التقليدية مما يؤدى إلى ظهور اختلافات فى تكوين الشخصية وتراجع معالم الهوية الثابتة المستقرة التى يفتقدها الكثيرون فى العالم المعاصر.

إن البحث عن هوية جديدة فى هذا العالم المتغير يفرض على الإنسان الاشتباك فى صراعات عنيفة مع الأفكار والسلوكيات والقيم الجديدة التى يصطدم بها سواء فى المجتمع الجديد الذى قد يهاجر إليه أو المعلومات المتدفقة التى تنهال عليه من وسائل الإعلام والاتصال الرقمى، وكلها تفرض عليه ارتياد عوالم غريبة ومجهولة لديه ويضطر معها إلى أن يلتمس طريقه وسط عالم ملئ بالمتناقضات.

وليس من شك فى أن الميزة الأساسية التى ينفرد بها الإنسان عن غيره من الكائنات الحية هى القدرة على التكيف مع الأوضاع المتغيرة حتى لا تحدث فجوة فى حياته وتعامله مع الواقع الجديد. فالعقل الإنسانى سريع الإدراك

لما يحدث من تغيرات وتقلبات يتعين مواجهتها والتأقلم معها بالسرعة المطلوبة، وربما كان اهم تغير فى سلوك الإنسان نتيجة لاستخدام أساليب الاتصال والمعرفة الرقمية هى سرعة الفعل ورد الفعل والتجاوب مع هذه الوسائل، وعلى الرغم من أهمية هذا التفاعل، فإن له تأثيراته السلبية على الذاكرة والخيال، واحتمال أن يفقد الإنسان السياق والمحتوى نظراً لاختلاط الواقع الحقيقى بما يراه أو يقرأه على الشاشة، فارتباط البعض كلية بشاشة الكمبيوتر التى تشكل عقولهم وتفكيرهم، وتفرض القيود عليهم وتؤدى إلى ضمور خلايا مخهم، ويعانى الإنسان الذى يعزل نفسه أمام شاشة الكمبيوتر أو التلفزيون بما يمكن أن نطلق عليه بوهم الصدق، حيث تحل الصورة التى يراها والمعلومات التى يقرأها – على الرغم من امكانية زيفها – محل العالم الحقيقى، أو حقيقة العالم التى كان يمكن ان يدركها عن طريق الخروج من تلك العزلة التى فرضها على نفسه، وعن طريق الاحتكاك بالآخرين وهذه هى خطورة إدمان الاعتماد على وسائل الاتصال والمعرفة الرقمية الحديثة التى

توفر قدراً هائلاً من المعلومات وتؤدى فى الوقت ذاته إلى حدوث انفصام فى الشخصية وشحوب الهوية.

وعلى أية حال فسواء كان الاتصال بين الشعوب والثقافات والبشر يتم عن طريق الاحتكاك المباشر، الناجم عن الحراك الفيزيقى للسكان أم عن طريق الاحتكاك الفكرى من خلال وسائل الإعلام والتكنولوجيات الرقمية، فالمحصلة النهائية هى حدوث تغيرات جذرية فى الهويات ليس بمعنى ضياع واختفاء الهويات الأصلية تماماً. فهذا أمر يصعب إن لم يكن من المستحيل حدوثه، وإنما يعنى ظهور هويات أخرى مهجنة هى مزيج من عناصر أساسية وعناصر جديدة طارئة. فالإنسان المعاصر إنسان مهجن إلى حد كبير، وله هوية شاحبة أو باهتة وغير مستقرة، وهذا يصدق على أنماط الهوية الثلاثة وإن كان بدرجات متفاوتة. وأداة التهجين هى وسائل الانتقال والإتصال الفيزيقى والفكرى على السواء، والإنسان المعاصر يشعر بفداحة الأزمة التى يعيشها ويحياها ويحاول أن يجد لنفسه طريقاً نحو هوية متميزة وثابتة ومستقرة ، ولكن يبدو أن اتجاهات العولمة تمنع من ذلك.

ولعل التعبير الشائع والذى يتردد فى الخطاب الثقافى العربى عن الأصالة والمعاصرة أوالقلدنة والعصرنة، يكشف عن حيرة الإنسان العربى فى البحث عن هوية واضحة ومستقرة بقدر ما يكشف عن عملية التهجين التى تعتبر سمة العصر إلى حد كبير.

٣ -للحراك الفيزيقي والفكري للبشر أثر علي هوية الفرد والمجتمع ، أشرح هذه العبارة .

يعد الحراك الفيزيقي للبشر عبر الحدود الإقليمية من أبسط وأقدم صور العولمة حيث يجد المهاجرون أنفسهم أمام أسلوبين متعارضين للحياة ، وهي تلك الممارسات اليومية والعلاقات الاجتماعية الواقعية التي تقوم بين الأفراد في المجتمع الجديد أو المجتمع المضيف ، حيث يحاول المهاجرون التوافق والتلاؤم مع القواعد السلوكية و القيم المتعارف عليها في ذلك المجتمع الجديد .

فالهجرة لا تعني إنفصالا تاما ودائما بين المهاجرين والأماكن التي هاجروا منها ، حيث يقول آرثر بار أنك

تستطيع أن تنتزع رجلا من الريف ولكنك لا تستطيع أن تنتزع الريف من عقلية الرجل .

وعلي أية حال يترتب علي هذه النقلنة المكانية وجود أسلوبين متعارضين للحياة :-

الأول : هو أسلوب أو طريقة الوجود أو الإقامة Way of Being .

الثاني : هو أسلوب أو طريقة الإنتماء Way of Beloning .

والأسلوب الثاني يشير إلي مدى الارتباط بالمجتمع الأم عن طريق التمسك بقيمه وعاداته وتقاليده ، وإن كان لا يلتزم بها في كل تصرفاته اليومية ، وذلك عن طريق الذاكرة والحنين بل والخيال.

إلا أن مثل هذه الأزدواجية الناشئة عن النقلنة المكانية لا تستمر إلا مع الجيل الأول الذي مر بالتجربة وحمل ذكريات الماضي ، ثم لا تلبث أن تختفي تدريجيا في الجيل أو الأجيال التالية ، ولذا يطلق عليهم بعض المفكرين تعبير الجيل الواحد أو الظاهرة وحيدة الجيل، لأنها تضعف حتى تزول في الأجيال التالية التي لا تعرف شيئا كثيرا عن ثقافة

وأساليب الحياة ونمط التفكير ومنظومة القيم في المجتمع الذي خرجت منه تلك الهجرات .

فالناس الذين يعيشون بطريقة دائمة في غير موطنهم الأصلي ، والذين يحملون أكثر من جنسية أو هوية (واقعية) ، ولكنهم يرتبطون عاطفيا بذلك الموطن الأصلي وبذلك يحملون هوية الإقامة أو الوجود Identity of Being ، وكذلك هوية الانتماء Identity of Belonging علي أساس العواطف والنزاعات والميول السيكولوجية التي تظل موجهة في الأغلب نحو الوطن الأم ، فالشخص في مثل هذه الحالة يكون موزعا بين هويتين متعارضتين يصعب التوفيق بينهما ، وعلي أية حال فإن التغيرات التي تحدث في الهوية الأساسية إنما تتم ببطء شديد ، حتى وإن لم يتعمد الفرد أو المجتمع مقاومة التغير اعتزازاً بالمقومات الأصلية التى صاغت شخصيته وتميز كيانه الواضح المستقل.

وإذا كان الحراك الفيزيقى للبشر عبر الحدود الإقليمية يمثل أبسط وأقدم صورة للعولمة ، ويترتب عليه كل هذا الإنقسام فى هوية الفرد والمجتمع، فإن الحراك الفكرى الذى يتم الآن عن طريق وسائل الإعلام الحديثة وأساليب الاتصال

الرقمى وتقوم بهذه المهمة ذاتها، ولكن على نطاق أوسع وبكفاءة أعلى بكثير من النقلنة المكانية، وإن لم يترتب على ذلك أى صراع أو عداء أو صدام فيزيقى على ما يحدث فى حالة الحراك السكانى والهجرات البشرية.

فالحراك يتم هنا عن طريق وسائل الاتصال دون أن يضطر الإنسان للانتقال بجسمه أو أن يبرح مكانه، فهو حراك غير مجسد تلعب فيه التكنولوجيا الرقمية الدور الرئيسى فى تحقيق عولمة طليقة أو متحررة من القيود والحواجز المادية، بل ومن كل القواعد والقوانين التى قد تفرضها الحكومات على حرية الانتقال والنزوح والإقامة، فالاحتكاك عن طريق التكنولوجيات الرقمية اتصال فكرى مجرد، يتم عن بعد ، وبين اطراف يجهلون كل شئ عن بعضهم البعض، ولكن آثاره على الهوية أبعد واعمق بكثير وأشد خطورة على الرغم من أنه يحدث بطريقة ناعمة تكاد تكون غير محسوسة كما تدعو إلى العداء والمقاومة العلنية الصريحة.

٤ -التكنولوجيا والهوية :

أ – التنشئة التكنولوجية الرقمية الجديدة والهوية :-

تغلغلت التكنولوجيات الرقمية الجديدة فى حياة البشر بطريقة غير مسبوقة، حيث تجاوزت تأثيراتها كل التأثيرات التى فرضتها تكنولوجيات الإعلام والاتصال القديمة من طباعة وإذاعة وتلفزيون وغيرها، حيث حولت البشر إلى كائنات سلبية، تكاد تقنع باستقبال واستيعاب وتمثل كل ما تبثه تلك التكنولوجيات ، وتستسلم لها وتخضع تماماً لتأثيراتها فى تغيير أنماط التفكير والسلوك والعادات والتقاليد، وتكاد تفرض أنماطاً ثابته وموحدة على شعوب العالم كافة، وهو ما يثير المخاوف لدى الكثير من احتمالات ضياع شخصياتهم وهوياتهم الاجتماعية والثقافية، ويبدو أن هذا هو ما سيكون عليه الحال بشكل أوسع بالنسبة للأجيال القادمة التى تتنشأ منذ البداية فى العصر الرقمى، فحياة الطفال الآن يتولى الكمبيوتر والانترنت تشكيلها بطريقة مستترة ، ولكنها فعالة ومؤثرة إلى أبعد الحدود.

وعلى الرغم من اتساع مجالات المعرفة وتنوعها، فإن التفكير يظل حبيس أو سجين تلك الشاشة الصغيرة المحدودة المساحة التى تفتح له كل آفاق العالم الواسعة المتنوعة، وهذه مفارقة لا تخلو من الطرافة، إذ بينما يجد

الإنسان نفسه مشدوداً لتلك المساحة ومرتبطاً بحدودها ، ومرتبطاً أيضاً بالفضاء المعلوماتى الافتراضى بعيداً عن السياق العالمى الواسع الواقعى، إذ بنفس تلك المساحة الصغيرة المحدودة تنتقل إليه صورة من ذلك العالم الواقعى من ناحية، وتفرض من الناحية الأخرى تغييرات جذرية ايجابية وسلبية على شخصيته وتفقده جانباً كبيراً من هويته الأصلية التى يجاهد للمحافظة عليها، فهو إذن يستمرئ الارتكان بمعنى يستسهل أو يستحسن أو يفضل الارتكان إلى تلك المساحة ويرتبط بها أشد الارتباط ، فى الوقت الذى تتولى هى هدم جانب كبير من ملامح شخصيته ومقومات كيانه ووجوده الأصيل.

وبقول آخر فإن الإنسان يحصر نفسه أمام الشاشة بدلاً من أن ينطلق لكسب المعرفة عن طريق تجارب الحياة، وبذلك أصبحت هويته مهددة بفعل التكنولوجيا التى أبدعها الإنسان نفسه، فإذا بها تؤدى إلى اغترابه عن العالم الذى يعيش فيه، فالارتباط الكلى بشاشة الكمبيوتر مقابل الانقطاع عن الاتصال بالحياة الخارجية والتعامل معها ، وما تقوم به شاشة الكمبيوتر من تشكيل العقول والتفكير وفرض القيم مثل هذه

الأمور تؤدى إلى ضمور خلايا المخ ، بل وتجعل الإنسان الذى يرتبط بالشاشة يعيش فيما يمكن أن أسميه بوهم الصدق.

ب – الإعلام الإليكتروني ومسألة الهوية :

إن ضعف الجهاز المناعي داخل المجتمع تجعله يفقد القدرة على المحافظة على بقاء حياته التراثية التى من المفترض أن تقف أمام التحديات الخارجية . فالفضاء الإلكتروني يسهم فى تشكيل عقلية المواطنين بل ويزيف وعيهم ويخرب أفكارهم ، فالفضاء الإلكتروني يستنسخ عقليات للانحياز والتبعية وتتسم بغياب الفكر الوطني وهى مستعدة لتهميش ثقافتها المحلية وتبدل قيم المواطنة والانتماء بقيم كونية لا تعترف بالخصوصية الثقافية .

فى ظل ذلك تشكلت منظومة قيميه جديدة تحمل بين طياتها تناقضات تجمع بين دعاوى إنسانية معلنة وإجراءات تعسفية فى التطبيق ، فهي على الرغم من دعوتها للتعايش وقبول الآخر ونشر العدالة وترسيخ الديمقراطية وممارسة الشفافية وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان ، فإنها تنشر واقعيا الحروب والصراعات وعدم التكافؤ بين الشعوب ، والتحير لشعوب على شعوب أخرى وهنا تصبح مصطلحات ومقولات

المساواة والعدالة وعدم التفرقة بين دين وآخر أو بين شعب وآخر هي مجرد أمور لا معنى لها فى ظل واقع يسوده عدم التكافؤ وتستخدم الدول الكبرى ما يسمى بحق الفيتو .

فهناك دور معلن وظاهري ودور خفي وغير معلن لثقافة العولمة والتي تنكر على الشعوب الاحتفاظ بخصوصياتها الثقافية والمحافظة عليها من الانقراض والتهميش ، فثقافة العولمة لا تعترف إلا بثقافة الغربنة وثقافة الأمركة باعتبارها الثقافة المثالية التى يجب أن تسود العالم .

فثقافة دول المركز يجب أن تسود ثقافة دول الأطراف ، وعلى أية حال فان إنسان العالم الثالث يعيش حالة تناقض فكرى بين ثقافتين الثقافة التراثية والثقافة المعاصرة بما يمكن أن تستحضر نظرية الانومى عند دوركايم حيث يعيش الإنسان فى العالم الثالث حالة الأنومى يفتقد فيها ثقافته ويتناسى حضارته وتختل معاييره فى الحياة فيظل حائرا بين ثقافته التقليدية والأخرى ثقافة المعاصرة ، الأولى تنشأ عليها ونهل منها معاييره

وأخلاقياته واقتحمت الثانية عالمه فأبهرته بحداثتها وبما تقدمة من سلع ثقافية أنتجت فى دول المركز . فالثقافة التراثية تشكلت من عبقرية المكان ، والثقافة المعاصرة تأسست على عبقرية إلغاء المكان ، فأصبح إنسان العالم الثالث يحمل ازدواجية التعايش والصراع ، فأنقسم الناس إلى فرق ومذاهب تقع على متصل يجمع بين طرفية التأييد الكلى من ناحية أو الرفض الكلى من ناحية أخرى ، وبينهما من يتبنى الوسطية بدرجاتها المتباينة (الواضحة أو المشوهة) ، حيث ظهرت حالة الاغتراب لإنسان العالم الثالث الناتجة عن الانفصال عن خصوصية واقعة أو الانعزال عن العالم .

٥ - آليات مواجهة تحديات العولمة :

لقد أصبحت العولمة حقيقة واضحة في ظل التحولات والتطورات العلمية والفكرية والحياتية المتدفقة التي يعيشها العالم حالياً ، وأن من أخطر مواقف التعامل مع العولمة استخدام معيار الرفض المطلق أو القبول المطلق ، فالرفض المطلق لم يمكن دول الوطن العربي من تجنب مخاطر العولمة ، كما أن القبول المطلق لم يمكنها من جني ثمار

العولمة ، ومن هنا تبدو أهمية بلورة الشروط الموضوعية والاستراتيجيات التي تمكن العالم العربي من تجنب مخاطر العولمة من ناحية ، وجني ثمارها من ناحية أخري . وهناك لابد من التحرك والعمل علي ثلاثة مستويات علي النحو التالي :

المستوي الوطني (الداخلي) : وحتمية الإصلاح الإداري والسياسي والتعليمي ، فالأوضاع الداخلية لكثير من الدول العربية لا تؤهلها للتعامل بفاعلية مع متطلبات عصر العولمة وتحدياته ، الأمر الذي يحتم ضرورة الشروع في إصلاح داخلي جاد حقيقي ، ومنها علي سبيل المثال ، إصلاح الأجهزة الإدارية والحكومية التي تمثل العصب الأساسي للدولة ، كما أن إصلاح نظم وسياسات التعليم والتدريب والتأهيل يمثل عنصراً جوهرياً في هذا الإطار ، كما أن خلق قوة عاملة مدربة وقادرة علي استيعاب التطورات المرتبطة بظواهر العولمة يعد أمراً مهما ، وإلي جانب الإصلاح الاقتصادي ، فإن الإصلاح السياسي علي تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي بصورة تدريجية ، وتحقيق عدالة اجتماعية ، ومواجهة ظواهر الفساد السياسي

والإداري يعد المدخل الحقيقي لبناء الدولة ، دولة المؤسسات ، وتحقيق سيادة القانون ، وترشيد عملية صنع القرار .

المستوي الإقليمي : حيث إن الدول العربية هي الأكثر ضرراً من سلبيات العولمة ، لذا فإن هذه الدولة يجب أن تكون أكثر حرصاً علي تفعيل مؤسسات وسياسات التكامل والتكتل الإقليمي فيما بينها ، أسوة بما هو حادث بين الدول المتقدمة الأقل ضرراً من سلبيات العولمة .

المستوي العالمي : ضرورة العمل علي إيجاد نظام عالمي أكثر عدلا وأكثر ديمقراطية ، وذلك من خلال اهتمام دول الشمال بحالة الاستقرار والتنمية ومشكلات دول الجنوب والشرق ، حيث إن استقرار الشمال وأمنه مرتبط بحالة الاستقرار والتنمية في دول الجنوب والشرق .

وتؤكد الشواهد التاريخية أنه منذ بداية القرن العشرين حتى نهايته لم تشهد المجتمعات العربية إتحادا يربطها لتحسين وضعها الاقتصادي السياسي داخل النظام العالمي ، وهذا رغم أن الاتحاد بينها أصبح ضرورة ملحة ، وربما الحل الأفضل عن طريق حل مشكلاتها الداخلية المتفاقمة لكي

تستطيع أن تحصل علي وضع تفاوضي قوي في مجال العلاقات الدولية اقتصاديا وسياسيا فعلى رغم ما تمتلكه المجتمعات العربية من ثروات بشرية وموارد طبيعية هائلة ، فإنها تواجه مشكلات كثيرة وخطيرة معا . وفي هذا تشير البيانات التي أصدرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا عن السكان والموارد الغذائية والبيئية في الوطن العربي أن العرب يعانون من مشكلات كبيرة أهمها البطالة واتساع مساحة الفقر والأمية الثقافية والتخلف التقني وفقدان الأمن الغذائي والمائي . وأن (٦٠) مليون عربي يعانون الأمية . وأن (٧٣) مليون عربي يعيشون تحت مستوي الفقر ، مع وجود (١٠) مليون عربي لا يحصلون علي الغذاء الكافي ، وأن نصف سكان المناطق الريفية العربية يعانون من حرمان المياه النقية وعدم توفر الخدمات الصحية الأساسية لثلثي سكان هذه المناطق [١٦].

في مصر طبقا لبيانات الإحصاء السكاني في عام ٢٠٠٦ نجد أن (١٤.٧%) من الأطفال فيما بين (١٦-١٨) سنة

---

[١٦] – أحمد زايد واعتماد علام ، التغير الاجتماعي ، ط٢، القاهرة ، الانجلو المصرية ٢٠٠٠ ، ص ص ٢٨٥-٢٨٦ نقلا عن إسماعيل قيرة ، الفقراء بين التنظير والسياسة والصراع ، المستقبل العربي ، العدد ٢٤١، مارس ١٩٩٩ ، ص ص ٤٠-٤٥ .

علي مستوي البلاد لم يلتحقوا إطلاقا بالتعليم الأساسي ، أنهم تسربوا من المدارس ، ويزيد عددهم عن (٣) مليون طفل لم يحصلوا علي المهارات الأساسية في تعليم مهارات القراءة والكتابة والحساب ، والسبب أن المستويات المتدنية للدخول ترغم الأطفال علي ترك المدرسة من أجل العمل ، فضلاً عن أن ارتفاع نسبة الأمية النساء في المناطق الريفية تؤدي إلي انخفاض معدلات التحاق الأطفال بالمدارس خاصة الإناث .

كما تشير خريطة الفقر في مصر إلي أن الفقر يتركز بشدة في محافظات صعيد مصر حيث تتركز (٧٦٢) قرية من أفقر (١٠٠٠) قرية في مصر في محافظات : المنيا وأسيوط وسوهاج ، بل إن (٥٩) قرية من أفقر من (١٠٠) قرية توجد في محافظة سوهاج وحدها ، فالفقر يتركز بشدة في صعيد مصر ، فعلي الرغم من أن هذا الإقليم يمثل (٢٥%) من إجمالي السكان ، إلا أن نصيبه من السكان الأشد فقرا (٦٦%) بالإضافة إلي أن (٩٥%) من القرى الأشد فقراً تقع في صعيد مصر ، كما أن (٤١%) من سكان القرى الأشد فقرا يجهلون القراءة والكتابة ، وأن معدل الالتحاق

بالمدارس لسن ما بين (١٦: ١٨) سنة يبلغ (٨٥%) ، كما ينقص هذه القرى الخدمات الأساسية مثل : مراكز الرعاية الصحية ، ووحدات تنظيم الأسرة ، والمستشفيات الحكومية ، ومراكز الإسعاف ، وأقسام الشرطة ، والمطافئ ، ومكاتب البريد ، ونوادي الشباب ، وبنوك القرية ، والسينما والمراكز الثقافية

٦ -ماهية الهوية الثقافية :

الهوية ٠٠ هوى فلانا فلانا ، بمعنى أحبه ٠ وهوى فلانا يعنى داراه وسار على هواه ، ويعنى أيضا تقبل راية دون أن يقوم لديه الدليل اليقيني على صحته ٠ والهوى ميل النفس إلى الشيء خيراً كان أو شرا ٠

هناك العديد من الآراء التى ذهبت إلى تعريف وتحديد مفهوم الهوية وهى كما يلي :

الهوية هي تحديد للشخصية الذاتية للجماعة البشرية ٠

الهوية هى الإدراك الحضاري المتميز الذي يتبلور فى الشعور بالإنتماء ، وفى التعبير عن هذا الشعور سياسياً .

الهوية هى تجسيد للسمات النفسية والاجتماعية والحضارية .

الهوية هى السمات التى ترتبط بالفرد نتيجة لانتمائه للمجتمع .

الهوية هى السمات المتميزة لدولة قومية ، والتي تعبر عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي لتاريخ المجتمع فالهوية ليست مجرد حمل جنسية الدولة التى يعيش فيها الشخص ، وإنما هى شعور بالإنتماء والولاء وتقبل للقيم والأفكار ، واتباع أساليب الحياة السائدة فى المجتمع ومشاركة وجدانية فى آمال وطموحات المجتمع ، واندماج فيزيقي ، وعاطفي ، وفكري مع بقية السكان الأصليين .

كما استطاع ابن خلدون أن يوضح هذه المعاني فى مقدمته حيث يرى " أن لكل شئ طبيعة تخصه ، فانتفاء خصوصية الشيء هو انتفاء لوجوده ونفية ، ويعمم ابن خلدون الخصوصية الوجودية على كل شئ ، جماد أكان ، أم نباتا ، أم حيوانا ، أم إنسانا . والإنسان عامة له طبيعة تخصه ، فهناك تباينات فى اللون والعادات والعرق ومستويات المعيشة .. الخ . والإنسان ليس مجرد طبيعة

تتحرك بشكل آلي أو غريزي شأن النبات أو الحيوان ، بل إن الإنسان تاريخ مضاف إلى الطبيعة . والتاريخ الإنساني ليس مجرد حركة أو نقلة فى الزمان ، بل هو صيرورة من الوعي والارادات والمصالح والثقافات الذاتية والجماعية المتصارعة المتفاعلة المتلاحقة مع ضرورات الطبيعة الإنسانية والطبيعة الخارجية المادية .

٧ - العلاقة بين العولمة والهوية الثقافية

هناك علاقة تأثير متبادل بين العولمة والهوية الثقافية ، حيث يتعرض مفهوم الهوية لتحولات مهمة في ظل التحولات الحالية بما أدى إلى ظهور ما يسمى بأزمة الهوية .ففكرة التقوقع حول الذات أصبحت تفقد مغزاها ، وتفسح الطريق لتعريفات جديدة كالميوعة وعدم الاستقرار وعدم التماسك والتغير المستمر. فالهوية التي هي في الأساس بحثا لمعنى الفرد في علاقته بذاته ومجتمعه ، مثل هذا المفهوم لم يعد يتسم بالثبات ، ففي ظل التحولات السريعة والمتلاحقة صار الفرد يبحث عن هويات جديدة ، ولم يعد بمقدور أي فرد التمسك بهوية واحدة لفترة طويلة من الزمن . فالمؤثرات الخارجية حيث سباق التقدم التكنولوجي

الهائل وتقدم وسائل الاتصال مما أدى إلى تضاؤل حجم العالم لدرجة تقلل وتضعف من ثبات الهوية ، حيث أن تباين الثقافات أتاح للفرد العديد من مصادر المعرفة ، ووجهات النظر المتباينة ، ويكون لذلك أثره المباشر على هويته .

٨ - الهوية المنغلقة أو المزقة أو القاتلة والهوية المنفتحة أو المزدوجة وكيف يمكن تحويل الهويات القاتلة إلى هوية إنسانية :

تعد الهوية المنغلقة أو الهوية الممزقة نقيض الهوية المتفتحة ، وتبدأ الهوية فى الانغلاق عندما يسعى عنصر إلى الهيمنة وإلغاء ما يقابله أو تهميشه لصالحه وهو ما يظهر عند بعض المتطرفين سياسياً أو قبلياً أو حتى دينيا ، حيث أنهم يعيشون فى وهم العودة إلى الماضي وهم غير مدركين أن التاريخ يمضى إلى الأمام ولا يرجع إلى الوراء ، فالمتشددون دينيا يتوهمون أنهم يملكون الحقيقة الكاملة ويحتكرونها وأن ما عداهم غارق فى ضلالة الجهل والإثم والكفر ، وغير مدركين أن الكمال لله وحده وأن

الإسلام لم يزدهر إلا بالتسامح والتعدد والتنوع ، وأن طلب العلم فريضة حتى لو كان فى الصين ٠

فالهوية القاتلة هي تلك الهويات التي تقوم على التعصب والتطرف وتنطوي على نزعة قبلية مفرطة فى تعصبها العرقي أو الديني أو السياسي هدفها إزاحة الآخر واستئصاله ، وقد ظهرت هذه الهويات بشكل واضح بعد ثورة ٢٥ يناير فى مظاهر العداء بين بعض القبائل في محافظة قنا وسوهاج ، وأحداث ماسبيرو الطائفية ، وموقعة الجمل ، وموقعة الغاز فى ١٩ / ١١ / ٢٠١١ وبعد الانتهاء من المرحلة الأولى من الانتخابات والتى أطلق عليها موقعة الثوار والباعة الجائلين، وموقعة الاتحادية، وحرق مقرات الأحزاب، وكارثة مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية.

أما الهوية المتفتحة هى تلك الهوية التى تحقق أكبر قدر من التوازن والتفاعل والتناغم بين مكوناتها الأساسية وذلك دون أن ينفى عنصر من عناصر هذه المكونات غيره ، أو يختزل وجوده أو يقوم بتهميشه٠ فمثلا المكونات الأساسية أو ثوابت الهوية الثقافية المصرية تتضمن تجاور

العنصر الفرعوني فى تواصله مع العنصر المسيحي وفى حضور العنصر الإسلامي العربي شريطة أن يتصف هذا التجاور بالتسامح والتفاعل واحترام كل عنصر للآخر ٠

فالهوية المزدوجة تلك الهوية التى تعتز بثقافتها ، وتحترم ثقافة الآخرين وقابلة للتنوع بين الكيانات الثقافية المختلفة ، تتحول العلاقة بين ثقافتها والثقافات الأخرى إلى مصدر ثراء متبادل بعيداً عن التحيز بما ينتهي إما إلى الدعوة إلى الحرية الجنسية باعتبار أن المرأة سلعة ، وبعيداً عن التعصب الديني الذي يرى أن المرأة عورة ، هوية قائمة على تقبل الآخر والتفاعل معه فى إطار سياسات التنوع البشرى الخلاق ٠

والمهمة القائمة على الباحثين فى علم الاجتماع هى كيفية تحويل الهويات القاتلة إلى هوية إنسانية تسعى إلى الإسهام فى إيجاد إنسان جديد لعالم جديد ، عالم يحترم إنسانية البشر ولا يقوم على التحيز العصابى لأية عقيدة دينية تنقلب إلى عقيدة تعصب أو عقيدة قبلية أو دوجما سياسية ، ويسمح بالاختلاف ويحترمه ، بعيداً عن التمييز بين البشر على أساس من الجنس والعرق أو الدين أو

اللون أو اللغة أو أصل الوطن ، وإذا كان الخوف يدفع إلى التقوقع داخل بعد من أبعاد الهوية الكثيرة ، فى عالم يقوم على صراع الهويات لأسباب سياسية أو اقتصادية أو دينية أو غيرها من الأسباب ، فإن هذا الخوف يمكن أن يزول عندما توجد الهوية المزدوجة فى عالم إنساني ، آخذ فى التشكل ، ولا يمكن حدوث ذلك إلا بعد القضاء على ما يختزل الهوية إلى انتماء واحد ، يضع الرجال والنساء ، المسيحيين والمسلمين ، الإخوان والليبراليين ، العرب والأشراف فى موقف متحيز ومذهبي ومتعصب وأحيانا انتحاري يحول البشر إلى قتله أو إلى أنصار للقتلة ، كما يخبرنا التاريخ ٠

فلقد جاءت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لتنهى أزمنة التسلط والتسيط وتؤكد على قيم الحرية والعدالة والمساواة تأكيداً لاحترام الاختلاف بوصفه سبيلا للاتفاق ، والاعتراف بالتباين بوصفه دليلا على الصحة والعافية ٠ وليس هناك أمل فى سلام البشرية فى ظل وجود حضارة أو ثقافة أو أمة تمارس قهراً سياسياً أو فكرياً أو أخلاقياً أو ثقافياً على غيرها من الحضارات أو الثقافات أو الأمم ، فمستقبل البشرية مرهون

بالاحترام المتبادل ، والتخلى عن رواسب التمييز بكل أشكالها ، والتسليم النهائي بأن إنكار الخصائص الثقافية أو الحضارية لشعب من الشعوب إنما هو نفى لكرامة هذا الشعب وكرامة الإنسانية جمعاء ٠

٩ - التنوع الثقافي ودوره فى مواجهة التعصب والاستبداد :

للتنوع الثقافي دور فى خلق مستقبل يخلو من التخلف والتعصب والظلم والاستبداد والاستغلال والقبح ، كما ان له دور فى تذوق المتع الجمالية ، وطالما أن كل الثقافات تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ، فليست هناك ثقافة جامدة تستعصي على التغير أو التغيير ، فكل الثقافات فى حالة حركة مستمرة بتأثير قوى خارجية وداخلية على السواء ، وحالة البشر إلى العيش معاً فى سلام تؤدى إلى احترام كل الثقافات أو على الأقل الثقافات التى تقدر التسامح واحترام الغير ، أما الثقافات التى لا تقدر التسامح ولا تحترم الغير فلا سبيل إلى تقدم البشرية إلا بإدانتها وعدم التهاون معها لأنها ثقافات تزرع البغضاء وتؤدى إلى الصراع الذى يهدد البشرية ، لذا فإن ثقافات التسامح هى تلك الثقافات التى تعمل على تشجيع الاختلافات ٠

كما أن تعدد وتنوع الثقافات يضيف إلى الثروة المتراكمة من الخبرات البشرية ، ويؤكد على المرونة والتسامح فى تقبل الآخر واحترام حق الاختلاف ٠ فلا يمكن لأى ثقافة أن تعرف نفسها إلا بالمقارنة بغيرها ٠ فمبدأ الهوية لا يكتمل فى غيبة مبدأ الغيرية ، فالثقافة لا تدرك خصوصيتها إلا فى علاقتها بثقافة أو ثقافات مغايرة ، حيث تؤدى هذه العلاقة إلي التعرف على نقاط قوتها وضعفها بالقياس إلى تأثر الثقافات ٠

١٠ - الهوية الثقافية فى عالم ما بعد الاستعمار الاستيطاني :

من أهم التحديات التى تواجه الهوية الثقافية قوة الدولة الاستبدادية وقوة الدولة الدينية ، وهما قوتان متضادتان إلا أن لهما تأثير سلبي على الهوية الثقافية

فهناك العديد من المفكرين العظام ضحايا السلطة حيث تعرض العديد منهم لأبشع مظاهر الاستبداد كالقتل والسجن ودس السم والتعذيب حيث ما تعرض له أبى حنيفة النعمان فى عهد المنصور (١٣٦ – ١٥٨ هـ) وما يقال

عن دس السم لابن الرومي فى عهد المكتفى (٢٨٩ – ٢٩٥ هـ) ومقتل محمد ابن داود الجراح ، والتمثيل بحثه " الحلاج " بعد صلبة عام ٣٠٩ هـ ، وتعذيب أبى الفضل البلخى بتهمة الإبداع حيث وصل القمع إلى درجة الرعب من الحضور أمام الخليفة أو السلطان ٠ ورددت الأمثال " السلطان من بعد عن السلطان " وامتد الرعب المقترن بأدوات السلطان من " العسس " الذين يتمثل فى حضورهم رعب العامة من سطوة السلطة الغاشمة إلى ترديد أقوال وأحاديث منها ما روى عن " سفيان الثوري " من قوله " إذا رأيتم شرطيا نائما عن صلاة فلا توقظوه لها ، فإنه يقوم يؤذى الناس " ، وربما تكون هذه الرواية للدلالة على كراهية الشرطة بوصفها ذراع الدولة التسلطية في البطش والقمع ٠ كما تشير كتب التراث إلى مدى بطش بعض الخلفاء بالمبدعين والمفكرين باعتبارهم مصدراً للفتنة سواء عن رأى شخصي ، أو عن وشاية ، أو عن تفسير سلبي لبعض ما أبدعوه من آراء فكرية أو سياسية أو فلسفية أو رؤى صوفية ، وهى نماذج بالغة الدلالة على مدى تأصل قمع السلطة (الدولة) في التراث ٠ وهو

ميراث اعتمدت علية الدولة الاستبدادية الحديثة التى استندت إلى طبائع الاستبداد المتجذرة تراثياً ، والمتأصلة في امتدادها إلى بداية العصور الحديثة أو قل ما زالت حتى الآن . حيث نلاحظ مشكلات التعصب الدينى والتعصب القبلى والليبرالية المتوحشة وغيرها من المشكلات المتجذرة .

منها على سبيل المثال طرد الشيخ على عبد الرازق من منصبة القضائي وتجريدة من الشهادة الأزهرية لقيامة بنشر كتاب عن الإسلام وأصول الحكم عام ١٩٢٥ حيث إن هذا الكتاب كان ضد الدعوة إلى تنصيب الملك فؤاد المعروف باستبداده خليفة للمسلمين بعد سقوط الخلافة العثمانية ، ومنها أيضا قيام جامعة القاهرة بعزل محمد خلف الله أحمد لأنه خالف التقاليد واجتهد اجتهاداً متطرفا عندما ذهب إلى أن القصص الديني فى القرآن قصصي فني يراد به العظة والعبرة ، لا مطابقة واقع التاريخ ، كما صدر حكم قضائي جائر على نصر أبو زيد من جامعة القاهرة ، وإلغاء أطروحة تغريد عنبر عن القراءات فى جامعة الإسكندرية .

واستمرت الأجهزة القمعية للدولة فى ممارسة قمع حرية الفكر والاجتهاد والإبداع ففي الحكم العسكري الناصري التى بدأت ١٩٥٤ تم طرد أكثر من خمسين استاذا جامعيا ، كما هاجم أعضاء مجلس الشعب رواية أنف وثلاثة عيون لاحسان عبد القدوس ، ورواية شئ من الخوف لثروت أباظة ٠ وكذلك رواية أولاد حارتنا لنجيب محفوظ التى ظلت حبيسه الأدراج منذ عام ١٩٥٩ إلى أن حصلت على جائزة نوبل عام ١٩٨٨ ٠ فالسلطة بشكل عام أكثر عنفا مع صفوة العقول المصرية ، والتى تم سجنها فى المعتقلات المصرية من عام ١٩٥٩ حتى عام ١٩٦٤ ٠

أما فى النظام الساداتى فقد كان يهدف هذا النظام إلى الانقلاب على الزمن الناصري ، فسعى إلى عصر الانفتاح ، وتم الاستعانة بجماعة الإخوان المسلمين التى أخرجها السادات من المعتقلات الناصرية سعياً إلى التحالف معها للقضاء على بقايا النظام الناصري فقضوا عليه فى حادثة المنصة ٠ كما حدث فى عهد السادات ثورة الخبز عام ١٩٧٧ ، وبدأت عمليات التعصب الدينى باعتباره الملاذ الذي يسعى إليه المطحونين فى الدنيا وسعوا إلى القضاء

على مؤسسات المجتمع المدني ، وقد نصبت جماعة نفسها باعتبارها المحتكرة الوحيدة لحقيقة الدين وتحكم على من يختلف معها بالوقوع فى الكفر والاثم والخطيئة ، ولقد بدأت هذه الجماعات بعملية الاغتيالات للعلماء الاجلاء ، والمفكرين كمحاولة اغتيال مكرم محمد أحمد ونجيب محفوظ والسياسيين كرفعت المحجوب ورجال الشرطة .

وفى ظل هذه الظروف تصاعدت عمليات التعصب الدينى / وتصاعد سطوة الحكم الاستبدادي بل وأيضا الفساد القضائي حيث مقاضاة المبدعين بتهم زائفة هدفها قمع الإبداع وترويع المثقفين المدافعين عن الدولة المدنية وربما كانت قضية نصر أبو زيد وجمال الغيطانى خير نماذج لهذا الفساد .

وفى عهد مبارك وصل الاستبداد بالعقول المصرية إلى منتهاها ، لدرجة أدت بأفضل العقول المصرية إما إلى الهجرة إلى الدول الأوربية والأمريكية وتحقيق طموحاتهم ، أو إلى الهجرة غير الشرعية والغرق فى المحيطات ، أو إلى العمل فى الدول العربية وإغراقهم بعبارات وسفن متهالكة ، وإما إلى الزج فى السجون وتلفيق الاتهامات التى

يبدع فيها رجال النسق القانونى سواء على المستوى التشريعى أو التنفيذى أو حتى القضائى إلى أن قامت ثورة ٢٥ يناير والتى وصلت إلى انتهاء المرحلة الأولى من الانتخابات ونأمل فى القضاء على كل مظاهر الاستبداد ومحاسبة كل من ساهم فى إحياء تلك المظاهر ٠

إلا أن ما نعانيه نحن العرب يكمن فى عداء السلطة لإبداع العقل العربى ، فالسلطة لا تتيح الفرصة للعقل العربى أن يكشف عن معدنه ويساير التغيرات الحديثة ، ولعل ما واجهته مصر فى كيفية إزالة أكبر مانع تاريخى وهو خط بارليف، وكيف أن العقل المصرى استطاع أن يزيل هذا المانع بالماء ٠ ولذا فان الذى يجب ان نهتم به هنا أن القوى الداخلية من الجماعات المتطرفة وهى السلطة تمثل الخطر الحقيقى ، أكثر من القوى الخارجية حيث إن قدرة العقل العربى عجيبة وقادرة على استيعاب التراكم الحضارى ثم تجاوزه بعد ذلك ٠

أن المآسي التي نعانى منها نحن العرب ذلك العداء بين السلطة والمثقف ، فالسلطة ترفض أن يقوم المثقف بدوره فى نقد الأوضاع المحيطة به ، وهذا ناتج عن عدم إدراك

السلطة أن هذا هو دور المثقف الجيد ، فمسالة تمرد المثقف لا تعنى أن يكون المثقف معارضا على طول الخط ، وأن ذلك لا يمنع أن يكون هناك تعاونا بين السلطة والمثقف ٠ فالدور الأساسي للمثقف هو التعاون مع الدولة باعتباره عضوا فى المجتمع ، وأن هذا التعاون لا يعنى النفاق أو التملق أو محاولة تبرير القرارات التى تأخذها الدولة بل علية أن يقف من الدولة موقف الناقد وعلى الدولة أن تفهم هذا الدور وترحب به ٠

لقد كنا فى مصر قبل ٢٥ يناير نطبق سياسة تسيس الثقافة بمعنى أن يكون المثقف خادماً للحزب الوطنى ولمبارك وعصابته الإجرامية وكانت تتردد عبارات طبقا لتعليمات مبارك وسوزان وجمال ووزير التعليم ورئيس الجامعة وناظر المدرسة والعمدة وغيرهم ممن يجلسون على كراسي السلطة ولا يفهمون ٠ إلا انه جاء الآن الوقت الذى يجب فيه أن نطبق سياسة تثقيف السياسة فى هذه المرحلة الانتقالية حيث أن ذلك يسقط الحاجز بين السلطة والسياسة ٠ وتثقيف السياسة لا يعنى أكثر من إتاحة هامش ليس فقط للمثقف ولكن من خلال استقلالية لا من

خلال استتباعه ، لان استتباع المثقف يلغى دوره ووظيفته . فنحن فى حاجة إلى المثقف اكثر من حاجة الدول المتقدمة ، لان المثقف فى بلادنا المتخلفة هو حامل الوعى لضرورة هذا التقدم ، فإذا التقى المثقف أى التقى الوعى بضرورة التقدم ، فان المجتمع يتقدم بقدر الحاجة إلى التقدم ، والحاجة إلى التقدم لا تكون إلا بمقدار الوعى بها وحامل هذا الوعى هو المثقف ، فبالأمس كانت تقع المسئولية على الحزب الوطنى فباع البلد ومقدراتها وتخلفت ثقافتنا وظهرت الشيخنة والسلفنة والشيعنة والنصرنة والأمركة والغربنة والاوربة والقبلنة والشخصنة والنرجسة والهمبكة والفشخرة والنفقنة والفهلوة والدردحة والروشنة ... الخ ، أما اليوم فنحن نطالب بأن تقع مسئولية الإبداع الثقافي على المثقف وعليه أن يتحمل هذا الدور بأمانة ولا خيار لنا إذا أردنا أن نحافظ على هويتنا .

٩)مشكلة التحول من النظام التسلطي إلى التعددية

هناك رؤى سياسية متناقضة على رأسها رؤيتين وهما الرؤية العلمانية المدنية التي تنطلق من ضرورة فصل الدين عن السياسة ، والرؤية الدينية السلفية التي ترى أن

الإسلام هو دين الدولة وبين القطبين آراء ورؤى متعددة تقترب أو تبتعد من الرؤيتين بما يخلق صراع يعطل وربما يوقف الوصول إلى الديمقراطية ٠

فكافة التيارات السياسية تسعى للقضاء على النظام لاستلام السلطة دون أن يكون لها مشروع سياسي عصري قادر على أن يخلق لها قاعدة شعبية جماهيرية تؤمن بمبادئها ومنطلقاتها ، وكافة التيارات السياسية يفتعلون مشكلات معتقدين أن القضاء عليها مرتبط بضرورة استلام السلطة ٠وأصبحت الأفكار كالأحجار بتعبير العلامة أحمد زايد أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة القاهرة ٠

ولمناقشة هذه المشكلة نعود إلى أزمة الهوية عند الشباب المصري ، فالشباب يعد عامل اجتماعي واقتصادي وسياسي مستقل ، ولقد كان الشباب دائما طليعة الحركات الاجتماعية والعنصر الفعال فى الانتفاضات والثورات ولابد أن نعرف أن الشباب يمثل جماعة اجتماعية لها ثقافتها الفرعية الخاصة ، فلقد أدى طول فترة التعليم إلى أن يكون لدى الشباب وقت فراغ طويل ما داموا متحللين من المسئوليات فى العمل والأسرة ، بما أدى إلى تجمع الشباب

فى مجموعات ضخمة فى كافة محافظات مصر وعلى رأسها ما يحدث فى التحرير ويدخلون فى مواجهات مع الشرطة ويندس بين الشباب من ناحية وبين الشرطة من ناحية أخرى بلطجية محترفين يشوهون تلك العلاقة ٠كما هو حادث حاليا فى موقعة الثوار والباعة الجائلين ٢٩ / ١١ / ٢٠١١ ، والمطالبات الفئوية المتجددة ، والتي يبدو أنها منظمة حيث قطع الطرق والقتل والخطف ، وذلك كله بهدف تاخير عملية التحول الديمقراطي والرغبة الشديدة في العودة إلى النظام الدكتاتوري .

ويبدو أن المراهقة الممتدة بين الشباب المصري تؤدى إلى ما يمكن أن نطلق علية تشتت الهوية identity diffusion ، وفى ظل تضاؤل الفرص لتحقيق الذات الاقتصادية نتيجة للازمة الاقتصادية فى المجتمع ، فإن أزمة الهوية لدى الشباب أصبحت مظهرا لمرحلتهم ٠

وتتبلور أزمة الهوية فى المجتمع المصرى حين تتحول إلى حركات سياسية واجتماعية احتجاجية ، ولقد استطاعت المجتمعات الرأسمالية أن تقوم باحتواء الاحتجاجات الراديكالية وتحويلها إلى حركات ثقافية من

خلال التســـامح القمعي Repressive tolerance ٠ أما فى مصر حيث نجــد الدولـــة التسلطية فـــهي تمارس الاستراتيجيتين التسامح القمعي ، والقمع المباشر ، فهي تستخدم التسامح القمعي طالما أن الحركات الاحتجاجية لا تهدد شرعية النظام ، ومن ثم تعرض علينا وسائل الإعلام الرسمية بعض الشباب الثوار الذين يبدو أنهم يرفضون الانتخابات لكي يتم عرض آرائهم فى صورة استهلاك ثقافي باعتبار أنهم يعبرون عن رؤية خاصة للعالم تختلف مع رؤية العالم التي يصدر عنها النظام ٠ وفى ظل تأجج ثورة الشباب يوم السبت ٢٠ نوفمبر ٢٠١١ حيث تبنوا أساليب التعبئة الجماهيرية والعنف بهدف عزل الحكومة والمجلس العسكري هنا يتم استخدام القمع المباشر ، والذي يتم حاليا قتل عدد من الشباب الثائر ٠ وبعد احتواء الموقف وتشكيل حكومة جديدة والاهتمام بالانتخابات حدثت موقعة الثوار والباعة الجائلين ٠

وأمام تعدد الرؤى وتناقضها فمنها من يعد علمانيا من ناحية ومنها الآخر ما يعد مقدساً من ناحية أخرى ٠ ويدخل الجميع فى حيرة ٠